



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص : إقتصاد وتسيير مؤسسات

أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 1990-2017.

من إعداد الطالبان:

- شمس مسعودة

- نعيمة هبيته

إشراف الدكتور:

- د. هشام لبزة

مساعد المشرف:

- د. علي العبيسي

لجنة مناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. نذير غانية	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي	رئيسا
د. هشام لبزة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
د. علي العبيسي	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي	مساعد المشرف
د. مسعودي زكرياء	أستاذ مساعد قسم ب	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2017/2018



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص : إقتصاد وتسيير مؤسسات

أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 1990-2017.

إشراف الدكتور:

- د. هشام لبزة

مساعد المشرف:

- د. علي العبيسي

من إعداد الطالبتان

- مسعودة شمس

- نعيمة هبيطة

لجنة مناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي	أستاذ محاضر قسم أ	د. نذير غانية
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي	أستاذ محاضر قسم أ	د. هشام لبزة
مساعد المشرف	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي	أستاذ محاضر قسم ب	د. علي العبيسي
مناقشا	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي	أستاذ مساعد قسم أ	د. مسعودي زكرياء

الموسم الجامعي: 2017/2018

الأهـداء

****إهداء****

احمد الله عزّ وجل الذي بنعمته تم إنجاز هذا البحث.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، ورعتني حق الرعاية
وكانت سندي في الشدائد، ودعواها لي دائماً بالتوفيق تتبطني خطوة بخطوة
في حياتي، إلى نبع الحنان أُمي الغالية حفظها وأطال الله
في عمرها بالصحة والعافية.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق آماله، إلى من يدفعني قدماً نحو
الأمم لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية والحنان بكل قوة،
و سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم،
إلى مدرستي الأولى في الحياة
روح أبي الغالي رحمه الله.
إلى كل أفراد عائلتي الكريمة.
أهدي ثمرة مجهودي.

نعيمّة

الشكر والعرفان

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم وءاعاننا على انجاز هذا البحث .

ايماننا منا بقول النبي صلى الله عليه وسلم

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نتوجه بجزيل الشكر العرفان والامتنان للأستاذ المشرف على توجيهاته

ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في انجاز هذا البحث الدكتور المحترم.

" هشام لبزة "

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى مساعد المشرف الدكتور

"علي العبسي"

كما لا يسعنا ان نتقدم بجزيل الشكر للطالبة الدكتوراه التي

لم تدخر جهداً لمساعدتنا لإنجاز هذه البحث .

" وفاء رمضاني "

و إلى كل زملائي عمال الخزينة العمومية خاصة .

عبد القادر، ياسين، زاهرو، سهيلة، ياسمين، فتيحة .

و الشكر الموصول للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

واخصهم بالذكر .

الدكتور نذير غانية والدكتور زكرياء مسعودي

كما اتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من مد يد

العون والمساعدة من قريب او بعيد .

المُلخَص

Magic box variables impact lkaldor standard analytical study on public spending for the State of Algeria for the period 1990-2017

Variables de la boîte magique d'impact lkaldor standard étude analytique sur les dépenses publiques pour l'état de l'Algérie pour la période 1990-2017

الملخص :

تهدف هذه الدراسة لقياس أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة 1990-2017، ثم تقدير الأثر بتطبيق أسلوب الإنحدار الخطي و بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وكذلك وفق إختبار سببية جرانجر توصلنا إلى النتائج التالية :

- ❖ توجد علاقة عكسية بين التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات نحو الإنفاق العام.
- ❖ توجد علاقة طردية ضعيفة جدا بين النمو والإنفاق العام.
- ❖ لا توجد علاقة سببية بين التضخم، البطالة، النمو الإقتصادي مع الإنفاق العام.
- ❖ توجد علاقة سببية بين ميزان المدفوعات والإنفاق العام وهذا لزيادة الواردات نتيجة زيادة الطلب الكلي للإقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، متغيرات المربع السحري، سببية جرانجر، الارتباطات الجزئية.

Abstract:

This study sought to analyze the reality of magic box variables lkaldor and public spending in Algeria as well as the standard modeling of reflection indices magic box lkaldor on spending during the period 1990-2016, this endeavour has been outsourcing methodology (simple linear regression based on The least-squares method, - Granger causality – partial correlations matrix).

The study concluded:

- ❖ *There is an inverse relationship between inflation, unemployment, balance of payments towards public spending.*
- ❖ *There is very weak correlation between growth and public spending*
- ❖ *no causal relationship between inflation, unemployment, economic growth with public spending.*
- ❖ *there exists a causal relationship between balance of payments and public spending to increase imports as a result of increased overall demand for economy in the absence of flexible production machine*

Keywords : public expenditure, the magic box variables, causality Granger, partial links.

Résumé :

Cette étude visait à analyser la réalité de care magique variables lkaldor et public passé en Algérie ainsi que la modélisation standard des indices de réflexion care magique lkaldor sur les dépenses au cours de la période 1990-2016, cet effort a été externalisation de méthodologie (régression linéaire simple basée sur La méthode des – moindres carrés, matrice de corrélations partielles - causalité de Granger

: L'étude a conclu

- ❖ *Il existe une relation inverse entre inflation, chômage, balance des paiements vers les dépenses publiques.*
- ❖ *Il est très faible corrélation entre la croissance et des dépenses publiques.*
- ❖ *aucun lien de causalité entre l'inflation, chômage, croissance économique et les dépenses publiques.*
- ❖ *Il existe une relation causale entre la balance des paiements et pour augmenter les dépenses publiques des importations en raison de l'augmentation de la demande globale pour l'économie en l'absence de machine de production flexible.*

Mots clés : dépenses publiques, les variables de la boîte magique, liens partiels, causalité de Granger.

الفهارس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء.....	-
شكر.....	-
الملخص	-
الفهارس	
فهرس المحتويات	VIII-I
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الاختصارات والرموز	
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور خلفية نظرية	
تمهيد:	2
المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري	
المطلب الأول: الإنفاق العام كمحور من محاور السياسة المالية	3
أولاً: ماهية السياسة المالية وأدواتها	3
1- مفهوم السياسة المالية	3
2- أهداف السياسة المالية	4
3- أدوات السياسة المالية	4
4- اتجاهات السياسة المالية	4
ثانياً: تعريف الإنفاق العام عناصره ومبرراته	6
1- تعريف الإنفاق العام	6
2- عناصر الإنفاق العام	6
3- مبررات الإنفاق العام	7
ثالثاً: تقسيمات الإنفاق العام وأثاره الاقتصادية	8
1- تقسيمات الإنفاق العام	8
2- الآثار الاقتصادية للإنفاق العام	10
رابعاً: أسباب تزايد النفقات العامة	12
1- الأسباب الحقيقية	13
2- الأسباب الظاهرية	13
خامساً: ضوابط الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه	14
1- ضوابط الإنفاق العام	14

14	2- العوامل المؤثرة في الإنفاق العام
16	المطلب الثاني: مبادئ ومفاهيم متغيرات مربع السحري لكالدور
16	أولاً: مفهوم مربع السحري كالدور
16	1- تعريف المربع السحري كالدور
16	2- أهداف المربع السحري كالدور
17	ثانياً: سياسات حول النمو الاقتصادي
17	1- تعريف النمو الاقتصادي
18	2- عناصر النمو الاقتصادي
18	3- طرق قياس النمو الاقتصادي
20	ثالثاً: عموميات حول التضخم
20	1- تعريف التضخم
21	2- أنواع التضخم
21	3- أسباب التضخم
22	رابعاً: الإطار المفاهيمي حول البطالة
22	1- مفهوم البطالة
23	2- أنواع البطالة
25	3- قياس البطالة
25	4- أسباب البطالة
26	5- آثار البطالة
26	خامساً: ماهية ميزان مدفوعات
26	1- تعريف ميزان المدفوعات
26	2- أهمية ميزان المدفوعات
27	3- مكونات ميزان المدفوعات
27	4- توازن واختلال ميزان المدفوعات
28	المطلب الثالث: العلاقة بين الإنفاق ومتغيرات المربع السحري لكالدور
28	أولاً: علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي
30	ثانياً: علاقة الإنفاق العام بالتضخم
31	ثالثاً: علاقة الإنفاق العام بالبطالة
32	رابعاً: علاقة الإنفاق العام بميزان المدفوعات
34	المبحث الثاني: الدراسات العلمية السابقة
34	المطلب الأول: الدراسات السابقة على مستوى الاقتصاد الجزائري
44	المطلب الثاني: الدراسات السابقة على مستوى الاقتصاد العالمي
51	المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة

51	أولاً: أوجه الشبه للدراسات فيما بينها
52	ثانياً: أوجه الاختلاف
53	خلاصة
	الفصل الثاني: قياس أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام
56	تمهيد:
57	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
57	المطلب الأول: واقع الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2017
57	أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي
57	ثانياً: الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الإنتقالية والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية
58	1- المرحلة الإنتقالية ذاتية للإقتصاد الجزائري
58	2- برنامج الإستقرار الإقتصادي المطبقة خلال الفترة 1989-1994
60	3- برنامج التصحيح الهيكلي خلال الفترة 1994-1998
62	ثالثاً: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي
62	1- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004
63	2- برنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009
63	رابعاً: برنامج التنمية الخماسي وتوطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2019
63	1- الإقتصاد الجزائري خلال المخطط الخماسي للفترة 2010-2014
65	2- الإقتصاد الجزائري خلال برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019
65	المطلب الثاني: تحليل تطور متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة 1990-2017
65	أولاً: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر
65	1- تقسيم النفقات العامة في الجزائر
66	2- تحليل تطور الإنفاق العام وهيكلته في الجزائر
69	ثانياً: تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر
70	ثالثاً: تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر الممتدة 1990 إلى 2017
72	رابعاً: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر
74	خامساً: تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر
76	المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية
76	أولاً: مفهوم الاقتصاد القياسي ومنهج البحث في الاقتصاد القياسي
76	1- مفهوم الإقتصاد القياسي
77	2- منهج البحث في الاقتصاد القياسي
78	ثانياً: الانحدار الخطي المتعدد.
83	ثالثاً: النماذج الانحدارية
83	رابعاً: مفهوم السببية بين الظواهر الاقتصادية وأنواعها

85	خامساً: إستقرارية السلاسل الزمنية
88	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج
88	المطلب الأول: التحليل الاقتصادي لمتغيرات المربع السحري لكالدور خلال الفترة 2005-2009
89	المطلب الثاني: تقدير أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام
90	أولاً: تقدير أثر معدلات التضخم على الإنفاق العام في الجزائر
91	ثانياً: تقدير أثر معدلات البطالة على الإنفاق العام في الجزائر
92	ثالثاً: تقدير أثر معدلات النمو الاقتصادي على الإنفاق العام في الجزائر
93	رابعاً: تقدير أثر ميزان المدفوعات على الإنفاق العام في الجزائر
94	المطلب الثالث: دراسة السببية والارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة
94	أولاً: إختبار استقرارية المتغيرات
95	ثانياً: إختبار جرانجر للسببية
97	ثالثاً: نتائج اختبار مصفوفة الارتباط الجزئية لمتغيرات الدراسة
99	خلاصة الفصل
101	الخاتمة

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجداول	الجدول رقم
64	تحديد وتعريف بمتغيرات الدراسة	جدول رقم (01-02)
66	تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2017	جدول رقم (02-02)
68	تطور المعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر 2017-1990	جدول رقم (03-02)
70	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال 2017-1990	جدول رقم (04-02)
71	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2017-1990	جدول رقم (05-02)
74	تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2017-1990	جدول رقم (06-02)
87	مؤشرات الإستقرار الكلي الإقتصادي في الجزائر 2009-2005	جدول رقم (07-02)
94	Augmented Dicke-fuller ADF نتائج إختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة باستخدام	جدول رقم (08- 02)
95	نتائج اختبار اتجاه أحادي السببية لجرنجر بين متغيرات المربع السحري والإنفاق العام	الجدول رقم (09-02)
95	نتائج اختبار اتجاه أحادي السببية لجرنجر بين متغيرات المربع السحري و هيكلية الإنفاق العام	جدول رقم (10-02)
96	نتائج مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة ونوعها	جدول رقم (11-02)

فهرس الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
رقم (01-01)	مصادر الإيرادات العامة	05
رقم (02-01)	تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الاقتصادي	09
رقم (03-01)	العوامل المؤثرة في الإنفاق العام	15
رقم (04-01)	المربع السحري لكالدور	16
رقم (05-01)	منحنى BARS	29
رقم (06-01)	النفقات العامة و النمو الإقتصادي	29
رقم (07-01)	سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية الكينزية)	31
رقم (01-02)	تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2017	66
رقم (02-02)	تطور نفقات التجهيز والتسيير في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2017	67
رقم (03-02)	تطور المعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر 1990-2017	69
رقم (04-02)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال 1990-2017	70
رقم (05-02)	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2017	72
رقم (06-02)	تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2017	74
رقم (07-02)	مربع كالدور للمؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009	87

فهرس الملاحق

الملاحق	عنوان الملحق
ملحق رقم (01)	معطيات متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2017
ملحق رقم (02)	معطيات نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 1990-2017
ملحق رقم (03)	أثر تقدير المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام
ملحق رقم (04)	أثر تقدير معدلات التضخم على الإنفاق العام
ملحق رقم (05)	أثر تقدير معدلات البطالة على الإنفاق العام
ملحق رقم (06)	أثر تقدير معدلات النمو الإقتصادي على الإنفاق العام
ملحق رقم (07)	أثر تقدير الناتج المحلي الخام الحقيقي على الإنفاق العام
ملحق رقم (08)	أثر تقدير ميزان المدفوعات على الإنفاق العام
ملحق رقم (09)	تحديد درجة تأخير السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
ملحق رقم (10)	نتائج اختبار جذر الوحدة الإستقرارية السلاسل الزمنية
ملحق رقم (11)	اختبار جرانجر للسببية عند درجة عند درجة تأخير 2
ملحق رقم (12)	اختبار جرانجر للسببية عند درجة عند درجة تأخير 1 بين المتغيرات المستقلة و هيلكية الإنفاق العام
ملحق رقم (13)	نتائج إختبار الارتباط الجزئي بين المتغيرات الدراسة

قائمة الرموز والمصطلحات

الرمز	التسمية	الوحدة	الترجمة
CR	النمو الإقتصادي	%	Croissance économique
INF	التضخم	%	Inflation
CHO	البطالة	%	Chumage
BP	ميزان المدفوعات	%	Balance de Paiement
DEPENSE	الإنفاق العام	مليار دج	Dépenses publiques
DGP	الناتج المحلي الإجمالي	مليار دج	Produit intérieur brut
DEPEQ	نفقات التجهيز	مليار دج	Dépenses d'équipement
DEPG	نفقات التشغيل	مليار دج	Dépenses d' fonctionnement
ADF	إختبار ديكي فولر	-	Augmented Dicke-fuller ADF

المقدمة

المقدمة:

تحتل السياسة الاقتصادية موقع بارز في غاية الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر، فهي تتمثل في مجموعة الوسائل والإجراءات والتدابير التي تحكم وتنظم نشاط الدولة نحو تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، إذا تستهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التنمية والإستقرار الاقتصادي من خلال الوصول إلى تحسين مستوى التشغيل الكامل مع تحسين معدل النمو وإستقرار مستوى الأسعار وكذا التوازن في ميزان المدفوعات، وهذا ما يعرف بالمرجع السحري لكالدور الذي صاغه الاقتصادي الألماني نيكولاس كالدور عام 1971 ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات على وعي تام بمسؤوليتها في تحقيق الإستقرار الإقتصاد الكلي وتدخلها في مكافحة اختلاله من خلال الأدوات السياسية الاقتصادية المختلفة.

ونجد من بين السياسات الاقتصادية الأكثر تطبيقا السياسة المالية، النقدية والتجارية غير أن السياسة المالية لم يكن لها موقع قوة في الفكر الاقتصادي إلا بعد ظهور الفكر الكينزي نتيجة لظروف إقتصادية كان يعيشها العالم والمتمثلة في الكساد العظيم لسنة 1929-1933، الذي من خلاله تم إثبات فشل الفكر الكلاسيكي في تفسير وعلاج الأزمة، هذا الفكر كان مفاده أن التوازن الإقتصادي هو ظاهرة حتمية وتلقائية تحكمها قوى السوق على أساس أن العرض يخلق الطلب مكافئ له، لذا أوضح جون كينز في كتابه النظرية العامة للعمالة وسعر الفائدة والنقود إن آلية السوق تتميز بالعديد من إخفاقات في تسيير النشاط الإقتصادي والمتمثلة خصوصا في عدم التخصيص الأمثل للموارد اللامعدالة في توزيع الدخول والآثار الخارجية السلبية وأشار بضرورة تدخل الدولة بشكل كبير في الحياة الاقتصادية لضمان تفعيل الأداء الإقتصادي من خلال إستخدامها للإنفاق العام هذا الأخير اعتبره كينز جزء مهم من السياسة المالية وأنه الأداة الأكثر فعالية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

تسعى الجزائر كباقي الدول العالم لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالإقتصاد الوطني، مثل محاربة البطالة والتضخم بالإضافة إلى تشجيع الإستثمار في المجالات الحيوية وأيضاً حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الخارجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث بعد الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية تبنت الجزائر بداية من سنة 2001 سياسة إقتصادية ذات طابع إنفاقي توسعي مستفيدة بذلك من إرتفاع العوائد النفطية بتطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي فكانت هذه البرامج إستثمارية المعروفة والمتضمنة برنامج الانعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي إلى غاية 2014 وحاليا برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي يمتد إلى غاية 2019.

وجراء هذا التوجه في السياسة الاقتصادية فقد العديد من المتغيرات ومؤشرات الاقتصادية التي تعد بمثابة مدخل كلي لتقييم السياسة الاقتصادية الكلية وتتمثل هذه المتغيرات بالمرجع السحري لكالدور.

1-الإشكالية الرئيسية:

يعد استخدام النماذج الإقتصادية القياسية الكلية أحد أهم البحوث في الإقتصاد الكلي والتنمية، ففقدرة النظرية الإقتصادية في ضبط المتغيرات الإقتصادية وقياسها وتنظيم العلاقة بينهما، لا يتم ذلك إلا من خلال تبسيط العلاقات وتنظيم اتجاهاتها وتفاعلها وبالتالي الوصول إلى نتائج تبنى عليها الكثير من القرارات الإقتصادية. ومما سبق تبرز ملامح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها كالتالي:

إلى أي مدى يمكن لمتغيرات المربع السحري كالدور أن تؤثر في الإنفاق العام في الجزائر؟

2-التساؤلات الفرعية :

فمن خلال السؤال المحوري يمكن وضع عدد من الأسئلة الفرعية الأخرى على النحو التالي:

- ❖ هل أن متغيرات المربع السحري كالدور لها نفس التأثير على الإنفاق العام؟
- ❖ هل يعد الإنفاق العام العنصر الأساسي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي؟
- ❖ هل العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري كالدور كلها طردية وقوية؟
- ❖ هل أن معدلات البطالة للسنة الحالية تأثير على الإنفاق للسنة الحالية؟

3-فرضيات الدراسة:

إن محاولة الإجابة على إشكالية الدراسة ومحاولة الوصول إلى نموذج الذي يعبر عن أثر متغيرات المربع السحري على الإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1990-2017.

فبالتالي يؤدي بنا إلى طرح جملة من الفرضيات وهي كالاتي:

- ✓ إن متغيرات المربع السحري ليس لها نفس التأثير على الإنفاق العام، لأن المربع السحري ما هو إلا رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوى الأهداف الأربعة التي يجب أن تصلها ليكون الإقتصاد في وضع أمثل، لذلك سمي بالمربع السحري لإستحالة تحقيقه في آن واحد بسبب العلاقات التناقضية بين متغيرات المربع.
- ✓ يعد الإنفاق العام العنصر الأساسي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي.
- ✓ توجد علاقة طردية وسلبية بين الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري.
- ✓ لا يمكن لمعدلات البطالة للسنة الحالية أن تؤثر على الإنفاق العام للسنة الحالية.

4-مبررات اختيار الموضوع:

لكل عمل وبحث علمي مبرراته وممهداته لقيام الباحث به، ويرجع اختيارنا للموضوع وأسباب الدراسة لعدة أسباب منها شخصية وموضوعية نختار منها ما يلي:

- الميول الشخصي لدراسات السياسات الإقتصادية.
- معرفة المؤشرات الإقتصادية الأربعة التي يعتمد عليها مربع كالدور من أجل تحقيق المثلية.
- محاولة معرفة موقع شكل المربع كالدور في الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.
- الرغبة في معرفة وفهم العلاقات التشابكية بين مختلف المتغيرات الإقتصادية في الإقتصاد الوطني.

- نقص هذه نوع من الدراسة في الجامعات والهيئات الرسمية.

5-أهداف الدراسة وأهميتها:

- ✓ تتجلى أهمية الدراسة في تناولها مجموعة من نقاط انشغل بها العديد من الباحثين، وتأتي كإضافة إلى الجهود المتعددة السابقة في مجال تأثير متغيرات الإقتصادية للأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية على الإنفاق العام في الجزائر ضمن ما يعرف بالمربع السحري لكالدور، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية:
- ✓ إعطاء نظرة حول الإنفاق العام في الجزائر.
- ✓ التعريف بالمبادئ المختلفة للمربع السحري.
- ✓ إستعمال التقنيات الكمية في التحليل الإقتصادي الكلي، خاصة القياس الإقتصادي في شكل دوال رياضية تقيس مدى تأثير المتغيرات الإقتصادية المدروسة للإنفاق العام.
- ✓ محاولة معرفة المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في الإقتصاد الجزائري من خلال الإنفاق العام. ويهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :
- ✓ تسليط الضوء على السياسة المالية وأهم أدواتها والتي تتجلى في الإنفاق العام.
- ✓ محاولة التعريف بالمتغيرات المربع السحري والتي تتجلى في الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية.
- ✓ معرفة أثر متغيرات الإقتصادية على الإنفاق العام في الجزائر.
- ✓ الإضافة العلمية التي تعتبر لبنة في حقل البحث العلمي يضاف إلى جهود من سبقونا في البحث في هذا الميدان وعموما يمكن القول بأن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في الكشف عن التدخل الأمثل للدولة للوصول إلى الوضعية المثلى التي يكون عليها الإقتصاد الجزائري، من خلال متغيرات المربع السحري على الإنفاق العام.

6-حدود الدراسة (الإطار المكاني والزمني):

يمكننا تقسيم حدود دراستنا إلى:

- ✓ **الحد المكاني:** اقتصر هذا البحث على دراسة دولة واحدة وهي الجزائر لمعرفة أثر متغيرات المربع السحري لكالدور والمتمثلة في أهداف السياسة الإقتصادية (نمو إقتصادي مرتفع ، لا بطالة، لا تضخم وميزان المدفوعات متوازن) على الإنفاق العام.
- ✓ **الحد الزمني:** حددت فترة الدراسة التي تمتد وتشمل الفترة المحددة من 1990-2017 أي حوالي 28 سنة، وقد اختيرت هذه الفترة لما فيها من تطورات هامة منها:
- تحرير التجارة الخارجية.
- الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر وإنعكاساتها على الإقتصاد الوطني.
- تعديل وتوليد السياسات الإقتصادية .

- الإرتفاعات الكبيرة في الكميات المالية والتجارية، أي في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة إضافة إلى الصادرات والواردات.

7- المنهج والأدوات المستخدمة:

وفق للموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ومعالجتها معالجة علمية وموضوعية، اقتضت طبيعة الدراسة وخصوصيتها التعامل مع عدة مناهج متكاملة ومتناسقة وذلك من أجل تحقيق أهداف هذا البحث سنستخدم المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يهدف إلى تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، نظرا لملائمة المنهج في ذلك والذي نستقي منه المعطيات الرقمية، وبما أن المعطيات الكمية جامدة لا تفي بالمطلوب دون تحليلها.

- **المنهج التحليلي الكمي:** المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد دور المتغيرات الاقتصادية في التأثير على الإنفاق العام، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من الإنفاق العام كمتغير تابع والنمو الإقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات كمتغيرات مستقلة وهذا بالإعتماد على برنامج Eviews.

- **المنهج المتكامل في البحوث التطبيقية:** يعتمد هذا المنهج على حقيقة وجود ارتباط وتلازم بين الإطار النظري للبحث وبين الواقع التطبيقي له.

8- وسائل جمع المعلومات والبيانات:

أما الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات للموضوع محل الدراسة، فقد اعتمدنا على الأدوات الأكثر استخدام ونلخصها في ما يلي:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف الدعم النظري.
- الدراسات والبحوث السابقة التي تحدد لنا حدود التركيز لحدثة هذا الموضوع.
- المعطيات الدراسة قدمت من طرف المصادر والهيئات الرسمية الجزائرية والدولية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الحصول إلى استنتاجات لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.
- الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في هذا المجال من أجل الاستشارة والتوجيه.

9- صعوبات الدراسة:

- لا تخلو أي دراسة في إنجازها من الصعوبات أو العراقيل نذكر منها:
- شح المراجع والدراسات السابقة لمثل هذا الموضوع بسبب صعوبة قياسها.
- تباين وتعارض الإحصائيات والبيانات ووحدات القياس الخاصة بموضوع الدراسة مما شكل لنا صعوبة في انتقاء المعلومات الأنسب.
- صعوبة الربط بين التحليلات النظرية حول متغيرات الدراسة وواقعها في الجزائر.
- صعوبة إسقاط البيانات والإحصائيات بواسطة الأدوات الرياضية المتاحة على الواقع.

10-محتوى الدراسة:

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والأسئلة المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

➤ الفصل الأول: احتوى هذا الفصل على أدبيات الدراسة حول الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور كخلفية نظرية، ثم قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين الأول بعنوان الإطار النظري للإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور حيث يتخلله العديد من العناصر الرئيسية والثانوية، وتطرقنا فيه إلى مفهوم السياسة المالية وأدواتها وتسلط الضوء على الإنفاق العام بكل جوانبه، كما تناولنا في المطلب الثاني مبادئ ومفاهيم متغيرات مربع السحري كالدور، حيث تطرقنا إلى مبادئ ومفهوم المربع السحري ومؤشراته الإقتصادية، أما المطلب الثالث فقد شمل على العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري، حيث إحتوى على أهم الدراسات والنظريات والنماذج التي تناولت هذه العلاقة.

والمبحث الثاني من هذا الفصل فقد احتوى على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة فشملت الدراسات الإقتصادية المتعلقة بالإقتصاد الجزائري والعالمي وعرض أهم وأوجه الشبه والإختلاف بينهما.

➤ أما الفصل الثاني: والذي إحتوى على دراسة قياسية للأثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام، حيث تم التطرق فيه إلى المبحث الأول والذي يتضمن في طياته الطريقة والأدوات والمعطيات المستعملة في هذه الدراسة، أما المبحث الثاني فقد تم فيه تحليل وتفسير ومناقشة النتائج من خلال المعادلات الإحصائية ونموذج ADF واختبار نتائج النماذج في مدى وجود العلاقة المسببة من عدمها.

وفي الأخير توخنا هذه الدراسة بخاتمه تم التطرق فيها إلى أهم النتائج والتوصيات وصولا إلى آفاق الدراسة.

الفصل الأول

الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور

.....خلفية نظرية

تمهيد:

يعتبر الإنفاق العام أهم أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة من خلال تدخلها في الاقتصاد وأداة هامة ذات دور كبير في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي غايتها الرفاهية العامة، وهي متعددة وقد جمعها نيكولاس كالدور فيما يسمى بالمربع السحري وهي تعبر عن الأهداف الأربعة الكبرى للسياسة الاقتصادية، وفي نفس الوقت فهي تمثل تنافسية بين الدول، وتوضح المشهد العام لوضعية تنمية البلد، حيث تسعى كل الدول سواء متقدمة منها أو نامية لمحاولة تحقيق هذه الأهداف من خلال سياستها المختلفة.

حيث قسمنا الفصل الأول إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري

تحتل السياسة المالية بأهمية بالغة ومتزايدة من قبل البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء باعتبارها المحور الرئيسي للسياسات الاقتصادية بوصفها أداة فعالة لتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها المختلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وبما أن الإنفاق العام يعتبر أداة رئيسية ضمن أدوات السياسة المالية تستعملها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك من خلال المتغيرات الاقتصادية لتحقيق الأهداف الأربعة لكادور.

المطلب الأول: الإنفاق العام كمحور من محاور السياسة المالية

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى ماهية السياسة المالية وأدواتها وإلى ماهية الإنفاق العام ومبرراته وآثاره الاقتصادية.

أولاً: ماهية السياسة المالية وأدواتها

1- مفهوم السياسة المالية: لقد تطور مفهوم السياسة المالية* بتطور الفكر المالي وأيضاً حسب الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، ولكنه لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإيرادات العامة والإنفاق العام لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة، ويشرح الفكر المالي بتعريفات مختلفة نذكر منها ما يلي:

✓ السياسة المالية هي مجموعة السياسات المتعلقة بإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة¹.

✓ يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برنامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار مرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة على متغيرات الاقتصادية².

✓ هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط الإنفاق هذه الإيرادات³.

من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة المالية هي عبارة عن أداة أو برنامج مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة التي تنظم في الموازنة العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

2- أهداف السياسة المالية: ترمي السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

* لقد اشتق مصطلح السياسة المالية من كلمة فرنسية FIS وتعني حافظة النقود أو خزنة (بيت المال) ويقصد بها الحقيبة التي يحمل فيها الوزير الخزنة بيان الحكومة من موارد الدولة وحاجاتها إلى البرلمان وكانت السياسة المالية في معناه الأصلي يقصد بها مالية الدولة أو الموازنة العامة في المصطلح الإنجليزي وفي العصر الحديث أصبح مصطلح السياسة المالية مختلف عن المالية العامة وذلك راجع إلى تأثير الاقتصادي جون برنارد كينز ونشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفسور ألفن هانسن، أنظر بالتفصيل طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، عمان، 1999، ص 201.

1 وجليد حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، مصر، 1988، ص: 431.

2 محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000، ص: 182.

3 عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الاحصائية، دار النهضة العربية، مصر، 1980، ص: 323.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

✓ تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال التدخل في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية.
✓ التأثير على حالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الأدوات المالية، زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية التي تساعد على توفير مناخ الاستثمار.
3- أدوات السياسة المالية: أهم أدوات السياسة المالية * هي:

3-1 الإنفاق العام: سنتناول مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع في بقية بحثنا باعتباره محور دراستنا.
3-2 الإيرادات العامة²: هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من أجل إنفاقها على المشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ، حيث تحصل الدولة على هذه الأموال أساساً من الدخل الوطني في حدود المقدرة المالية الوطنية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الأموال لمواجهة متطلبات الإنفاق العام³.
ولقد تعددت مصادر الإيرادات العامة في العصر الحديث وتنوعت واختلفت صيغتها لإختلاف أنواع الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة ومهما يكن من الأمر فإن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون إما اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية**.

* هناك من يصنفها إلى نوعين وهما الأدوات التلقائية والأدوات المقصودة

(أ) الأدوات التلقائية: حيث تقوم بتحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة ذاتية دون تدخل مباشر من الحكومة، ويشمل هذا النوع من الأدوات التلقائية للسياسة المالية مايلي:

- الضرائب التصاعدية: وهي التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه - المدفوعات التحويلية: وهي إعانات الدولة للقطاع العائلي - سياسات الدعم وتشمل دعم المزارعين

(ب) الأدوات المقصودة: فهي التي تتطلب تدخل الحكومة في نشاطات معينة من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية وتمثل في الإنفاق العام، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، تم الإطلاع على: محمود الوادي وإبراهيم خريس وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية، 2007، ص: 313.

1 وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ص: 93.

2 مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار جامعة الجديدة الإسكندرية مصر، 2004، ص: 255.

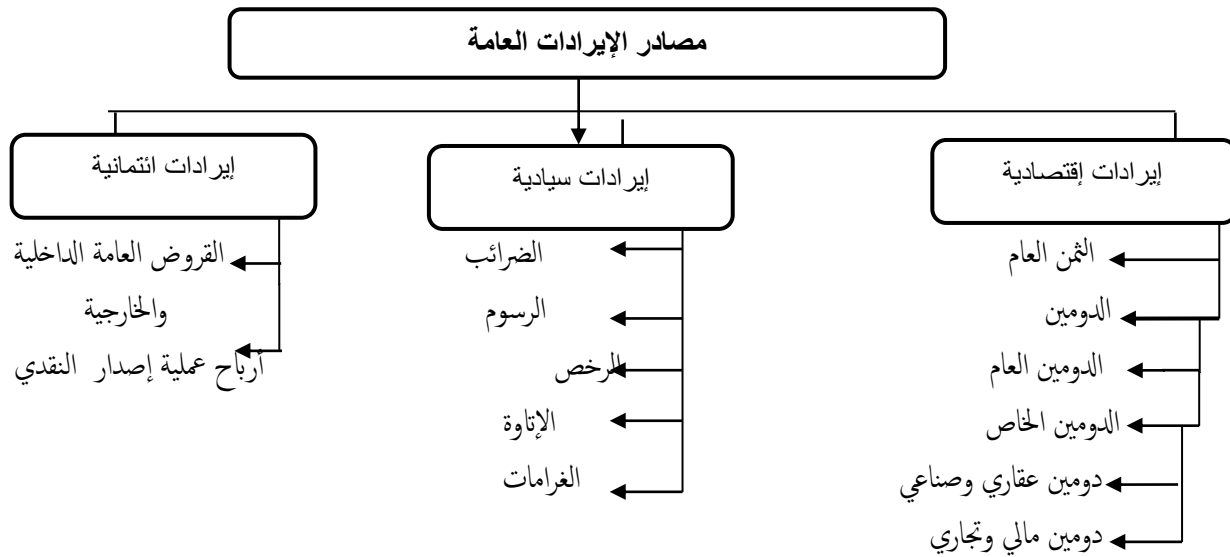
3 محمد طاقة، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010، ص: 21.

** إيرادات اقتصادية: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة وهذه الإيرادات ناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد وأرباح المشروعات، وهي تتمثل في إيرادات الدومين والتمن العام.

- إيرادات سيادية: وهي إيرادات التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد لما لها من حق السيادة وتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات.

- إيرادات إئتمانية (القروض): هي تلك الإيرادات التي تلجأ إليها الدولة عندما تعاني نقص في موارد التمويل الذاتي وهي تتمثل في القروض الداخلية والخارجية. أنظر بالتفصيل، إبراهيم علي عبد الله، انور العجاردة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء، للطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص: 120-124.

الشكل رقم (01-01): مصادر الإيرادات العامة



المصدر: ليرة هشام، محاضرات في السياسات الاقتصادية، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي السنة 2016، ص: 18.

3-3 الموازنة العامة: تمثل الموازنة العامة * الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة الدول إذا أنها تشمل بنود

الإنفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق¹.

ويمكن تعريف الموازنة العامة ** بأنها "برنامج عمل الذي تتقدم به الحكومة إلى ممثلي الشعب لسنة مالية مقبلة وبالتالي، فهي برنامج المقدم إلى السلطة التشريعية ليكون في شكل وثيقة معتمدة².

الموازنة بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة³.

4- اتجاهات السياسة المالية: تكمن آلية عمل السياسة المالية في معالجة الإختلال *** في الاقتصاد الوطني

* كانت الأمم والحضارات القديمة تقوم بحماية الأموال وتنفيها دون أسس أو قواعد في ذلك كما أن مالية الدولة لم تكن منفصلة عن مالية الحاكم أو الملك حيث يقوم هذا الأخير بإنفاق على الدولة كما ينفق على أسرته، وبريطانيا أول ما ظهرت بها فكرة إعداد الموازنة إيرادات ونفقات الدولة عام 1628 عندما أصبح ضرورة اعتماد المصروفات والإيرادات من ممثلي الشعب والإذن للملك في جباية الضرائب من الشعب للتمويل النفقات العامة وكذلك تعتبر أول دولة استنبطت القواعد والمبادئ التي تقوم عليها فكرة الموازنة (مبدأ وحدة الموازنة، مبدأ الشمولية، مبدأ عدم التخصيص، مبدأ سنوية، مبدأ التوازن)

1 مجدى شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 261.

** في المؤتمر الخامس 1960 للعلوم الإدارية اجتمعت الدول العربية على استخدام مصطلح الموازنة العامة لتعبير عن الميزانية التقديرية حيث أن:

- الميزانية: وهي وثيقة حقيقية لنفقات وإيرادات التي تقوم المؤسسة بإعدادها في نهاية السنة

- أما الموازنة فهي وثيقة تقديرية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية.

أنظر: هشام ليرة، محاضرات لمقاييس السياسات الاقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص: 5.

2 عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 43.

3 محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 131.

*** ويأخذ هذا الإختلال حالتين وهما: -الفجوة الإنكماشية: تحدث الفجوة الإنكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي ولعلاج هذه الفجوة إستخدام السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة والهدف من هذه السياسة هو تنشيط الطلب الكلي على السلع والخدمات.

-الفجوة التضخمية: تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي ولعلاج هذه الفجوة إستخدام السياسة المالية الإنكماشية وذلك من خلال تخفيض النفقات العامة وزيادة الضرائب أو استخدامها معا.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

وهناك اتجاهان لسياسة المالية وهما¹:

1-4 الاتجاه التوسعي: ويسمى بالسياسة المالية التوسعية ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الكساد ذلك من خلال الزيادة في الإنفاق الحكومي أو التخفيض من الضرائب أو السياستين معا.

2-4 الاتجاه الإنكماشى: ويسمى بالسياسة المالية الإنكماشية ويظهر هذا الاتجاه عندما يكون يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم من خلال التخفيض في الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو السياستين معا.

ثانيا: تعريف الإنفاق العام عناصره ومبرراته

1-تعريف الإنفاق العام للنفقة العامة عدة تعريف مختلفة يمكن عرضها كما يلي:

- ✓ "النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"².
- ✓ "النفقة عامة كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا الحاجة عامة"³.
- ✓ "النفقة العامة هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة."⁴

✓ "النفقات العامة هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير السلع والخدمات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية."⁵

✓ "هي كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة."⁶
ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الإنفاق العام له ثلاثة عناصر.

2-عناصر الإنفاق العام: يشمل الإنفاق على ثلاثة عناصر أو أركان رئيسية هي:

1-2 النفقة العامة مبلغ نقدي: تأخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كتمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمان لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها

1 رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2007، ص: 188-189.

2 حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 11.

3 حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص: 378.

4 محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 65.

5 علي خليل سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000، ص: 89.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

وكذلك منح المساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية¹، إن اشتراط أن تتخذ الإنفاق العام شكل مبلغ نقدي جاء نتيجة للأسباب التالية:²

- إنتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، أين أصبحت النقود هي وسيلة الوحيدة لكل المعاملات.
- تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد في الإستفادة من الإنفاق العام.
- تسهيل وتيرة عملية الرقابة على تنفيذ النفقات العامة.

2-2 النفقة العامة يقوم بها شخص عام: ويقصد بشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات ذات الشخصية المعنوية وقد تشمل الولايات والفدراليات في الدول الاتحادية والفدرالية وعلى هذا الأساس لا تعتبر نفقة عامة نفقة من قبل أشخاص طبعين والمعنويين حتى لو هدفت إلى تحقيق مصلحة العامة وإنما تدرج ضمن النفقة الخاصة ويعتمد الفكر المالي على معيارين للفرقة بين النفقة العامة والخاصة وهما المعيار الوظيفي والمعيار القانوني*.

2-3 تلبية حاجة عامة: تكتمل مشروعية النفقة عامة عندما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة³ أي أنه لا تدرج ضمن النفقات العامة كل نفقة تهدف إلى تحقيق مصلحة خاصة، يرجع تبرير هذا العنصر إلى مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد جميعاً⁴ لأن تساوي وتحقيق العدالة بين جميع الأفراد في تحمل أعباء العامة كالضرائب يقابل بتساويهم في الانتفاع من النفقة العامة أم غياب العدالة فيفقد مشروعيتها.

3- مبررات الإنفاق العام

تختلف نسبة الإنفاق العام بين البلدان اختلاف كبير حيث يرى العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم غالبرث أن تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام أمر أساسي في ظل سيادة عدم اليقين من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وفاعلية الاقتصادية على عكس من ذلك فإن فيردمان من خلال كتابه "حر في الاختيار" وضح أن قيام الدولة بتوسع إلى ما هو أبعد من وظائفها الأساسية يمثل عقبة في وجه استعمال الموارد بكفاءة⁵ ويمكن إيجاز مبررات التدخل الحكومي فيما يلي:

3-1 إخفاق السوق: وهو الحالة التي تعجز فيها الأسواق الخاصة عن توفير سلعة ما بحجم يتسم بكفاءة وتبرر

1 عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للإقتصاد العام، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، للنشر الإسكندرية، ص: 101.

2 وليد عايب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

* **المعيار القانوني:** حسب هذا المعيار فإن النفقات العامة التي يقوم بها أشخاص القانون العام كالدولة وإدارات المركزية والمحلية أي طبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص بهم فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة باعتداده على قوانين والقرارات الإدارية بينما الثاني يعتمد على أحكام القانون الخاص وبالتالي الارتكاز في هذا المعيار هي الشخص القائم بالإنفاق أي كانت طبيعة الإنفاق.

ب- المعيار الوظيفي: يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر لأجلها النفقة العامة لا على طبيعة القانونية لمن يقوم بها ولهذا فليس كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة بل العكس من ذلك تعتبر نفقات العامة ما يقوم بها الأشخاص الخواص سواء ذوي الشخصية المعنوية الطبيعية أو الاعتبارية بتفويض من الدولة أو إحدى سلطاتها كإنفاق على المشاريع الصحية وتعليمية التي يكلف الخواص بإنشائها ويساهم من جهة في زيادة أرباحهم الخاصة ومن جهة أخرى يساهم في تقديم منفعة عامة للمجتمع بتقديم خدمة مجانية صحة أو تعليمية، أنظر بالتفصيل، فلح حسين خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث- جدار للكتاب العلمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص: 92.

3 نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005، ص: 34.

4 سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006، ص: 33.

5 وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

هذه الحالة بوضوح تدخل القطاع العام، ويترتب على إخفاق السوق ثلاثة نتائج رئيسية وهي:¹

3-1-1 السلعة العامة: تتميز السلعة العامة بخاصيتين رئيسيتين هما الاستهلاك اللاتنافسي الذي يدل على أن

استهلاك الفرد لا يؤدي إلى الحد من الكمية التي يستهلكها الآخرون، أما خاصية عمومية الإستهلاك فتعني استحالة قصر استفادة من سلعة ما على مجموعة معينة من الأفراد ومن أمثلة السلعة العامة خدمات الدفاع، الصحة، التعليم..... إلخ.

3-1-2 التأثيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي: هي تلك التأثيرات الجانبية الناتجة عن النشاط الاقتصادي سواء

كانت إيجابية أو سلبية حيث يؤدي وجودها إلى خلق فاصل بين أسعار السوق وبين القيمة الاجتماعية التي يضيفها على المجتمع ويطلق على السلع التي يترتب على استهلاكها أو إنتاجها تأثيرات جانبية على المحيط الخارجي اسم السلع الجماعية.

3-1-3 الاحتكار الطبيعي: وهو حالة سيطرة مؤسسة واحدة على الصناعة التي تعمل فيها ويؤدي ترك الاحتكار

للقطاع الخاص إلى ناتج يقل على مستوى الأمثل وبأسعار مرتفعة لكن التوسع في الإنتاج إلى المستوى الأمثل يقود إلى خسائر للمنتج بدل من أن يحقق الأرباح التي تحقق عادة بإحتكار في مثل هذه الظروف فإما أن يتم منح المحتكر إعانة أو أن يقوم القطاع العام بتأميم الصناعة وتحمل الخسائر المباشرة.

3-2 مخاطرة أو حجم المشروع العام: قد يتطلب حجم المشروع أو درجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع العامة

تدخلًا حكوميًا على الأقل في البداية وقد ترتبط الحاجة إلى تدخل الحكومة لحل قضايا المخاطرة بالتطور النسبي لأسواق رأس المال والتأمين في كل بلد وقد تنبع الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالات معينة من الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من خاصية السلع العامة التي تتمتع بها بعض السلع التي يمكن خصخصة تكاليفها.

ثالثا: تقسيمات الإنفاق العام وأثاره الاقتصادية

1- تقسيمات الإنفاق العام

إن تطور مفهوم الدولة وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى إطار الدولة المتدخلة في حياة الاقتصادية والاجتماعية ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نتيجة لتعدد أوجه الإنفاق العام وصوره واختلاف آثاره، وعلى الرغم من تعدد تقسيمات الإنفاق العام على مستوى كتب الاقتصاد والمالية أو على مستوى التطبيقي (ميزانية الدولة) إلا أنها تستند في مجملها إلى معيارين رئيسيين هما²:

1-1 المعيار الاقتصادي: وفق لهذا المعيار تصنف النفقات العامة باستناد إلى عدة معايير أهمها:

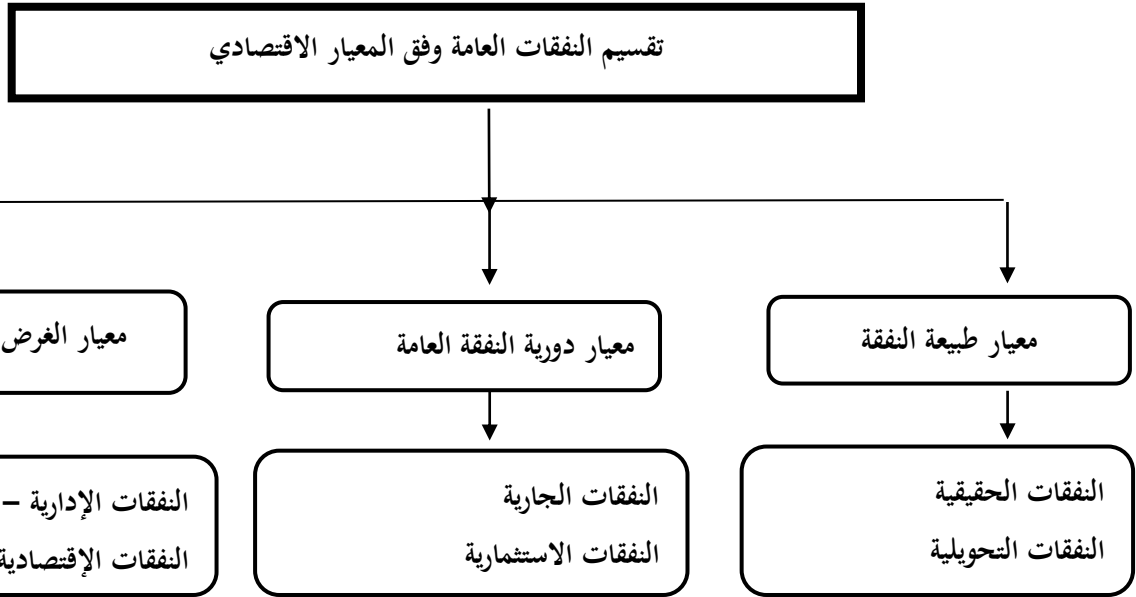
✓ معيار طبيعة النفقة العامة

✓ معيار دورية النفقة العامة

✓ معيار الغرض من النفقة العامة.

1 نفس المرجع، ص: 104.

2 سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار جامعية للنشر، بيروت، لبنان، 2008، ص: 469.



المصدر: نفس المرجع سبق ذكره ، ص: 470.

1-1-1 معيار طبيعة النفقة: تنقسم طبيعة النفقة حسب هذا المعيار إلى قسمين وهما:

1-1-1-1 النفقات الحقيقية: هي كل النفقات التي تحصل من خلالها الدولة على مقابل السلع والخدمات مثل رواتب الموظفين وأجور موظفي الدولة ونفقات المشروعات الإنتاجية وهذا النوع يؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني فهذه النفقات وصفت بالحقيقية لكونها تؤدي بالفعل إلى زيادة الدخل القومي فالدولة تحصل من خلال هذه النفقات على السلع والخدمات ورؤوس أموال اللازمة لسير المرافق العامة وتحقيق إشباع حاجات العامة.

1-1-1-2 النفقات التحويلية: وهي نفقات تكون من جانب الحكومة إلى بقية القطاعات الاقتصاد الوطني وذلك دون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني.¹ أي أنها مجرد نقل للقوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى فهي مجرد إعادة توزيع الدخل القومي من جهة إلى جهة².

2-1-1 معيار دورية النفقة العامة: وفق لهذا المعيار تصنف نوعين وهما:

1-2-1-1 النفقات الجارية: تسمى أيضا بالنفقات التسييرية وهي نفقات تتكرر بصورة منتظمة³ لتسيير شؤون الدولة وتشمل النفقات الجارية كل النفقات الحكومية التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو الزيادة في رأسمال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية⁴ ويتميز هذا الصنف من الإنفاق باستمرارية النمو.

1 المرجع سابق، ص: 472.

2 سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 64-65.

3 بودخدخ كرم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001-2009)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، السنة الجامعية 2009-2010، ص: 42.

4 سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 474.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

1-1-2-2 النفقات الاستثمارية: وتسمى أيضا "نفقات التجهيز" وكذلك النفقات الرأسمالية ويعنى هذا النوع من الإنفاق بتكوين وتحصيل رأسمال الثابت من المخزون، أراضي¹ فهو بذلك يشمل الإنفاق على بنية الأساسية و المشروعات العامة وكذلك كل ما تدفعه الحكومة في شكل إعانات الاستثمار الخاص، وهي مرتبطة بفترة زمنية معينة ومحددة وهي فترة تشيد المرافق العامة.

1-1-3 معيار الغرض من النفقة العامة وفق لهذا المعيار تصنف النفقة العامة إلى ثلاث مجموعات وهي:
1-1-3-1 النفقة العامة الإدارية: وتتضمن كافة النفقات العامة اللازمة للإدارة وتشغيل كافة المرافق العمومية كالمرتبات والأجور أي كل ما يشمل تكاليف قيام الدولة بوظيفتها.

1-1-3-2 النفقة العامة للاقتصادية: وهي نفقات عامة تنفقها الدولة تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات الإنتاج للقطاع الخاص وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال زيادة استثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها.

1-1-3-3 النفقة العامة الاجتماعية: غلب على هذه النفقات الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة.

2-2 المعيار الوضعي أو العملي: ويقصد بتصنيف النفقات العامة وفق لمعيار الوضعي أو العملي ذلك التصنيف المعمول به في الميزانيات العامة التقليدية والحديثة ومن أهم تلك التقسيمات هي:

1-2-1 التقسيم الإداري: تصنف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب حيث يخصص لكل باب جهة إدارية أو وزارية معينة.

1-2-2 التقسيم النوعي: وفق لهذا التقسيم يتم التصنيف النفقات العامة المدرجة في الميزانية العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام.

1-2-3 التقسيم الوظيفي: تصنف النفقات العامة إلى مجموعات إنفاقية ترتبط بأداء وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الدولة وحتى يتم تحقيق هذا التقسيم بالميزانية العامة، فإن الأمر يستلزم تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة كوظيفة سيادية ووظيفة الخدمات العامة (التعليم ، الصحة ، السكن) ووظيفة الأمن والدفاع..... إلخ

2- الآثار الاقتصادية للإنفاق العام: إن من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بمستوى الإنفاق العام هي الناتج الوطني والاستهلاك الكلي وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار كما أن هناك آثار اقتصادية غير مباشرة تتمثل في أثر المضاعف، أثر المعجل*، ومن بين الآثار الاقتصادية المباشرة ما يلي:

1-2 الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الناتج الوطني: تؤثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على الطلب الكلي ويقصد به مجموع السلع والخدمات المطلوبة ومعرضة في أي اقتصاد وكذلك يشمل جميع السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية بما في ذلك المخصصة للتصدير¹.

1 بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

ولبيان أثر الإنفاق العام على الإنتاج يتعين علينا التعرف على الوسائل تمويله، وطريقة استخدامه ونوعيته.

2-1-1 أثر الإنفاق العام على الناتج الوطني حسب الوسائل تمويله: إن آثار الإنفاق العام تختلف حسب وسائل تمويله فمثلاً عن طريق الضرائب يعطي آثار مخالفة عن حالة تمويله عن طريق القروض أو عن طريق إصدار النقدي ذلك يؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل المكلف مما يؤثر على حجم استهلاكه ومدخراته فتتقص قوته الشرائية وعليه فإن الإنفاق العام الممول عن طريق الضرائب والرسوم لا يؤثر كثيراً على مستوى الدخل القومي لأنه لا يساهم في خلق وسائل دفع جديدة.

أما في حالة تمويله عن طريق القروض أو الإصدار النقدي فإن ذلك سوف يؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة تساهم في زيادة الإنفاق الكلي ورفع مستوى الطلب ما ينجم عنه زيادة في الإنتاج القومي أي ارتفاع في الدخل و ينطبق هذا التحليل في حالة وجود طاقات إنتاجية عاطلة في الاقتصاد القومي إذا يعمل الإنفاق على تشغيلها بينما في حالة وجود مثل هذه الطاقات فإن الإنفاق العام الممول بهذه الوسيلة يساهم في رفع الأسعار وإحداث تضخم².

2-1-2 أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني حسب طريقة استخدامه: فكلما زادت الدولة خدماتها للطبقات الفقيرة كلما أدى ذلك لزيادة الإنفاق الكلي بقدر كبير نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقات لأنهم ينفقون كل ما يحصلون عليه من دخول إضافية، أما إذا استخدمت الأموال العامة لإشباع مطالب الفئات الغنية فذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي لأن الأغنياء يقومون باكتناز الدخل الإضافية وكتيجة لذلك انخفاض الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الفئات³.

2-1-3 أثر الإنفاق العام على الإنتاج حسب نوعيته: فالنفقات الاستهلاكية حتى وإن كانت تساهم بشكل فعال في رفع مستوى المعيشة للطبقات ذات الدخل المتواضع إلا أنها تأثيرها على الدخل الوطني يبقى متواضع، أما النفقات الاستثمارية كتلك المخصصة لتكوين رؤوس الأموال العينية في الدولة فهي تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية وتحقيق وفرة للمشروعات إنتاجية مما يعكس مباشرة على النمو حجم إنتاج وزيادة الدخل القومي إلا أنه لا يتحقق إلا في المدى الطويل.

2-2 آثار الإنفاق العام على الاستهلاك: تؤثر النفقات العامة بصورة مباشرة من خلال

✓ **نفقات الاستهلاك الحكومي:** هي تلك التي تقوم بها الدولة بصرفها لشراء السلع أو خدمات متنوعة وغيرها لسير المرافق العامة فالدولة في هذه الحالة تعتبر أكبر مستهلك في الاقتصاد لذا يكون له أثر مباشر في رفع حجم الاستهلاك القومي⁴.

* يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك. أما المعجل يقصد به أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار (أنظر بالتفصيل)، سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 81-83.

1 نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، طبعة الأولى، دار حامد، للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص: 132.

2 سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

3 مجدى شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

4 سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص: 95

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

✓ **نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد:** هي دخول على شكل مرتبات وأجور أو معاشات تقدمها الدولة إلى عمالها وموظفيها فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع حاجات استهلاكية الخاصة من السلع أو خدمات كما تعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر ما يقدمه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي¹.

2-3 آثار النفقات العامة على توزيع الدخل القومي: يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني إعادة توزيعه عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المتاحة لها وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين فهي تتدخل أولاً في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في إنتاجه وذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني ومن ثم توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج وتمثل في الأجور والفوائد والأرباح، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين، وتتدخل ثانياً من أجل إعادة التوزيع النهائي للدخل وفي هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول الناتجة عن التوزيع الأول لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين حيث تعتمد على أدوات مالية كالنفقات التحويلية لأنها تهدف إلى إعادة التوزيع للدخل لصالح بعض الأفراد لحد من تفاوت بين الطبقات. ولكي يحدث الإنفاق العام أثره في إعادة توزيع الدخل القومي فإنه يشترط أن تكون معظم إيرادات الممولة للإنفاق مستمدة من الضرائب المباشرة وبخاصة التصاعدية².

2-4 آثار النفقات العامة على توزيع الدخل القومي: إذا كان المحدد الرئيسي للأسعار يرجع إلى قوى العرض والطلب إلا أن تدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من حيث سياستها الإنفاقية من شأنه التأثير على مستوى الأسعار وهو الأمر الذي لم يعد مقتصر على الظروف الاستثنائية والطارئة فقط، وإنما أصبح وسيلة ثانية للتنظيم الاقتصادي يترتب على الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار أما توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي إلى زيادة أسعارها نظراً لزيادة الطلب عليها كما يمكن تخفيض الأسعار بشراء بعض السلع والمنتجات حينما تكون متوفرة ومنخفضة السعر حفاظاً على استقرار بعض المؤسسات الصناعية والإنتاجية³.

رابعاً: أسباب تزايد النفقات العامة: من الظواهر التي أصبحت مألوفة بالنسبة لمالية الدولة ظاهرة ازدياد النفقات العامة* نتيجة لتطور دور الدولة ودرجة زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وتعود ظاهرة ازدياد الإنفاق العام إلى أسباب عديدة نجملها في مجموعتين هما:

1- الأسباب الحقيقية: يقصد بها تلك الزيادة التي تصاحبها زيادة في كمية ونوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة.

1-1 الأسباب الاقتصادية: ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1 محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 104.

2 عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

3 محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، باتنة الجزائر، 2003، ص: 42.

* ويعتبر العالم الألماني فاجنر wagner أول من إنتبه إلى قانون زيادة النفقات العامة بعد أن درس حجم النفقات العامة في بعض الدول الأوروبية وتحليل فاجنر تلك زيادة بنسبة التطور فالدولة تنمو وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومن ثم نفقاتها تزيد تبعاً لذلك وصاغ بذلك في قانون اقتصادي سمي باسمه مفاده وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

✓ زيادة الدخل الوطني والتوسع في إقامة المشاريع التنموية.

✓ محاربة الدولة للركود الاقتصادي من خلال التوسع في الإنفاق العام.

✓ تقديم إعانات اقتصادية لأصحاب المشاريع لزيادة القدرة التنافسية عالمياً.

1-2 الأسباب الاجتماعية: تتمثل الأسباب الاجتماعية في النقاط التالية:

✓ تزايد الهجرة للمدن وخلق أحياء فقيرة فيها بحاجة لبرامج مساعدات حكومية

✓ زيادة الوعي الاجتماعي أدى حاجة إلى تطوير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية

✓ أدى تطور الدولة إلى تعدد وظائفها وقيامها بتقديم الخدمات الأساسية بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية ورفع معدل النمو الاقتصادي.

1-3 الأسباب السياسية: ومن أبرزها¹:

✓ تزايد الإنفاق الحربي والعسكري.

✓ اتساع نطاق العلاقات الدولية والمشاركة في كثير من المنظمات والهيئات الدولية.

✓ تطور الفكر السياسي للدولة وانتشار الديمقراطية من خلال الأنظمة البرلمانية وتعدد الأحزاب السياسية وقيام كل حزب خلال فترة حكمه بزيادة الإنفاق العام بغية كسب أصوات الجماهير وتأييدهم.

1-4 الأسباب المالية: وتتمثل في:

✓ لجوء الدولة إلى القروض الداخلية أو الخارجية وذلك لسد العجز في إيرادات الدولة.

✓ وجود فائض في إيرادات الدولة خاصة إيرادات غير مخصصة لغرض معين مما دفع حكومات للتوسع في الإنفاق العام.

1-5 الأسباب الإدارية: لقد أدى تطور وظيفة الدولة وانتقالها من دولة حارس إلى دولة المتدخلة إلى تضخم الجهاز

الإداري بها وازدياد هيئاته ومؤسساته وارتفاع عدد الموظفين والعاملين الأمر الذي أدى إلى زيادة النفقات العامة لمواجهة تكاليف إقامة المؤسسات الإدارية جديدة ودفع مرتبات وأجور الموظفين بها.

2- الأسباب الظاهرية: المقصود بها تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رفع الإنفاق عددياً دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعالية في حجم الخدمات المقدمة وتحسين مستواها وهو يرجع إلى الأسباب التالية²:

2-1 تدهور قيمة النقود: عندما تنخفض قيمة العملة تتدهور قوتها الشرائية مما يلتزم إنفاق مبالغ أكبر للحصول على نفس المستوى من السلع والخدمات العامة.

2-2 التوسع الحضري والنمو السكاني: زيادة عدد السكان وإنشاء مناطق جديدة تصاحبها زيادة في النفقات العامة فتكون الزيادة ظاهرة بالنسبة للسكان الأصليين لأنه لا يترتب عليها زيادة في قيمة الحقيقية للمنفعة العامة.

2-3 اختلاف طرق المحاسبة المالية: كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب بعد إجراء المقاصة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

1 محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق ذكره، ص: 127.

2 يسرى أبو العلا، محمد الصغير بعلي، مرجع سابق ذكره، ص: 45.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

أما الآن فإن الميزانيات العامة تعد وتحضر طبقاً لمبدأ الناتج الإجمالي الذي تدرج بموجبه كافة النفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أي مقاصة بينهما مما أدى إلى تضخم عددي أو رقمي في حجم النفقات العامة المعلنة عنها بصورة ظاهرية وليس زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام.

2-4 اتساع إقليم الدولة: كما يؤدي اتساع إقليم الدولة وذلك يضم مناطق جديدة أو بفعل إتحاد مثل (ألمانيا واليمن) إلى إضافة أعباء جديدة لا تعود بمنافع حقيقية على ساكن الإقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة إليه.

خامساً: ضوابط الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه

1- ضوابط الإنفاق العام: يخضع تحديد النفقات العامة للدولة لمجموعه من الأسس والضوابط التي يجب مراعاتها وعدم تجاوزها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها ومن بين هذه الضوابط:

1-1 ضابط المنفعة: يعني تحقيق أكبر منفعة ممكنة ولذلك فإن تدخل الدولة بإنفاق عام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له.

2-1 ضابط الاقتصاد في النفقة العامة: يقصد به التزام القائمين على عملية الإنفاق بتجنب التبذير والإسراف حفاظاً على عدم ضياع المال العام أي بعبارة موجزة استخدام أقل نفقة ممكنة الأداء نفس الخدمة¹.

3-1 ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام (تقنين النشاط المالي و الإنفاقي للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة):² يجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة في كامل مراحلها وتحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب إحكام الرقابة الإدارية والرقابة التشريعية (البرلمانية) وأخيراً الرقابة المحاسبية (المستقلة).

2- العوامل المؤثرة في الإنفاق العام: تعود أهمية النفقات العامة وأثارها الوسيطة الأساسية التي تتخذها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي واجتماعي لذلك فهي تتسع عندما يزيد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وينقص عندما ينحصر هذا الدور وهناك اعتقاد يقول أنه لا يجب أن تخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال [5% - 25%] إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية³ وبالتالي هناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق العام للدول.

1 يسرى أبو العلا، محمد الصغير بعلي، مرجع سابق ذكره، ص: 53.

2 عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره ص: 50-51.

3 عبد المجيد قادي، المدخل السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص: 183.

الشكل رقم (01-03): العوامل المؤثرة في الإنفاق العام

العوامل المؤثرة في الإنفاق العام

المقدرة المالية للدولة	تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي	الفلسفة الاقتصادية
المقدرة التكاليفية	وعلاقته بالدورة الاقتصادية	- نمط الدولة الحارسة
المقدرة الافتراضية		- نمط الدولة المتداخلة
		- نمط الدولة المنتجة

المصدر: نواز عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف المدخل الحديث في المالية العامة الطبعة الأولى دار المناهج ، عمان الأردن ، 2005، ص 43.

1-2 الفلسفة السياسية لنظام اقتصادي: يحدد حجم الإنفاق حسب الفلسفة السياسية لدولة وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط للإدارة الاقتصادية إلا أن جميعها تندرج ضمن الأشكال الرئيسية لدولة (دول الحارسة ، الدولة المتداخلة ، الدولة المنتجة)

2-2 تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية: يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة وذلك ما يسمى بالدورة الاقتصادية (الرواج ← الانتعاش ← الركود ← الكساد) من خلال حركة الدورة وتباين مستوى نشاط الاقتصادي بين فترات الرواج والكساد وبين الركود والانتعاش له تأثير في رسم حدود النفقات العامة ويبرز هذا بقدر ما تعكسه النفقات العامة في درجة استجابة لتقلبات النشاط الاقتصادي.

2-3 المقدرة المالية للدولة: تعتبر المقدرة المالية لدولة العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي تحدد مبلغ الإعتمادات المالية الواجب تخصيصها لعملية الإنفاق العام وتعتمد القدرة المالية لدولة بشكل أساسي على المقدرة التكاليفية (الطاقة الضريبية) وكذا قدرة الدولة على الاقتراض العام¹.

✓ **المقدرة التكاليفية:** يقصد بمقدرة التكاليفية للاقتصاد القومي قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية القومية (المستوى الكلي).

✓ أما المقدرة التكاليفية للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي (المستوى الجزئي) ويتوقف ذلك على دخله وطرق استخدامه².

✓ **المقدرة الإقتراضية:** وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء للإقراض العام وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية وسمعة على مستوى الأسواق المالية، وعموما تزداد قدرة الدولة على الاقتراض كلما استطاعت تعبئة الادخار وعلى مدى دوافع الاستثمار³.

1 محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء مرجع سبق ذكره، ص: 183.

2 ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار الهومة للنشر، الجزائر، 2003، ص: 147.

3 عبد المجيد قادي، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

الفصل الأول: الانفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور خلفية نظرية

المطلب الثاني: مبادئ ومفاهيم متغيرات مربع السحري لكالدور

أولاً: مفهوم مربع السحري لكالدور

1- تعريف المربع السحري: يمكن اعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأهداف الأربعة المشار إليها في ما يصطلح عليه "مربع كالدور" وهي الأهداف الأساسية الأربعة لأي سياسة اقتصادية قام تصميمها الاقتصادي نيكولاس كالدور* 1960 وأصبحت تعرف "المربع السحري"¹، الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوى على الأهداف الرئيسية الأربعة لسياسة الاقتصادية وهي:

-الهدف الأول: هو هدف النمو يقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام PIB.

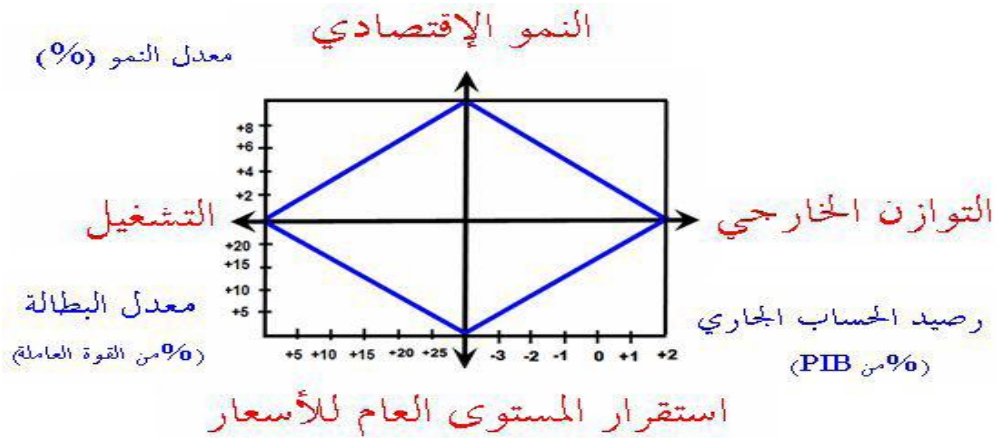
-الهدف الثاني: هو التشغيل ويقاس باستعمال نسبة مئوية للبطالة.

-الهدف الثالث: هو هدف استقرار الأسعار ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم.

-الهدف الرابع: هو استقرار الحسابات الخارجية ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

يلخص الشكل الآتي الوضعية الاقتصادية لأي بلد عن طريق المربع السحري ذي الأربعة مؤشرات وهي معدل التضخم ومعدل البطالة ومعدل النمو ورصيد ميزان الحسابات الخارجية.

الشكل رقم (01-04): المربع السحري لكالدور



المصدر: محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري ل كالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 66، مصر، 2014، ص 92.

ونظرا لصعوبة الوصول إلى نتائج جيدة لمجموع هذه الأهداف مجتمعة نتيجة لتعارض الأهداف الموجود بينها فقد قام كالدور سنة 1966 بإقتراح قانون يعرف بقانون "كالدور فيردورن" الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بين معدل النمو في الاقتصاد والمعدلات الثلاثة الأخرى الباقية وذلك عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات

*نيكولا كالدور(12ماي 1908-30سبتمبر 1986)، من مواليد العاصمة المغربية (بودابست)، يعتبر من الإقتصاديين البريطانيين المرموقين، درس الإقتصاد في لندن، كان في البداية من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية، ثم أصبح كينزيا، عمل ضد الثورة التي أحدثتها المدرسة النقدية وتطبيقاتها في الإقتصاد البريطاني في عهد الحكومات المتعاقبة في عهد رئاسة الوزراء البريطانية آنذاك مارغريت ثاتشر التي تميزت باتجاهاتها الليبرالية وكبح النشاط الاجتماعي للدولة.

1 Christian de boisseaux, principales de politique économique, paris: economica, 1980, p: 35.

على النحو التالي¹:

– النمو في الناتج الداخلي الخام (PIB) 5% إلى 7% سنويا.

– معدل التضخم معدوما أي 0، 00 % سنويا.

– معدل البطالة معدوما أي 0، 00 % سنويا.

– رصيد ميزان المدفوعات كنسبة مئوية (PIB%) معدوما أو موجبا.

وعليه تبعا لخصائص المربع السحري يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية وهذا يربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً وكان هناك استقرار العام للأسعار وكانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخارجي موجب فإن واجهة المربع مهمة جد وتوحي بالأمثلية* سير الاقتصاد وتبين مدى فعالية السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات.

ونجد في رؤوس محاور المربع السحري وضعية أمثلية التالية:

✓ معدل النمو الاقتصادي في حدود 5%-7%

✓ قيمة الصادرات – الواردات على الناتج المحلي الإجمالي (PIB) تساوي 2 %

✓ معدل البطالة يساوي 4% إلى 5 %

✓ معدل التضخم يساوي 2% إلى 3%

ومن ثم الوصل بين القمم الأربعة يشكل المربع السحري كالدور بحيث كلما اتجهت هذه القمم إلى داخل المربع السحري على طول المحاور أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة وهو بالتالي يمثل لنا الوضعية الاقتصادية للبلد على امتداد سنوات مختلفة من خلال امتداد قمم المربع واتساع مساحته.

ثانيا: أساسيات حول النمو الاقتصادي.

من أهم أهداف السياسات الاقتصادية لأي دولة في العالم يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وكان محل إهتمام العديد من الاقتصاديين خاصة مع إنتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى مستوى الكلي بإعتبار ذلك أنه السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي ولهذا سوف نتطرق إلى تعريفه وعناصره وقياسه.

1- تعريف النمو الاقتصادي: هناك عدة تعاريف خاصة بالنمو الاقتصادي** من بينهما:

– يعرفه Johnarro: الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين،²

– يعرفه "فليب بيرو" شش هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة وفترات زمنية متلاحقة

*إستحالة تحقيق هذه المعدلات في أي اقتصاد نظرا للتشابك بين المتغيرات الاقتصادية الكلية لكن يمكن إقترب هذه المعدلات والذي أصبح يسمى عند الباحثين بالأمثلية.

1 لمز يد من بالتفصيل، أنظر: البنك المركزي المصري، المعهد المصرف العربي، مفاهيم مالية، العدد 02، القاهرة، مصر، 2004، ص ص: 1-5.

<http://www.ebi.gov.eg/pages/contentpage.aspx?ID=133>:

**هناك فرق بين مصطلحين النمو والتنمية فالأول يعنى ذلك المفهوم الكمي المعبر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام لأي إقتصاد كان. أما التنمية فهي أشمل من النمو إذ هي تلك العملية المتعددة الأبعاد تتمثل في التحسن الملحوظ والمسجل في المؤشرات النوعية أو الكيفية على غرار الجوانب البشرية والثقافية وحتى البيئية.... إلخ أنظر: محمد مدحت مصطفى وعبد الظاهر أحمد سهير، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية مصر، 1999، ص: 49.

لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي¹.

— أما كوسوف فيقول: أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي².

— كما يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة في القدرات الإنتاجية لبلد ما نتيجة تحسن استخدام الموارد الاقتصادية بزيادة أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج³.

— كما عرفه الاقتصادي كوزنتس في كتابه "النمو والهيكلة الاقتصادية" النمو الاقتصادي هو أساسا ظاهرة كمية وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي⁴.

مما سبق فالنمو الاقتصادي هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي*.

2- عناصر النمو الاقتصادي: يختلف معدل النمو الناتج الداخلي الخام المستخدم كمعيار لقياس النمو الاقتصادي من بلد إلى آخر ويعود هذا الاختلاف إلى تباين في مستوى وكيفيات استخدام العناصر التي يقوم عليها النمو الاقتصادي وهي⁵:

2-1 عنصر العمل: ويقصد به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية احتياجاته.

2-2 عنصر رأس المال: يتمثل في مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يملكها اقتصاد ما، ويشمل رأس المال معين عادة الرأس مال التقني ورأس مال ثابت ويشير الأول إلى مجموع وسائل الإنتاج المستعملة للإنتاج السلع والخدمات، ويشمل مجموع الرأس المال الثابت والرأس المال المتداول (مخزون، مواد) ويشير الثاني إلى مجموع وسائل الإنتاج الدائمة (الآلات، إنجازات) والتي تساهم في عدة دورات إنتاجية.

2-3 التقدم التقني (التكنولوجي): وهو عبارة عن النظم الحديثة والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج والتي تضمن السرعة في التطوير تطبيق المعرفة الفنية وزيادة البحث مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج هذا ينعكس إيجابيا على تطور الاقتصاد وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

4- طرق قياس النمو الاقتصادي: يعتبر النمو مؤشر صريحا لأداء النشاط الاقتصادي، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عدة تتعلق بتوفير البيانات والإحصائيات وكذا

*- إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي ناتج المحلي بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني أي معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو دخل الوطني - معدل نمو السكاني

- إن الزيادة التي تحقق في دخل ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين زيادة حقيقية أي معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم - إن زيادة التي تحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها

ولمزيد من التفاصيل أنظر: محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 72-77.

2 أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، سنة 2013، ص: 63.

1 محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

2 نفس المرجع، ص: 40.

3 كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، الأردن، 2009، ص: 281.

4 عطية عبد القادر، محمد عبد القادر، اتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 11.

5 صلاح الدين كروش، البحث عن مفهوية المتغيرات الاقتصادية الكلية حسب المربع السحري لكادور (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016، ص: 65.

الفصل الأول: الانفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

كيفية بناء مؤشرات وأساس المعتمدة في ذلك، ولتقدير وقياس النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، وهناك ثلاث طرق لقياس الناتج وهي¹:

3-1 طريقة الناتج: يتم تقييم الناتج الداخلي الخام بضرب الكميات المنتجة في أثمانها وكذلك حساب الخدمات بمعرفة أسعارها، أي حساب قيمة جميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها خلال سنة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة أي يشمل فقط السلع والخدمات النهائية ويضم السلع والخدمات الوسيطة وذلك لتفادي مشكلة ازدواجية الحساب وهناك طريقتين لحساب الناتج الداخلي الخام وهما:

3-1-1 طريقة القيمة المضافة: هذه الطريقة تعتمد على حساب الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة تجمع هذه القيم المضافة لجميع القطاعات من أجل الحصول على الناتج الداخلي الخام المقدر بتكلفة عوامل الإنتاج.

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{مجموع القيم المضافة الإجمالية} \quad \text{GDP} = \sum VA$$

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{مجموع قيم الإنتاج} - \text{مستلزماته} \quad \text{GDP} = \sum (PXQ) - CI$$

3-1-2 طريقة المنتج النهائي: في هذه الحالة تم الحساب لجميع أنواع المنتجات النهائية حيث تستبعد المنتجات الوسيطة التي تستخدم في إنتاج المنتجات أخرى خلال فترة التقييم.

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{مجموع قيم المنتجات النهائية} \quad \text{GDP} = \sum (PXQ)$$

3-2 طريقة الدخل: يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي.

$$\text{PIB} = \text{الناتج الداخلي الخام} = \text{الدخل الوطني}$$

حيث: الناتج الداخلي الخام هو مقدار تكلفة عوامل الإنتاج.

$$\text{الدخل الوطني} = \text{مجموع الأجور} + \text{مجموع الفوائد} + \text{مجموع الأرباح} + \text{مجموع الربوع}$$

وبالتالي: فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد الإنتاج تعادل بضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب مجموع القيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني سعر السوق نجد:

$$\text{الناتج الوطني الخام سعر السوق} = \text{الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج} + \text{ضرائب غير مباشرة} + \text{قيمة الإهلاك}$$

3-3 طريقة الإنفاق²: يتم في هذه الطريقة احتساب كافة المبالغ التي تم إنفاقها من قبل الهيئات الخاصة والعامة على

$$\text{شراء السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة أي} \quad \text{PIB} = C + I + G + (X - M)$$

1 بسام الحجاز، علم الاقتصاد التحليل الاقتصادي، دار المنهل، بيروت، لبنان، 2010، ص: 65.

2 محمود الوادي، إبراهيم خريس، مرجع سبق ذكره، ص: 275.

*برزت في هذا الإطار نظريتان لتفسير هذه الظاهرة، النظرية النقدية والنظرية الهيكلية فبالنسبة إلى الأولى يعتبر أصحاب هذه المدرسة ان التضخم ظاهرة نقدية بحته فهم يرجعون التضخم إلى إفراط في إصدار النقود بسبب لجوء الدول إلى السياسات التمويلية التضخمي فالسبب الرئيسي يعود إلى النمو المتزايد في كميات النقود بشكل لا يتناسب مع كميات الإنتاج، أما من وجهة نظر المدرسة الهيكلية للتضخم قد تكونت أساساً بعد الحرب العالمية الثانية في دول أمريكا اللاتينية ويعتبر شارل سولتز إقتصادي أمريكي كان أول من لفت النظر إلى تحليل الهيكلية للتضخم في دراسة له عن

حيث:

C: النفقات الاستهلاكية وتشمل جميع المبالغ التي تنفق من قبل الأفراد لشراء مختلف مستلزمات الاستهلاكية
I: الإنفاق الاستثماري يتضمن كافة المحددات المالية التي تقوم المؤسسات الخاصة بصرفها من أجل زيادة رصيد المجتمع من أصول الرأسمالية.

G: الإنفاق الحكومي يمثل كافة الإعتمادات الممنوحة للسلطات المركزية من أجل قيام بمهامها الرئيسية ويتمثل الإنفاق الجاري للحكومة (أجور ورواتب الإنفاق على أصول ثابتة) بناء أو شراء مباني للتجهيزات الإنفاق الإستهلاكي مشتريات الحكومة من السلع والخدمات من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

(X-M): صافي تعامل (الإنفاق الخارجي) حيث تمثل الصادرات إنفاق الدول الأخرى على السلع والخدمات المنتجة محليا وبالتالي تعتبر جزء من الناتج المحلي أو الواردات فهي لا تنتج محليا لذلك تطرح من الناتج المحلي.

ثالثا: عموميات حول التضخم

على الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر إلا أنه لا يوجد لحد الآن إتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد للتضخم* مما أفرز تضاربا في السياسات الرامية لاحتوائه أو للحد من تفاقمه وسنحاول التطرق إلى تعريفه وذكر أنواعه وأسبابه.

1- تعريف التضخم

- هو زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار¹.

- كما يرى جوهنسون (Jahanson): أن التضخم هو الارتفاع المتزايد والمستمر في مستوى العام للأسعار ويستخدم هذا الاصطلاح في وصف عدد من الحالات وهي²:

- تضخم الأسعار: أي ارتفاع المستمر في الأسعار.

- تضخم الدخل: أي ارتفاع الدخل النقدية مثل تضخم الأجور.

- تضخم النقدي: أي إفراط في خلق أرصدة النقدية.

- تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف.

- تضخم الائتمان المصرفي أي الإفراط في حجم ائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص لتمويل النفقات

الاستثمارية أول للقطاع الحكومي لتمويل عجز الموازنة الحكومية.

- يعرفه hackett أن التضخم هو اختلال بين التدفقات النقدية الحقيقية والتدفقات النقدية الجزائية أو أنه مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية أقل من السلع والخدمات¹.

"تحليل الاتجاهات المعاصرة للتضخم" في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1959 وقد اعتبر التضخم يتكون أساس من وجود خلل هيكلي ينشأ عن تغير للطلب وعدم امكان مجاراته للعرض فمثلا اذا زاد الطلب على منتوجات صناعية معينة ترتفع أسعار هذه المنتوجات نتيجة زيادة طلب على المواد الأولية وعناصر الإنتاج المختلفة التي تساهم في المنتوجات الصناعية، أنظر إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي (مبادئ- مدارس -أنظمة)، دار المنهل البناني مكتبة راس النبع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2002، ص: 200-202.

1 حسين غازي عناية، التضخم المالي، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 25.

2 رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الكودي، دار آمنه لنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص: 11.

2- أنواع التضخم: هناك عدة أنواع يمكن حصرها كالآتي:

2-1 التضخم الأصيل: يحدث هذا التضخم عندما لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي أي الزيادة في الإنتاج مما ينعكس في صورة الزيادة في ارتفاع مستوى عام للأسعار.

2-2 التضخم الزاحف: ويتصف هذا التضخم في ارتفاع بطيء في الأسعار حتى خلال المراحل التي يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً فمنهم من يرى أنه ليست ضار بالإقتصاد الوطني ومنهم من ينظر إلى هذا التضخم بأنه ظاهرة خطيرة يجب أن يقتل في المهد، ويرى Kent أن ارتفاع الأسعار بمعدل لا يزيد عن 3 % سنوياً يعد تضخماً زاحفاً ولا يؤدي إلى إختلال التوازن الاقتصادي.

2-3 التضخم المكبوت: هو التضخم لا يظهر على البيانات الرسمية للأسعار وإنما يظهر بصورة ضمنية خلال نشاط السوق السوداء وكذلك يظهر نتيجة التدخل الحكومي والرقابة على الأسعار.²

2-4 التضخم الجامح: وهو حالة التي تتزايد فيها الأسعار بمعدلات سريعة ومرتفعة خلال مدة زمنية معينة ويعد هذا التضخم من أخطر أنواعها وأشدها فتكاً بالإقتصاد الوطني وفيه تتدهور قيمة العملة وتزداد تداول النقود وتفقد العملة أهم وظائفها كمستودع للقيمة ويحدث هذا النوع من التضخم خلال الأزمات الاقتصادية والحروب والكوارث.

2-5 التضخم المستورد*: ويعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة ويظهر هذا النوع من التضخم في اقتصاديات الدول النامية كونها أكثر إنفتاحاً على العالم الخارجي وإعتمادها الكبير على السلع المستوردة.³

2-6 التضخم الدوري: ويرتبط هذا النوع من التضخم بالتقلبات الاقتصادية التي تتعلق بالطلب الكلي والعرض الكلي والتي تنعكس تأثيراتها على ارتفاع مستوى العام للأسعار كلما قارب الاقتصاد من الإستخدام الكامل.⁴

3- أسباب التضخم: يمكن تصنيف عدة أنواع من التضخم وهي كالآتي⁵:

3-1 التضخم الناشئ عن الطلب: ينشأ هذا التضخم عندما يتزايد الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي، أي يفوق إجمالي الطلب سواء في سوق السلع والخدمات أو في سوق عوامل الإنتاج على إجمالي العرض الكلي وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فائض في الطلب الكلي مما ينعكس في صورة تزايد في مستوى الأسعار.

3-2 التضخم بدفع التكلفة: ويسمى تضخم العرض لأنه مرتبط بتكاليف الإنتاج وينشأ هذا التضخم نتيجة لمحاولة نقابات العمال وبعض المنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم سعياً منهم لتحقيق أجر أكبر أو أرباح أكثر مما قادا إلى ارتفاع مستوى التكاليف*.

1 نفس المرجع السابق، ص: 12

2 إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم إقتصاد، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص: 154.

* يجب التمييز هنا بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف حيث أن هذا الأخير يعود إلى ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج مثل مواد الأولية الداخلة في إنتاج سلع وخدمات محلية مما يؤثر على ارتفاع تكلفتها أما الأول يرجع إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية المصنعة في خارج فترفع الأسعار في الدول المستوردة

3 بسام الحجار، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006، ص: 94.

4 عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص: 448.

5 رجاء الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص: 20-21.

الفصل الأول: الانفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

3-3 التضخم الهيكلي: استناداً إلى المدرسة الهيكلية بزعامة الاقتصادي اللاتيني (راوؤل بريتش) يفسر التضخم البلدان النامية من خلال تحليل الخلل في مكونات كل من العرض الكلي وعلاقة ذلك باتجاهات التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وعلى هذا أساس تتعرض للتضخم نتيجة لظاهرة الإختلال الهيكلي¹ في بناءها الاقتصادي، وهذه الحالة تستدعي البحث والكشف عن تلك الإختلالات ومن ثمة محاولة اصلاحها بصورة ملائمة، ويرتكز تفسير النظرية الهيكلية على وجود قطاعات اقتصادية تكون فيها الأجور والأسعار مرنة ارتفاعاً وغير مرنة انخفاضاً هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنشأ الضغوط التضخمية حتى في ظل عدم تزايد حجم الطلب الكلي لأنه في مضمون هذه النظرية ترجع إلى إختلالات عميقة في هيكل الاقتصاد الوطني وبالكيفية التي يتم فيها توزيع الموارد واستغلالها.

رابعاً: الإطار المفاهيمي حول البطالة.

هناك عدة تعريفات للبطالة نظراً لأهمية هذا الموضوع بالنسبة لجميع الدول والمتمثلة في:

1- مفهوم البطالة:

تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل، لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال، المرضى، كبار السن، والذين أحيلوا على التقاعد. وبالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالاً مثل: الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي، ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظراً لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب شغل ويبحثون عن آخر بأجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين.

وبشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطان:

- القدرة على العمل.
- البحث على العمل².

1-1 تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل: يعرف مكتب العمل الدولي العاطل كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى²، حيث تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:

- أن يكون في سن يسمح له العمل بين [15-64] سنة.
- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر.
- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فوراً.

* المقصود بالتكاليف هي تكلفة الإنتاج وبالتحديد تكلفة عنصر العمل (أجور ورواتب العمال) حيث تؤدي مطالبة العمال بزيادة أجورهم ورواتبهم باستمرار إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتي تنعكس في ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات المنتجة.

1 عامر عمران كاظم، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980-1996، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، العدد 11 أوت 2005، ص: 24.

2 فارس شلاي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005، ص: 3.

الفصل الأول: الانفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

- يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة زمنية للبحث على عمل مأجور¹

1-2 تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء: يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

✓ لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاوّل عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

✓ أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.

✓ أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

1-3 تعريف البطالة في الشريعة الإسلامية: هي العجز عن الكسب في أي صورة من صور العجز، سواء كان ذاتيا

كالصغر أو الشيخوخة أو المرض الذي يقعد المرء عن العمل، أو غير ذاتيا كالإلشغال في تحصيل العلم².

1-4 المفهوم العلمي للبطالة: تعرف البطالة بأنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا أو

أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه³.

وعموما يمكن تعريف البطالة على أنها عدم امتهان الفرد لأي عمل رغم رغبته فيه وقدرته عليه والبحث عنه.

2- أنواع البطالة: لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي يقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو

الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة إلى مستويات أوسع وأكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة ولكي نتعرف على أشكال البطالة ارتأينا أن نلقي الضوء على البطالة بجميع أنواعها وهي تصنف كالتالي⁴:

2-1 التقسيم التقليدي: يقسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاث أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها وهي:

2-1-1 البطالة الدورية: المعروف أن اقتصاد أي دولة يمر بمرحلة رخاء وانتعاش (الرواج الاقتصادي)، حيث تنشط

عمليات الإنتاج -البيع-التبادل، ويزيد حجم كل من الدخل، الناتج والتوظيف إلى أن يصل إلى حد معين يعرف بقمة

الرواج، عنده تنخفض معدلات البطالة حتى تقترب من التوظيف الكامل، أما في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية

فينخفض حجم النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى الانخفاض في العمالة في

شكل تقليص مدة العمل، وتسريح العمال وبالتالي ترتفع معدلات البطالة⁵، وهي ناتجة عن التقلبات الاقتصادية تسمى

بطالة دورية وهي إجبارية وليست اختيارية⁶.

1 صليحة بوهلال، وكالات تشغيل الشباب (الناتج والعوائق)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013، ص: 11.

2 جمال حسن أحمد، عيسى السريحة، مشكلة البطالة وعلاجها دراسة مقارنة بين الفقه والقانون، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص: 26.

3 عمر بن جيمة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011، ص: 54.

4 ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات، الجزائر، الجامعية، سنة 2010، ص: 50-51.

5 ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق ذكره، ص: 50-51.

6 جمال بن السعدي، زاوش رضا، البطالة في الجزائر التعريف، الأسباب، الآثار الاقتصادية، مداخلة، جامعة المسيلة، الجزائر، ص: 7.

2-1-2 البطالة الاحتكاكية: (المؤقتة أو الانتقالية)

هي البطالة التي تحدث عندما يترك شخص ما عمله، لبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة الانتقال من مكان لآخر داخل الدولة، وعادة ما يستغرق هذا النوع من البطالة وقتا قصيرا لذا تصنف ضمن البطالة المؤقتة¹.

2-1-3 البطالة الهيكلية: (الفنية أو التقنية): هي ذلك النوع من التعطل في القوة العاملة نتيجة لتغير الهيكل الاقتصادي، أي تغيير الهيكل الإنتاجي ومثال ذلك نتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي، وهكذا كلما زاد التقدم التكنولوجي كلما زادت معدلات البطالة الهيكلية².

2-1-4: أنواع أخرى للبطالة: هناك أنواع أخرى للبطالة ندرجها فيما يلي:

2-1-4-1: البطالة السافرة (الظاهرة): يقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى. ويحدث هذا النوع نتيجة لقصور الطلب على الأيدي العاملة وخاصة في القطاعات الإنتاجية كالصناعة وبعض الخدمات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.

2-1-4-2: البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية: وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته، عند الاستقالة أو عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل آخر، أو للبحث عن منصب عمل بامتيازات أفضل من الأجور وشروط العمل. أما البطالة الإجبارية فتحدث عند تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه، وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد، وأيضا الوافدين الجدد إلى سوق العمل والذين لم يتمكنوا بعد من الظفر بفرصة عمل³.

2-1-4-3: البطالة الموسمية: تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية، فهناك قطاعات يزداد الطلب لديها على الأيدي العاملة في مواسمها مثل القطاع السياحي والزراعي ويقل الطلب عليها خارج مواسمها مما يؤدي إلى حدوث بطالة في الفترات الزمنية التي تقع خارج الموسم⁴.

2-1-4-4: البطالة المقنعة: تسمى مقنعة ومستترة لأنها غير ملحوظة، وهي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية حدية تساوي الصفر⁵، ينتشر وجودها بشكل واسع في الدول النامية وفي الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم، بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكلة البطالة في المجتمع، بينما يظهر في الدول المتقدمة خلال أوقات الكساد⁶.

1 ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

2 جمال بن السعدي، زاوش رضا، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

3 ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

4 صليحة بوهلال، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

5 فارس شلاي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005، ص: 6.

6 سليم عقون، قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2009-2010، ص: 12.

الفصل الأول: الانفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

2-1-4-5: البطالة المستوردة: وهي التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع.

3- قياس البطالة:

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة (الفئة النشطة)* في المجتمع عند زمن معين، وهويطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشطة حيث:

عدد العاطلين عن العمل

معدل البطالة = $100 \times \frac{\text{عدد أفراد الفئة النشطة}}{\text{عدد العاطلين عن العمل}}$

عدد أفراد الفئة النشطة

4- أسباب البطالة: تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور البطالة، والمتمثلة في¹:

- ✓ انخفاض معدلات الاستثمار كنتيجة للندرة النسبية في رأس المال، وبالتالي عدم وجود فرص عمل جديدة.
- ✓ سوء التخطيط التعليمي، وعدم تنظيم سوق العمل وربطه بالمؤسسات التعليمية.
- ✓ عدم الاستقرار السياسي وإنعدام الثقة التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار.
- ✓ زيادة عرض العمل نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة
- ✓ التغيرات التي تحدث في التقنية الإنتاجية نتيجة للتقدم العلمي والذي يؤدي إلى الإستغناء عن العامل وإحلال الآلة مكانه.

5-آثار البطالة: وهناك مجموعة من الآثار التي تخلفها البطالة

1-5 الآثار الاجتماعية:

- ❖ ظهور الفقر والحرمان والمعانات الإنسانية وتجريد الأفراد من مصادر رزقهم وقوت يومهم.
- ❖ تفشي الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع مثل: انتشار الجريمة والعنف...الخ.
- ❖ الإحباط النفسي والتخلف الاجتماعي والهجرة.
- ❖ انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2-5 الآثار الاقتصادية:

- ❖ انخفاض حجم إيرادات الدولة نتيجة انخفاض حجم الضرائب على الدخل الناجم عن البطالة.
- ❖ زيادة نفقات الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).
- ❖ انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج الحقيقي وخفض مستويات الأجور الحقيقية.
- ❖ ظهور الكساد.

3-5 الآثار السياسية:

- ❖ تهديد الأمن السياسي للدولة من خلال ظهور تيارات سياسية مناهضة لسياسة الدولة.

¹ محمود الوادي، إبراهيم خريس، مرجع سبق ذكره، ص:294.

الفصل الأول: الانفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

- ❖ اضطراب الأوضاع السياسية مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها.
- ❖ يمكن أن تؤدي البطالة إلى التطرف والإرهاب وتجسس الفرد لحساب دولة أخرى.

خامسا: ماهية ميزان مدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات والأدوات التي تستعين بها الدولة في رسم سياستها الاقتصادية المستقبلية ولميزان المدفوعات أهمية كبرى لأنه يعكس درجة التقدم الاقتصادي للدولة ومركزها المالي ولهذا نحاول إبراز تعريفه وأهميته وكذا هيكله وعناصره.

1- تعريف ميزان المدفوعات:

هناك مجموعة من تعريفات مختلفة نذكر منها ما يلي:

- ✓ هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهياكل والمساعدات والأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الرهن النقدي الداخلية والخارجية من هذا البلد لفترة من الزمن عادة تكون سنة.¹
- ✓ ميزان المدفوعات عبارة عن سجل لجل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير مقيمين فيها وذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة واحدة.²
- ✓ عرفه الصندوق الدولي بأن سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد وتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب الخاصة إتجاه بقية دول العالم.³
- 2- أهمية ميزان المدفوعات: لميزان المدفوعات أهمية كبرى في الاقتصاد وذلك من خلال⁴:
- ✓ يعكس هيكل وتركيب الاقتصاد القومي، ويتمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم.
- ✓ يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف.
- ✓ بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها إتجاه العملات الأجنبية.
- ✓ يعكس تغيرات الطلب المحلي على السلع والخدمات الخارجية وتغيرات الطلب الأجنبي على الصادرات الدولة.
- ✓ يوضح أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية الأمر الذي متابعة مدى تطور البنية الاقتصادية للدولة ونتائج السياسات المتبعة.

3- مكونات ميزان المدفوعات: قسم ميزان المدفوعات⁵ أفقيا إلى قسمين هما:

- 3-1: الجانب المدين: تسجل كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى أي الواردات وكل ما من شأنه ضروري للعملة الأجنبية من الدولة إلى دول أخرى.

1 عبد الرحمن يسري وآخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 323.

2 Pornt antoine blunce de paiement et poplitique ecomomique ,nation ,France ,1996 ,p: 5.

3 موسي شقري نوري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2012، ص: 188.

4 هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 237.

5 محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات تحويلية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 206-207.

الفصل الأول: الانفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

3-2: الجانب الدائن: تسجل كل عملية بترتيب عليها دخول للعملة الأجنبية أي الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة أو دخول رأسمال.

أما عموديا فلا توجد تقسيمات موحدة لميزان المدفوعات تتبعها جميع الدول لذا حاول صندوق النقد الدولي توحيد طريقة إعداد ميزان المدفوعات فقسمه إلى ما يلي:

3-3: الحساب الجاري: تعتبر أهم مكونات ميزان المدفوعات ويضم الميزان التجاري وميزان الخدمات وميزان التحويلات من جانب واحد.

3-4: الحساب رأسمال: يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عليها أشغال رأسمال سواء كانت أصولا حقيقية أو مالية من دولة إلى أخرى فيمثل نوعيين هما حساب رأسمال طويل الأجل وحساب رأسمال قصير الأجل. 3-5: حساب التسوية: يقيس هذا الحساب تغير في إلتزامات الدولة إتجاه الحائزين الرسميين الأجانب والتغير في الأصول الإحتياطية الرسمية للبلد خلال سنة وتشير الأصول الإحتياطية الرسمية للدولة إلى ما تملكه من ذهب و عملات قابلة للتحويل وحقوق السحب خاصة.

3-5: حساب السهو والخطاء: ويظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر للميزان المدفوعات ويتم اللجوء إلى حساب الخطأ والسهو عندما لا تطابق قيم المحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الإحصائيات، وكذلك حدوث خطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لإختلاف أسعار العملات أو تغير قيمة العملة.

4- توازن واختلال ميزان المدفوعات: يقودنا التوازن إلى الفصل بين نوعين لميزان المدفوعات إلى التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي¹، فالأول تبعا لطريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في الميزان المدفوعات مرة في الجانب المدين ومرة في الجانب الدائن أو العكس وحسب هذه الطريقة فيكون هناك تعادل محاسبي لجانبي ميزان المدفوعات.

أما التوازن الاقتصادي، يقصد به الحالة التي تكافئ في ظلها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.

أما الإختلال نقصد به حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية فإذا تحقق عجزا أو فائضا يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل لا بد أن يتم التخلص منه كما أنه يسبب مشكلة للدولة ويتعلق ذلك أساسا بعلاج العجز حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا مع العلم أن كل دولة تسعى لخلق إختلال فائض مما يعكسه آثار إيجابية وقوة للاقتصاد الوطني.

1 عقبة خضير، (سلسلة محاضرات) الاستيراد والتصدير، مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص إقتصاد وتسيير مؤسسات، معهد علوم الإقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص: 11-12.

المطلب الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور

من أجل معرفة العلاقة بين الإنفاق العام والمتغيرات الاقتصادية، سوف نقوم بعرض أهم النظريات والنماذج والدراسات التي تطرقت لذلك وهي:

أولاً: علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي

لقد أسهم التحليل الكينزي بحظ وافر في تحليل دور النفقات العامة في إحداث النمو الاقتصادي ، وهو ما اصطلح عليه بالآثار الاقتصادية غير المباشرة ويرتبط بأثر النفقة العامة على الإستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعدل وبمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر على الإستهلاك بتأثير عامل المضاعف ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل المعدل.

ويستنتج التحليل أن هناك علاقة وطيدة تربط أثر كل من المضاعف والمعدل، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في دراسة الآثار التراكمية في كل من الدخل، الإستهلاك والاستثمار، التي يحدثها الإنفاق العام الأولى وكذلك مصدر تمويل الإنفاق العام والمتبع لهذا الموضوع يتفق مع الرأي القائل أن مبدأ المضاعف والمعدل يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية وذلك نظراً لتطور الجهاز الإنتاجي بها وسرعة تحفيزه.

ولقد قدم كذلك فانغر من خلال قانون فانغر* أثبت صحة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي¹ على نطاق واسع في المساهمات الاقتصادية التجريبية في المدى القصير والطويل وأظهر العلاقة أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي كبير ومعنوي على حجم الإنفاق العام، لذا يمكن إستخلاص نتيجة مهمة مفادها، أن قانون فانغر صالح لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بحجم الإنفاق العام باستعمال تقنية حديثة والتي عرضها pesaran وآخرون (2001) والمتمثلة في نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) وباستخدام منهج الحدود، وكذا اختبار تودا ياماموتو الموسع وجدنا أن هناك علاقة التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق الحكومي في أربع إصدارات والتي تعكس وتدعم الإطار النظري لقانون فانغر.

أما نموذج بارو(1990) من الناحية النظرية وهو أول من تطرق إلى النفقات العامة الإنتاجية من خلال إعطاء دور مهم ونشط للدولة في إحداث النمو الاقتصادي، واعتبر أن النفقات العامة يمكن أن تسلك إتجاهين الأول لفائدة المستهلكين والثاني في وظيفة الإنتاج، وأكد من خلال ذلك أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، وأن النفقات العامة هي مكملة للإنتاج الخاص ولها طابع إنتاجي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانياً إلى المنتجين الخواص، الأمر الذي يساعد المؤسسات على الإستثمار أكثر لتحقيق النمو. قدم كل من Barro (1989)، Armey et al (1995)، Rahn et al (1996)، و Scully

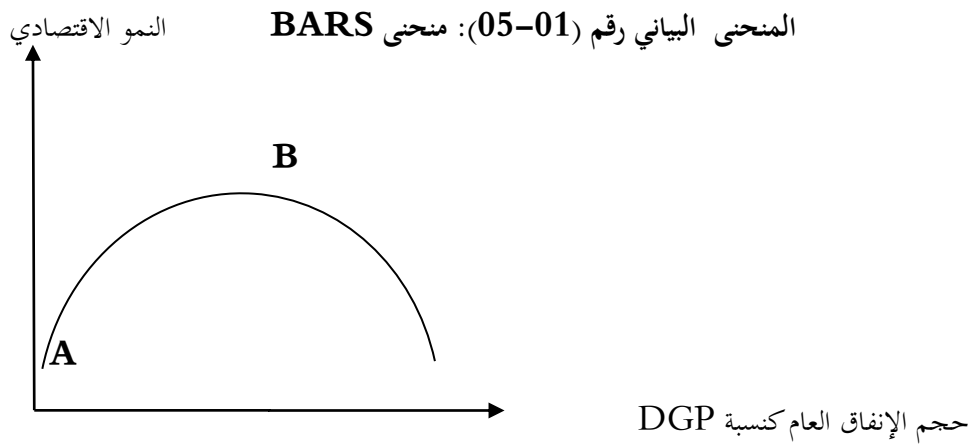
* يعود قانون وانجر المعروف في أدبيات المالية العامة في علم الإقتصاد إلى الملاحظة التي قدمها أودولف وانجر عام 1893 التي تؤكد أن حجم قطاع العام في الإقتصاد ينمو مع نمو الدخل القومي وهذه العلاقة حسب ناتجه ضمنيًا من أن النمو الإقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية في مختلف المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية وإلى النمو في الطلب الكلي الذي يلي جزء من القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الإقتصاد وذلك إنطلاقاً من الظروف الإقتصادية التي عايشها وانجر أين كانت الثورة الصناعية في أوجها بأوروبا فإنه قد اعتبر أن عملية التصنيع سوف تؤدي إلى تزايد في النفقات العامة بمختلف أنواعها وبالتالي نمو القطاع العام في الإقتصاد

1 دحامي أدريوش، ناصور عبد القادر، النمو الإقتصادي وإتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر، مجلة الإقتصاد والمناجنت، منشورات كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد،

العدد 11، تلمسان الجزائر، ص: 1

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

(1998-2003) مجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية وعرفت هذه الدراسات بتحديد الحد الأمثل للتدخل الحكومي من خلال تصوير العلاقة بين حجم التدخل الحكومي والنمو الاقتصادي بمنحنى على شكل مقلوب الحرف U وعرف هذا المنحنى بمنحنى "BARS" الشكل البياني يوضح هذه العلاقة، حيث أن المحور الأفقي يعبر عن حجم التدخل الحكومي في حين المحور العمودي يقدم معدلات النمو الاقتصادي إذا كانت الحكومات تتعهد القيام بالأنشطة المناسبة من خلال ترتيبها حسب إنتاجية كل نشاط فإن الإنفاق الأولي سيعمل على تعزيز النمو الاقتصادي (ينتقل المنحنى من A إلى B)، ولكن النفقات الإضافية في نهاية المطاف ستأخر النمو الاقتصادي (يتحرك المنحنى بالإنخفاض على يمين النقطة B).

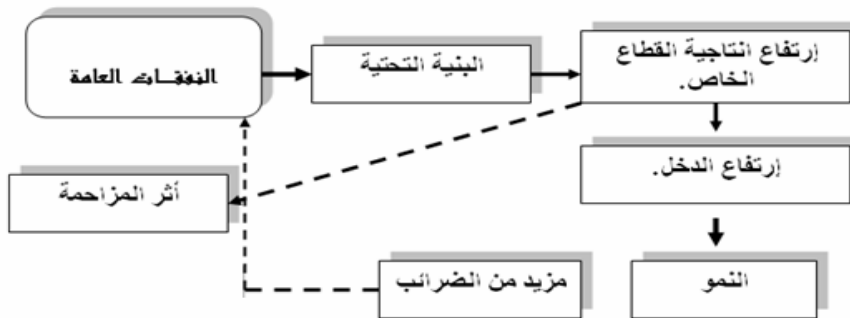


Source: Musa Foudeh 'Libéralisation Financière', Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique -Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Liban, Thèse pour le Doctorat ès Sciences Economiques, université de Limoges, 2007, p14.

ويلخص توجه "Barro" حول دور الإنفاق على البنية التحتية في إحداث النمو الاقتصادي من خلال الشكل

البياني الموالي

الشكل البياني رقم (01-06): النفقات العامة والنمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نظرية "Barro"

بحيث يلاحظ أن الإستثمار في البنية التحتية من خلال تخصيص اعتمادات مالية لها، وهذه الإستثمارات فهي تعطي دور مهم في إعطاء الفرصة للقطاع الخاص الذي يساهم بدوره في خلق مناصب شغل ودعم الدولة في هذا المسعى من خلال قسط الضرائب المدفوعة.

ثانيا: علاقة الإنفاق العام بالتضخم

إن علاقة النقود بالمستوى العام للأسعار وكذلك التضخم من الناحية النظرية وحتى من وجهة نظر النقديين لا توضحها معادلة الكمية النقود لوحدها على فرض أنها معادلة الطلب على النقود فالعبرة ليست بالطلب لوحده بل يعزل التضخم من وجهة نظرهم إلى العرض الزائد من النقود والذي يصعب قياسه أما عن العلاقة في كلا الحالتين فهي كما يلي¹:

في حالة التضخم: تحاول الحكومة تخفيض معدل التضخم عن طريق تقليص النفقات العامة ومنه انخفاض العرض النقدي المتداول في المجتمع ومنه يقل الطلب على هذه السلع مما يؤدي في الأخير إلى انخفاض أسعارها.

في حالة الإنكماش: تعالج الحكومة حالة الإنكماش عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وذلك عن طريق النفقات التحويلية مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل لدى الأفراد وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي مما يؤدي ارتفاع الأسعار وإعادة التوازن. إن ازدياد النفقات لأي بلد تزيد من سنة إلى أخرى وذلك بالإعتماد على الإحصائيات المتعلقة بهذه النفقة ، مما قد جعل الاقتصاديون هذه الظاهرة قانونا من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي وكان أول ألفت النظر لهذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني (فاجنر) بتحديد نموذج من أجل قياس أثر الإنفاق العام على التضخم.

$$\text{Inf } I_t = f(m2_t, g_t, u_t)$$

حيث: t : تمثل الزمن

$\text{Inf } I_t$: معدل التضخم مثلا بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

$m2_t$: معدل عرض النقود

g_t : معدل الإنفاق

u_t : بواقى تقدير المعادلة

1 سنوسي علي، بن البار محمد، أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012) دراسة قياسية، مجلة الحقيقة، العدد 37، 2014، ص: 410.

ثالثا: علاقة الإنفاق العام بالبطالة

تتعرض نظرية كينز مشاكل الدول في مجال مكافحة البطالة ويرى أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، لكن هذه المقاربة تعتمد على الأدوات التالية حسب كينز:

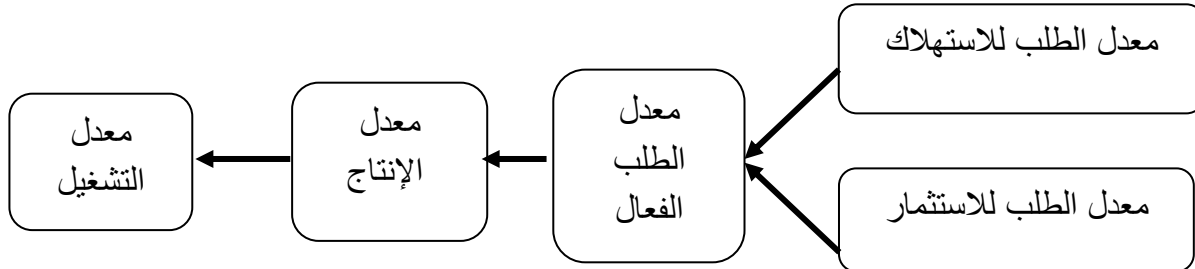
✓ **الطلب الفعال:** البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الإستهلاك أو الإستثمار.

✓ **الكفاية الحدية لرأس المال:** تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الإستثمار، حيث توجد علاقة عكسية بين الإستثمار والكفاية الحدية لرأس المال

✓ **سعر الفائدة:** يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للإستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة لمؤشر عرض النقود.

✓ **المضاعف:** إن المضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض وهي وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، توفر سلع رأسمال اللازمة لزيادة الإنتاج، إضافة إلى ما سبق فإن المناخ الاستثماري في أي بلد يتأثر بالإختلالات الاقتصادية الكلية، خاصة ما تعلق بالتضخم وتقلبات سعر الصرف إذ أن من شأن هذه المتغيرات أن تؤثر عكسيا على الإستثمارات وانطلاقا من هذه النظرية، يمكن الإعتماد على زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الداخلي بغرض الوصول إلى زيادة معدلات التشغيل، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-07): سياسة النمو عند طريق الطلب (نظرية كينز).



المصدر: كمال عايشي، سليم بوهيدل، مداخلة بعنوان: الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010، جامعة باتنة، الجزائر، ص: 5.

اعتماد على الشكل أعلاه، فإن الاقتصاد يضمن بشكل تلقائي توفير معدلات تشغيل معينة اعتبار من أن أي اقتصاد يجب ان يتوفر على معدل طلب للإستهلاك يخلقه المجتمع، نتيجة ضروريات الحياة إضافة إلى معدل طلب للإستثمار توفره النشاطات الاقتصادية داخل البلاد لكن وإن حدث هناك خلل في توازن سوق التشغيل، بسبب عجز الإستهلاك والإستثمار عن توفير معدلات التشغيل الكافية.

وحسب نظرية الموازين الريكاردي (ricardienne equivalence) التي أعاد طرحها R.Barro (1974) فإن الإنفاق العام لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي لوجود ظاهرة المزاحمة* (crowding-out) للإنفاق الخاص، وعليه يرى كل من alestn وآخرون (2002)، أنه كلما ازداد حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص فإن ذلك سيكون له قدرة على جذب واستمالة الأفراد للعمل بحيوية في القطاع العام وهذا سينتج عليه تغيرات هيكلية في

* يقصد بأثر المزاحمة: أنه إبعاد القطاع الخاص أو تقليل حظوظه في النشاط الإقتصادي إذا أن إرتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع

معدلات الفائدة

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

سوق العمل، ومع ظهور نظرية النمو الداخلي النشأة (endogenous growth) ظهرت رؤية جديدة لدور النفقات العامة، أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعاً من الآثار الإيجابية لصالح الإنتاجية الحدية لرأسمال الخاص، من جهة أخرى نفقات الاستثمار العمومية الموجهة لرأس المال البشري تؤدي إلى رفع فعالية عنصر العمل مما أدى بدوره إلى رفع فعالية عنصر العمل وبالتالي إلى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص وبالتالي ارتفاع مستويات الإنتاج والتشغيل، كما بينت عدة دراسات وأبحاث كل من (1989) D.A.Aschauer و (1992) A.H.Mannell و (1999) Abrams بالدور الإيجابي لنفقات الاستثمار في التقليل من ارتفاع معدلات البطالة¹. وحسب التجارب الواقعية لزيادة فرص العمل عن طريق تفعيل دور سياسة الإنفاق العام، تتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة من أجل توفير مناصب شغل والتقليل من وطأة البطالة، كما أن تقديم الدولة للإعانات الاقتصادية لفائدة المستثمرين الخواص مقابل إلزامهم بتشغيل عدد معين من العمال يكون له دور كبير في التقليل من البطالة.

رابعاً: علاقة الإنفاق العام بميزان المدفوعات

تهدف برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة إلى تحقيق التوازن الميزان المدفوعات وخاصة ميزان التجاري ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز وذلك من خلال التأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق ويعتبر اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر عن حالة عجز مما يؤدي إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها وعلى العكس من ذلك فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على الاستقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية².

طبقاً للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال، وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كإستخدام الضرائب مثلاً، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخل مثلاً وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الإستيرادات، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي.

كما يرى الكثير من الاقتصاديين أن سياسة الإنفاق العام لها دور كبير في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات وذلك من خلال ما يلي:

1 شبي عبد الرحيم، شكوري محمد، مداخل حول البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية (17 و18 مارس 2008)، القاهرة مصر، ص: 9.

2 محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف-دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، مذكر مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الشهادة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص: 95.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

- 1- ترقية الصادرات عن طريق الإنفاق الجبائي* والإعانات الموجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين.
إن النفقات العامة وخاصة الإستثمارية منها والمتعلقة بالمنشآت القاعدية، والنفقات الموجهة لإنعاش الإستثمار العمومي، خاص أو أجنبي على غرار الإنفاق الجبائي الذي تقدمه الدولة للمؤسسات في شكل نفقات عامة غير مباشرة من أجل التحفيز على الإستثمار وبالتالي دفع عجلة التصدير، بالإضافة إلى الإعانات المباشرة المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين في سبيل دفع عجلة الإنتاج تساهم بدرجة كبيرة في رفع الإنتاج، وبالتالي ارتفاع معدل التصدير مما يزيد من مستوى الإستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثمة الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الإستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.
- 2-زيادة رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تشجيع الإستثمار الأجنبي بتقديم الإعانات من طرف الدولة والنفقات الجبائية في سبيل التحفيز على الإستثمار.
- 3- تخفيض الطلب الداخلي (للتقليل من الإستيراد) عن طريق تحقيق الإكتفاء الذاتي

*استعمل مصطلح الإنفاق الجبائي لأول مرة من طرف البروفيسور (Stanley Sorrey 1971) في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرفه على أنه ب"برنامج حكومي قائم على منح مساعدات مالية عن طريق إجراءات جبائية، عوض تقديمها عن طريق النفقات عامة مباشرة"، ومن جهته بين (Fiekoszky 1980) أن الإنفاق الجبائي هو مستثنى من القاعدة العامة للتشريع الجبائي وإذ أمكن الهدف من هذا الإجراء بلوغ تكلفة عقلانية تقريبية للتكلفة ذاتها الممنوحة عن طريق برنامج النفقات المباشرة، كما أطلق على الإنفاق الجبائي مصطلح الإمتيازات الجبائية حسب (Hockley 1992)، ويعتبر الإنفاق الجبائي أداة مهمة من أدوات سياسة الإنفاق العام غير المباشر تتدخل بها الدولة لفائدة فئة معينة من المكلفين بالضريبة والذين تتوفر فيهم شروط محددة تندرج ضمن القوانين الجبائية والمالية وقوانين الاستثمار(أنظر المرجع)، بلهادي محمد، النفقات الجبائية -مع التطرق حالة الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 42.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المبحث إلى مراجعة بعض الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بعلاقة أثر تغير المربع السحري كالدور في الجزائر، حيث سيتم التعرض إلى جملة من الدراسات السالفة ومقارنتها بالدراسة الحالية.

المطلب الأول: دراسات على مستوى الاقتصاد الجزائري

وفق لما تم الإطلاع عليه كانت أهم الدراسات السابقة في هذا الموضوع وذلك بشكل جزئي فقط والمتمثلة فيما يلي:

1- دراسة (صلاح الدين كروش)،¹ 2016: البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري): تطرقت الدراسة للإشكالية التالية: ما هي حدود وامكانية تحقيق مثلوية المتغيرات الاقتصادية الكلية حسب المربع السحري لكالدور من خلال اعتماد نموذج اقتصادي كلي في الجزائر؟ الهدف من هذه الدراسة إجراء تشخيص للاقتصاد الجزائري منذ السنوات الأولى للاستقلال حتى عام 2010 وذلك من خلال تقييم فعالية السياسات الاقتصادية التي تنتهجها السلطات من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لما يسمى بالسحري كالدور (النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي، استقرار المستوى العام للأسعار، التشغيل)، وتأتي هذه الدراسة لتعبر عن عملية انتقال الاقتصاد الجزائري من نمط التسيير الإداري إلى نمط اقتصاد السوق ومدى تأثير تلك الإصلاحات المختلفة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- ✓ لم تحقق أهداف السياسة الاقتصادية أي من أهدافها في ظل نظام الاقتصاد الموجه الذي اتبعته الجزائر قبل 1989.
- ✓ كان من الصعب جدا متابعة التطور المسجل في كل عناصر أداء الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.
- ✓ إن سوق الشغل في الجزائر غير مرن مادامت الوظائف المنشأة لا تتناسب مع حجم الاستثمارات الكبرى خلال العشرة 2000-2010 والتي قاربت 400 مليار دولار أمريكي.
- ✓ نتائج السياسة التشغيلية في الجزائر خاصة منذ بدأ تنفيذ المخطط الإنمائي الأول سنة 2001 لم تكن في مستوى حجم الإنفاق العمومي بسبب الطابع الاجتماعي.
- ✓ خلصت الدراسة أن الجزائر وبعد أن اقتربت من المؤسسات النقدية الدولية شرعت في تنفيذ برنامجين للاستقرار الاقتصادي (1989 و1991).

2- دراسة (ضيف أحمد)،² 2015: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012): وتطرق للإشكالية التالية ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وكيف يمكن تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم؟ ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ حيث تهدف هذه الدراسة إلى مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1989-2012)، وما هي الجوانب الرئيسية من الميزانية المؤثرة على النمو وكذا اقتراح بعض الآليات التي تفعل من هذه السياسة اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك هناك أهداف فرعية أخرى يمكن إدراجها فيما يلي:

1 صلاح الدين كروش، مرجع سبق ذكره.

2 ضيف أحمد، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الشهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014-2015.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

- ✓ دراسة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي ومدى ملاءمتها للاقتصاد الجزائري.
- ✓ معرفة العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ دراسة تطورات المالية العامة للجزائر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي.
- ✓ إعطاء بعض الآراء في كيفية استعمال السياسة المالية للتمكن من حفز النمو الاقتصادي بناء على التجارب السابقة.
- توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- ✓ يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية.
- ✓ تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية.
- ✓ يمكن لها أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال أدواتها والمتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية.

3-دراسة(درواسي مسعود)¹، 2006: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 طرح الإشكالية التالية: فهل تمكنت السلطة المالية من خلال إدراكها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟ تهدف هذه الدراسة أساسا للبحث إلى محاولة الكشف عن أثر الإنفاق والاقتطاع العام على التوازن الاقتصادي العام وكشف عن السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة حيث أن التوازن الاقتصادي العام يهدف إلى تحقيق أعلى مردود على صعيد الاقتصاد الوطني وأكبر زيادة في الدخل الوطني، وبصفة عامة يهدف البحث إلى كشف عن التدخل الأمثل للدولة اقتطاعا وإنفاقا وفقا لطبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه.

ومن النتائج الدراسة اتضح أن السياسة الإنفاقية تميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته من سنة لأخرى طول فترة الدراسة نظرا لتوسع نشاط الدولة وقد مثلت نفقات التسيير خلال الفترة كلها حوالي 72 % كمتوسط عام بينما مثلت نفقات التجهيز حوالي 37% من النفقات العامة في أحسن الأحوال، أما فيما يتعلق بوضع التوازن العام للاقتصاد الجزائري يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازي الناتج عن زيادة النفقات العامة أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

4-دراسة (محمد بن عزة)²: ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر تهدف هذه الدراسة إبراز أهمية النفقات العامة باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية في يد الدولة للقيام بدورها على أحسن وجه وإظهار الدور الكبير لترشيد الإنفاق

1 درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الشهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

2 محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

العام في الاستغلال الأمثل للموارد مع السعي إلى إبراز دور عملية ضبط برنامج الإنفاق العام بالأهداف ودور ذلك في الرفع من راشدة سياسة الإنفاق العام.

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة وهي كالتالي:

✓ تهدف الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي إلى تفعيل دور النفقات العامة من خلال إحداث آثار على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

✓ ظاهرة ازدياد النفقات تعبر عن إحدى السمات المميزة للمالية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

✓ يعبر ترشيد الإنفاق العام عن التطبيق العملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة.

إن اعتماد الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية التي تعتمد على وجهة النظر التفسيرية إذ تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة.

✓ إن تعاقب الأزمات على الاقتصاديات الحكومات في العالم لزمّت عليها إعادة النظر في تسييرها لمواردها بسبب شح مصادر التمويل.

✓ الانضباط بالأهداف في إطار الميزانية العامة شرط مهم من أجل الوصول إلى الرشادة المثلى في تحقيق برامج الإنفاق العام للأهداف.

✓ تساهم سياسة الإنفاق العام بدرجة كبيرة ومهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار.

5- دراسة (بودخدخ كريم) 2010¹: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، حيث تطرق للإشكالية كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي؟ وما أثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009؟ تتجلى أهداف الدراسة في:

✓ التأكيد أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.

✓ إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.

✓ توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

✓ إبراز أثر كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 على كل من الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص واثم على النمو الاقتصادي.

✓ وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ غياب استراتيجيات قطاعية واضحة وفق أولويات قطاعية وغياب الرشادة في الإنفاق العام حيث عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وانخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي.

✓ امتصاص الواردات للطلب المتزايد المتولد عن السياسة التوسعية للإنفاق.

✓ مساهمة سياسة الإنفاق العام للسياسة التوسعية في الجزائر 2001-2009 في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج.

1 بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره.

6-دراسة(محمد بن عزة)¹: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي تهدف هذه الدراسة إلى ترشيد سياسة الإنفاق العام عن طريق تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، مع التطرق إلى واقع تسيير برامج الإنفاق العام في الجزائر وفق دراسة قياسية لاختبار الآثار المحتملة على أهداف السياسة الاقتصادية التي تم تحديدها وفق نظرية المربع السحري لـ (N.Kaldor (1971، باستعمال نماذج الانحدار الذاتي وأظهرت نتائج الدراسة: أن آثار الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي، المستوى العام للأسعار، معدلات البطالة وميزان المدفوعات في الجزائر هي ضعيفة، وهذا ما يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الدور المهم في بلوغ هدف التوازن من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية سالفة الذكر حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات المتخذة.

7-دراسة (أسماء عدة)²: أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر وتمثلت اشكالية الدراسة ما مدى تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر لقياس أداء الاقتصاد واستعراض دور الدولة الجزائرية في المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني بإتباع برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014. وقد توصلت هذه الدراسة هناك تأثير للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي إلا أنه يبقى تأثير ضعيف وحدود أو أنه لا يمس جميع القطاعات الاقتصادية خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد ويعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على امتصاص الطلب المولد عن ارتفاع حجم الإنفاق العام بينما يقتصر النمو على القطاع المحروقات بالدرجة الأولى إلى جانب قطاع البناء والهيكل القاعدية وقطاع الخدمات حيث تبقى معدلات النمو رهينة بما يحدث في قطاع المحروقات بسبب تأثيرها لكل أزمة بترولية.

8- دراسة (مقراني حميد)، 2015³: أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012: وتطرق للإشكالية التالية: ما هو أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر؟ الهدف من هذه الدراسة وهو تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر ومعرفة أثر الإنفاق الحكومي عليها وعلى معدل التضخم وتقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر باستخدام أداة الإنفاق الحكومي، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معرفة مدى مساهمتها في الحد من معدلات البطالة والمحافظة على استقرار الأسعار وإبراز أهمية أساليب وأدوات القياس الاقتصادي، النماذج القياسية والطرق الإحصائية في تحليل الظواهر الاقتصادية. تهدف لمحاولة تقييم فعالية ونجاح السياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر وذلك بقياس أثر النفقات العامة على معدلي البطالة والتضخم اللذان يعتبران مؤشرا أساسيان في اقتصاد أي دولة، وقد توصلت الدراسة أن زيادة النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة

1 محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف-دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الشهادة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

2 أسماء عدة، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الشهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 الجزائر، 2015-2016.

3 مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الشهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014-2015.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

وزيادة طفيفة جدا في معدل التضخم في السنة الموالية وبتالي استنتج الباحث بان السياسة التوسعية للدولة الجزائرية كانت ناجحة وفعالة، واستنتج أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العمومي ومعدل البطالة في الجزائر حيث كانت المرونة سالبة وقد أدى التوسع في الإنفاق إلى انخفاض معدلات البطالة. وتوجد علاقة طردية ضعيفة بين النفقات العامة ومعدل التضخم في الجزائر حيث تساهم الزيادة في النفقات بنسبة ضعيفة جدا في الارتفاع الأسعار وكذلك عدم قدرة نموذج الانحدار الخطي البسيط على تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية مقارنة بنماذج شعاع الانحدار الذاتي ويعتبر مشكل المعطيات الإحصائية في الجزائر أكبر هاجس يواجه المختصين في مجال القياس الاقتصادي، كما أن أغلب النماذج القياسية المطبقة ليست ذو جودة إحصائية عالية.

9-دراسة(معط الله أمال)، 2015: أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012): تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012) من خلال اختبار العلاقة بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي، فحص قانون Wagner الذي يفسر العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، وكذا اختبار أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في إطار نموذج النمو الداخلي باستخدام اختبار السببية لـ Granger، اختبارات التكامل المتزامن لـ Engle-grange و Johansen، نموذج تصحيح الخطأ، دوال الاستجابة الدافعية وتجزئة التباين وتبسيط الضوء على السياسة المالية وتحديد أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر على مدى العقود القليلة الماضية، وذلك لإبراز متغيرات السياسة المالية الأكثر أهمية التي تلعب دورا أساسيا في زيادة حجم الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي لاسيما على المدى الطويل، وكذا المتغيرات التي تؤثر سلبا على حجم هذا الناتج إضافة إلى تحليل وتقييم وضعية السياسة المالية في ظل العديد من الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر وتم التوصل إلى النتائج التالية:

-الإيرادات النفطية، الإيرادات الضريبية والإيرادات الغير جبائية لها أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي الطويل الأجل في الجزائر.

-الناتج الداخلي الإجمالي له أثر إيجابي ومعنوي على الإنفاق العام مما يعكس قانون Wagner في الجزائر.
-الضرائب الغير مباشرة ، النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية المنتجة لها أثر إيجابي على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، بينما الضرائب المباشرة والنفقات الجارية غير المنتجة تؤثر سلبا على هذا الناتج في المدى الطويل.

10- دراسة (ماصي أسماء)، 2014¹: أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، وتطرق للإشكالية التالية: هل يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (PIB réel) في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1971-2011)؟ تهدف هذه الدراسة إلى البحث إبراز الإطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي وتبيان أثر الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: -تعد سياسة الإنفاق العام أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية من خلال تحفيز الطلب الكلي، كما تؤثر في حجم التشغيل والدخل.

1 ماصي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2011، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الشهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

- إن النفقات الجارية تستحوذ على نسبة أكبر من إجمالي النفقات العامة مقارنة بالنفقات الاستثمارية بالرغم من كونها غير منتجة إنتاجاً مباشراً إذا حسب ميزانية التسيير فإن الجزائر تقوم بإنفاق مبالغ كبيرة جداً على النفقات الاستهلاكية.

- مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكبر مما هي مشكلة ضعف الطلب، حيث أن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي كان لها تأثير متواضع على النمو الاقتصادي في كلا البرنامجين.

- وتوصلت الدراسة إلى أن الدور المباشر للإنفاق الاستثماري يظهر من خلال التعويض عن النقص الذي يحصل في استثمارات القطاع الخاص.

- حققت الجزائر تطورات ملحوظة في شتى المجالات.

11- دراسة (وليد عبد الحميد عايب)¹ 2009: سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

الكلية - اقتصاد الجزائري نموذجاً - الهدف من هذه الدراسة هو تحليل دور سياسة الإنفاق الحكومي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال معدل النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، والتوازن الخارجي، كما تقوم هذه الأطروحة بتحليل عملية السياسة الاقتصادية في الجزائر وأثر ذلك على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1990-2007، وتهدف الدراسة إلى ضمان مدى تطبيق النظريات والفرضيات التي تفسر سلوك الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري، مثل قانون فاغنر، ونماذج التطوير قدمها روستو.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج، أهمها أن سياسة الإنفاق الحكومي تشارك في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تأثيره على معدل النمو الاقتصادي، والعمالة، لكن مضاعف الإنفاق الحكومي المحسوب في هذه الدراسة منخفض جداً، إذا قارنا مع المفهوم النظري للمضاعف، لأن عدم مرونة الهياكل الإنتاجية، والهروب من الإنفاق الحكومي في شكل الاستيراد، وقد أظهرت الدراسة من خلال تطبيق نموذج BARRO في الاقتصاد الجزائري أن سياسة الإنفاق الحكومية تؤثر إيجاباً على المنتج الوطني على المدى الطويل.

أظهرت هذه الدراسة أنه من غير الممكن تطبيق قانون فاغنر في الاقتصاد الجزائري في فترة الدراسة لأن تأثير فترة الإصلاح بين 1995 و 1999، تشير نتائج تحليل الانحدار إلى وجود علاقة سلبية بين تضخم الإنفاق الحكومي والنفقات الحكومية -التوازن الخارجي، حيث تسعى الدراسة إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 35% في الطلب المحلي، وبالتالي المشاركة في التضخم زيادة في الاقتصاد الجزائري.

توصي هذه الدراسة بأنه من الضروري تحقيق التكامل بين الأدوات المختلفة للسياسة الاقتصادية بهدف تعظيم المربع السحري في الاقتصاد الجزائري، وترشيد الإنفاق الحكومي وخاصة النفقات الجارية لزيادة النفقات الرأسمالية الموجهة نحو التنمية، وإعداد الهياكل الاقتصادية والبنى التحتية التي من شأنها توفير المناخ المناسب للاستثمار الخاص.

1 وليد عبد الحميد عايب، سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي - الاقتصاد الجزائري نموذجاً - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الشهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009.

12- دراسة (حسية مداني)¹: أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس وتحليل مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتركز الدراسة على كل من النمو الاقتصادي والواردات الكلية من السلع والخدمات ولهذا الغرض تم استخدام أسلوب أشعة الانحدار VAR والبيانات السنوية التي تغطي الفترة من 1980 إلى 2014 وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية على ضعف العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الكلية المختارة باستعمال سببية جرانجر وأثر محدود وغير ذي أهمية على الناتج المحلي الإجمالي، تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على الواردات تماشيا وتزايد الطلب الكلي للاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وأظهرت أيضا استجابة معدلات التضخم بالارتفاع في المدى القصير لزيادة الإنفاق الحكومي.

13- دراسة (سنوسي علي وبن البار محمد)²: أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012 دراسة قياسية: تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر، وذلك في ضوء البيانات المتوفرة خلال الفترة (1980-2012)، وتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث والذي يبنى على اختبار خواص السلاسل الزمنية من حيث خاصية السكون والاعتماد على الاختبارات القياسية التي تتلاءم مع هذه الخواص، كما تم التركيز على بناء النموذج القياسي باستخدام طريقة أنجل وجرانجر في تحليل العلاقة طويلة الأجل ومن ثم بناء نموذج تصحيح الخطأ والذي يتضمن وصف العلاقة طويلة وقصيرة الأجل.

وتوصلت النتائج اختبارات السكون للمتغيرات (ديكي فولر الموسع وفيليس بيرون) أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول وتبين من اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والتضخم النقدي وتبين من تقدير نموذج تصحيح الخطأ عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، كما كشفت النتائج في الجزائر أن التضخم النقدي يصحح من احتلال توازنها في كل فترة سابقة، وتستغرق سرعة التعديل باتجاه قيمتها التوازنية 42%.

14- دراسة (محمد صلاح)³: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور دراسة تحليلية تقييمية للبرنامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014 ارتكزت الدراسة في مضمونها على دعم الطلب الكلي على حساب العرض الكلي، وهذا ما قد يكون له أثر على أهداف السياسة الاقتصادية حسب المربع السحري لكالدور، فضعف الجهاز الإنتاجي قد يطرح العديد من التساؤلات حول تلبية الطلب الكلي المحلي مستقبلا وأثاره السلبية على الأسعار والاستيراد وبالتالي على التوازن الخارجي من جهة، ومن أخرى عن مستويات النمو الاقتصادي خارج المحروقات والتشغيل في المدى الطويل خاصة في ظل تدهور أسعار المحروقات وتآكل احتياطات الصرف وقد توصلت الدراسة إلى:

-إستطاعت السياسة التوسعية الإنفاقية الحد من ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري.

1 حسية مداني، أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، جامعة برج بوعريش الجزائر

2 سنوسي علي، مرجع سبق ذكره.

3 محمد الصالح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-

2014 -، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العدد: 16، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

—عدم التوازن في الخطة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر وذلك من خلال التركيز على جانب الطلب وتدعيمه وإهمال جانب العرض والمتمثل في ضعف الجهاز الإنتاجي مما أدى بتلبية قدر كبير من الطلب المحلي عن طريق الواردات.

—تبعية الاقتصاد الجزائري للعوائد النفطية ، وهذا ما يطرح إشكالية الاستمرار في تمويل مشاريعها التنموية في ظل البرامج التنموية من جهة ، ومن جهة أخرى التصدي للصدمات المتأتية من الأسواق العالمية للنفط.

15- دراسة (الطاهر جليط)¹: دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014 يهدف هذا البحث إلى معرفة العوامل الرئيسية المتحكممة في معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، ذلك من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي، حيث خلص البحث إلى معدل النمو الاقتصادي، الإنفاق العام وأسعار البترول هي أهم محددات البطالة في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة أن أهم محددات البطالة في الجزائر تمثلت خاصة في معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام وسعر البترول، وأن الإنفاق العام كان بمثابة المحدد الرئيسي لمعدل البطالة، إلا أن أثر هذا الأخير كان ضعيفا نوعا ما في المدى القصير حسب ما بينته نتائج تحليل الصدمات وتحليل التباين، ويمكن إرجاع ذلك إلى جل النفقات العمومية في الجزائر كانت موجهة في البني التحتية والتي عادت ما يكن عائدها على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، وهذا ما يؤدي إلى تأخير أثر هذا الإنفاق في معدل البطالة، كما بينت النتائج ضعف السياسة النقدية في التأثير على معدل البطالة، وبهذا كانت السياسة المالية أكثر فعالية في التخفيف من حدة هذه الظاهرة في الجزائر.

16- دراسة (دحماني محمد ادريوش وناصر عبد القادر)²: أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية: تهدف هذه الدراسة هو تحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التغيير في معدلات البطالة في الجزائر ثم تقدير هذه العلاقة بين معدل البطالة من جهة وكل من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط الحقيقية، الإيرادات العامة، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي وحجم الصادرات خلال الفترة الممتدة 1980 إلى 2010 وذلك اعتمادا على عدد من المساهمات الاقتصادية القياسية.

وقد أظهرت النتائج أن كل من الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات العامة وكذا معدل التضخم قد كان لها تأثيرها إيجابي ضعيف ومعنوي على انخفاض معدلات البطالة بينما أسعار النفط الحقيقة كان لها أثر إيجابي كبير ومعنوي فيما يخص حجم الصادرات وكذا حجم الإنفاق العام فكان لهما أثر سلبي على انخفاض معدلات البطالة هذه النتائج تعكس هشاشة الهيكل الاقتصادي وتؤكد أن نقطة الضعف الأساسية للاقتصاد هي اعتماده الكثيف على الإيرادات من مصادر المحروقات كما أن السياسات ذات الآثار الكينزية في الجزائر من حيث تبني سياسة مالية توسعية كأداة للرفع معدلات التشغيل في الاقتصاد لم تظهر أي فعالية في المدى الطويل وكمرحلة ثانية قام الباحث باستخدام سببية فرانجر لتحديد اتجاه العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 1970-2010 (باستخدام بيانات سنوية) وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى وجود علاقة في المدى القصير تتجه من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو معدلات البطالة وبناء على هذه النتائج يمكن القول أن معدلات البطالة تتأثر فعلا بحجم الناتج.

1 طاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، جامعة جيجل، الجزائر، 2016.

2 دحماني محمد ادريوش، ناصر عبد القادر، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر -دراسة قياسية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر.

الفصل الأول: الانفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور..... خلفية نظرية

17- دراسة (نور الدين بوالكور)،¹ 2016: تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970-2015): تهدف لتحقيق جملة من الأهداف أهمها اختبار الفرضيات التي تفسر طبيعة العلاقة بين الإنفاق والتضخم في الجزائر والتحليل والكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر خلال هذه الفترة وبناء وصياغة نموذج قياسي يفسر طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر باستخدام الأساليب الإحصائية الحديثة كاختبار الاستقرار والتكامل المشترك وتصحيح الخطأ فضلا عن سببية جرنجر ومعرفة إسهام الإنفاق الحكومي في التغيرات التي تحصل في معدلات التضخم في الجزائر واستخلصت الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في الأجلين القصير والطويل وقد توصلت إلى أن الإنفاق الحكومي والرقم القياسي لأسعار المستهلك على علاقة تكاملية مشتركة، وأن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من الإنفاق الحكوم إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بـ 15% أي أن زيادة في حجم الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

18- دراسة (محمد راتول وصالح الدين كروش)²: تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010): تهدف هذه الدراسة إلى السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الدراسة لم تفلح في تحقيق مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي بحسب المربع السحري لكالدور، باستثناء المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار والتضخم في حدود الدنيا، ذلك أن تغيرات تلك الأهداف في الجزائر تخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي المتمثل بأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهناك عوامل عديدة تحد من فعالية السياسة النقدية ومنها ضيق القاعدة الإنتاجية نظرا إلى الندرة النسبية لعناصر الإنتاج المتنوعة، تحكم الإنفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي العام، ضيق وتخلف السوق المالي في الجزائر ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة وهي:

- ✓ لم تستطع السياسة النقدية تحقيق مثلوية أهدافها بحسب المربع السحري لكالدور.
- ✓ على الرغم من أهمية حصة القروض الموزعة على القطاع الخاص.
- ✓ تعتبر التبعية الغذائية في الجزائر للخارج مصدرا لعدم الاستقرار النقدي (التضخم المستورد).
- ✓ العمل على اعتماد سلم أولويات لا يغفل النشاط الاستثماري الخاص الحقيقي والنهوض به.
- ✓ القيام بإصلاح هيكل مالي للقطاع المصرفي والمالي.

19- هشام لبزة ومحمد الهادي ضيف الله³: أثر السياسة النقدية على المتغيرات المربع السحري لكالدور دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014: هدف الدراسة هو تحقيق الجملة من الأهداف نذكر منها إبراز الإطار

1 نور الدين بوالكور، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد: 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سكيكدة، الجزائر، 2015.

2 محمد راتول وصالح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 22، الجزائر، 2014.

3 هشام لبزة ومحمد الهادي ضيف الله، أثر السياسة النقدية على المتغيرات المربع السحري لكالدور دراسة حالة الفترة 1990-2014، مجلة الباحث، العدد: 17، جامعة، قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

النظري للسياسة النقدية وإسقاطها على واقع الجزائر ومعرفة أهداف السياسة النقدية ودورها في تعزيز الاستقرار النقدي والاقتصادي ومعرفة أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكادور في الجزائر وتحليل وقياس مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأمثلية لمتغيرات المربع السحري لكادور في الجزائر واستخلصت هذه الدراسة هو البحث عن فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأمثلية لمتغيرات الاقتصاد في الجزائر، من أجل وضع سياسة نقدية ملائمة تحاول تصحيح الإختلالات في هيكل الاقتصاد لإستغلال الموارد الاقتصادية والمالية الفائضة لتحقيق تلك الأهداف مستقبلا وهي ما تعرف بالمربع السحري لكادور، وقد اعتمدنا على البيانات البنك الدولي (2014) التي تغطي الفترة 1990-2014 لنستخلص أن وجود ارتباطات قوية والقدرة على التنبؤ بين تغيرات السياسة النقدية ومتغيرات المربع السحري لكادور هو الأثر المترتب على تحقيق الأمثلية ولكنه غير كافٍ، وبالتالي لم تحقق السياسة النقدية الأمثلية الكاملة للمتغيرات للمربع السحري في الجزائر.

20- دراسة: راتول محمد، راشو عبد القادر¹: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2016، وتطرق لطرح الإشكالية التالية: إلى أي حد ساهمت السياسة المالية المتبعة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال الفترة 2001-2016؟ حيث تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر السياسة المالية على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال تحليل مكونات السياسة المالية (الإيرادات العامة، النفقات العامة، ميزانية الدولة) وكذا وضعية المؤشرات الكلية، وقد خلصت الدراسة إلى أن للسياسة المالية للدولة دور في هذا الاستقرار الكلي هذا الدور مرتبط بعامل خارجي هو سعر البترول في الأسواق الدولية، كما أكدت هذه الدراسة على ضرورة إيجاد بدائل تمويلية أخرى للاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: دراسات على مستوى الاقتصاد العالمي

هناك العديد من الدراسات على المستوى العالمي، لكن القليل منها تناول أثر الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الأربعة.

1- أما دراسة الغالي² هدفت إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي في العراق في الأجلين القصير والطويل واختبار الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين هذين المتغيرين فقانون فاغنر يرى أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، بينما هناك علاقة سببية موجبة تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج الإجمالي حسب المقترح الكينزي وأوضحت نتائج الدراسة وجود دلائل على أن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة.

2-دراسة بايديغن وتشتاتاش³ تهدف الدراسة إلى فحص العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في المدى الطويل في تركيا وفقا لقانون فاغنر للفترة 1975-2000 وافترضت الدراسة أن الإنفاق العام هو نتيجة وليس سببا

1 راتول محمد، راشو عبد القادر، دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف، الجزائر.

2 الغالي، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاغنر في العراق للمدة 1975-2010 تحليل قياسي، العراق.

3 Muhlis Bağdigen and Hakan Çetintaş «Causality between Public Expenditure and Economic Growth: The Turkish Case», *Journal of Economic and Social Research*, vol. 6, no. 1 (2004), pp. 53-72.

الفصل الأول: الانفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

لنمو في الناتج المحلي الإجمالي وباستخدام اختبار التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر (Granger Causality Test) لاحظت الدراسة عدم وجود سببية في كلا الاتجاهين أي عدم انطباق قانون "فانغر"، وكذلك عدم انطباق فرضية "كينز" على الحالة التركيبية.

3-دراسة (ماجد حسني صبيح)¹: تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014) تسعى الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي وتحديد معاملات التفسير للنفقات ومكوناتها في الموازنة العامة الفلسطينية وبالقيم الحقيقية للفترة 1996-2014 ثم اقتراح السياسات الملائمة التي تعمل على تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، تستمد الدراسة من أهمية الإنفاق الحكومي ودوره في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية فالإنفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي وهو يشكل جزءاً من الطلب الكلي، تستطيع الحكومة من خلاله التأثير في مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد وبالتالي التأثير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي كما أنه باعتباره أداة لتخصيص الموارد النادرة وتوزيعها بين الاستخدامات والحاجات المتعددة يعكس مدى كفاءة السياسة المالية للحكومة ومنه أهمية تخصيص الإنفاق الحكومي بين أوجه الإنفاق المختلفة.

4-دراسة (Joanilio Rodolpho Teixeira)² مؤشر أداء الاقتصاد الكلي لمجموعة من البلدان تحليل المربع السحري لكالدور مع التركيز على الاقتصاد البرازيلي في الفترة 1997-2012 تهدف إلى تقييم أداء الاقتصاد الكلي لبعض الدول المختارة باستخدام المتغيرات الأربعة التي تشكل "المربع السحري" والرسم البياني الذي اقترحه نيكولاس كالدور 1971 وبغيت تفادي المشاكل مع قياس المتغيرات، باستخدام "مؤشر النمو الاقتصادي" أظهرت النتائج أداء الجيد للصين والدول الآسيوية وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من تأثير أزمتي 1998 و 2008 في روسيا قدم هذا البلد تحاوب جيداً وحقق مؤشراً عالياً بعد هذه الأزمات مباشرة وكان الأداء البرازيلي مفاجئاً إلى حد ما وأظهرت البلاد انخفاضاً في معدل النمو وعجزاً في الميزان المدفوعات، نموذجي في البلدان المتقدمة النمو، إلى جانب تضخم مرتفع، نموذجي للبلدان النامية. ويبدو أن هناك جانباً إيجابياً يتمثل في قدرة البلد على تجنب الأزمات الخارجية، مثلما تم التحقق منها في الفترة 2008-2009 والهدف هو حساب وتحليل مؤشر موحد يسمح لنا بمقارنة أداء الاقتصاد الكلي للبلدان ولذلك، فإن أربعة متغيرات وفقاً لكالدور ستكون الأكثر أهمية في وصف الاقتصاد استخدمت ووفقاً له، فبمجرد تولي معظم الحكومات الحفاظ على مستوى عالٍ ومستقر من العمالة بعد الحرب الثانية بدأت أيضاً في رعاية الجوانب الهامة الأخرى للاقتصاد وهكذا من أجل وضع سياسة فعالة للتوظيف الكامل، يجب أن تكون الحكومة قادرة على ضمان توازن مستدام للمدفوعات، ومعدل نمو مرضي، واستقرار الأسعار والأجور وبالتالي، استخدمت هذه المتغيرات الاقتصادية الأربعة لمقارنة الأداء الاقتصادي للبلدان المتقدمة أي الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان منطقة اليورو أي البرازيل، وروسيا، والصين، والبلدان الآسيوية الصناعية في السنوات الخمس عشرة الماضية (1997-2012) وقد تم حساب أداء الاقتصاد

1 ماجد حسني صبيح، تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1996-2014، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان: 72 و73، جامعة القدس المفتوحة، 2015 و2016.

2Joanilio Rodolpho Teixeira ، index of Macroeconomic performance for a subset of countries: A Kaldorian Analysis from the Magic Square Approach focusing on Brazilian Economy in the period 1997-2012، Department of Economics ، University of Brasília ، 2014 ، Brazil.

الفصل الأول: الانفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور..... خلفية نظرية

الكلية لهذه الدول من خلال المؤشر الجديد الذي وضعه ميدرانووتيكسيرا 2013 استنادا إلى كالدور وعلى الرغم من هذه النتائج المثيرة للقلق، نلاحظ أن هناك حالة من الرفاه في البلاد، ويرجع ذلك جزئيا إلى انخفاض مستويات البطالة وارتفاع مختلف الأجور الحقيقية.

5-دراسة René A. Medrano-B and Joanilio Rodolpho Teixeira¹

" **مؤشر كالدور للاقتصاديات الكلي**" ويستخلص هذا العمل في الأداة التي تساعد على قياس وتقييم أداء الاقتصاد ومقارنة أثر الأزمة بين الأمم من وجهة نظر كالدور مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الحساسة للاقتصاد البلاد من خلال تحليل رياضي يحدد هندسة المربع السحري كالدور والنتيجة تنتهي بمؤشر رسمي يدعي مؤشر الرفاه الاقتصادي ولتطبيق تستخدم البيانات الاقتصادية الأخيرة لكل من البرازيل والتشيلي وتظهر النتائج أثر الأزمة في كلا البلدين والهدف الرئيسي هو تقييم العددي لأداء الاقتصادي بالاعتماد على المربع السحري لكالدور وتوصلت النتائج إلى وجود مؤشر الرفاه الاقتصادي وأثبتت أن الأزمة العالمية الحالية أصابت شيلي أكثر من البرازيل خلال الفترة 2008-2011.

6-دراسة (Oliver Picek)² *The Magic Square of Economic Policy measured by a*

" **Macroeconomic Performance Index**" الترجمة "المربع السحري مؤشر الأداء الاقتصاد الكلي لسياسة الاقتصادية": ملخص الدراسة يركز المربع السحري على الأهداف الأربعة ويمكن استخدام مؤشر الأداء الاقتصاد الكلي واستخدمه لإحدى عشر دولة في منطقة اليورو وبالنسبة لمؤشر الإجمالي يجمع بين المتغيرات الأربعة في المربع السحري وقياس المتغيرات واختبار المعدل المستهدف ويحدد الأهمية بالنسبة للمتغيرات وقياس الانحرافات والأهمية النسبية بين المتغيرات الأربعة وقياسها واختبار المعدل المستهدف من المتغيرات فهو يحدد الأهمية النسبية بين المتغيرات ويرى إن النظام الترويج الموحد البسيط يعطي وزنا متساويا لجميع العناصر الأربعة وهو الأكثر الطرق قابلية للتوسع وأكثرها فائدة لمقارنة أداء الاقتصاد الكلي مع مرور الوقت وعبر المناطق لسبيين أولا يتم التأكيد على أوزان متساوية لجميع أهداف السياسة الأربعة في المفهوم الأصلي المربع السحري، وثانيا حتى عند التحقق من نظام الترويج البسيط ضد أحدث الأدبيات التي تحاول استخلاص أو تقدير مجموعة من الأوزان الذاتية وتطبيق المؤشر على بيانات الاقتصاد الكلي، تظهر بعض النتائج الرئيسية أولا، تدهور الأداء الكلي لجميع البلدان الإحدى عشرة تفاقما كبيرا على مر العقود. وفي حين أن معدلات البطالة المتزايدة تلعب دور أكبر لمعظم البلدان، إن ارتفاع معدلات التضخم في الثمانينيات إلى جانب اختلالات الحساب الجاري أكثر أهمية بالنسبة لقيم المؤشر الإجمالية من بلدان أخرى ويساهم في انخفاض معدلات نمو الفرد المرتفعة في الستينيات أيضا بمحضته، ولا سيما في الجزء الأول من العينة، هذا يحول القيم مؤشر سلبية بشكل دائم بعد 1960، مما يدل على نهاية العصر الذهبي من فترة ما بعد الحرب ثانيا، لم يتم التغلب على الأزمة المالية الكبرى، فبالنسبة لجميع البلدان كان أداءها الكلي للاقتصاد الكلي خلال السنوات الأخيرة هو الأسوأ منذ عام 1961 أو على الأقل يقترب من السجلات السابقة (السلبية) لفترة الثمانينات العالية، وفي معظم البلدان يرجع ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة وبالنسبة

¹René A. Medrano-B and Joanilio Rodolpho Teixeira , **AKALDORIAN MACROECONOMIC INDEX OF ECONOMIC WELFARE** ,Revista de História Econômica & Economia Regional Aplicada – Vol. 8 N° 14 Jan-Jun 2013.

²Oliver Picek .**The Magic Square of Economic Policy measured by a Macroeconomic Performance Index** ,Department of economics ,the new school of social research January 2017.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

لأقلية من البلدان، مثل ألمانيا وهولندا يلعب فائض الحساب الجاري دوراً أكثر هيمنة ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الانحرافات عن الأهداف.

7-دراسة (سلام الشامي):¹تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2009) استهدف بحث دراسة الإنفاق العام والذي يسهم في تحديد مدى نجاح الدولة في توظيف الإمكانيات المادية، وفي الوقت ذاته فإن معدل التضخم يعد مؤشراً مهماً في الأداء الاقتصادي لأي دولة، من هنا أصبحت الحاجة ماسة لقياس هذه الظاهرة ومحاولة دراسة وتحليل دور الإنفاق العام في تعزيزها أو الحد منها وملخص البحث على الرغم من تباين الأنظمة الاقتصادية إلا إن هناك إجماعاً واسعاً على فاعلية دور التضخم في المسار الاقتصادي، وهذا التأثير يكون أعمق وأهم في الاقتصاديات النامية ومنها الاقتصاد الليبي تبني البحث خارطة طريق توضح العلاقة ما بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 1990-2009 حاول الباحث تجربة عدة مداخل وصفية وكمية لتوضيح العلاقة السببية بين الإنفاق والتضخم والنتيجة النهائية التي عكسها استخدام قياس السببية هي أن الأثر الرئيسي ينبع من الإنفاق العام باتجاه الضغوط التضخمية في ليبيا ولقد أظهرت نتائج الدراسة والتحليل لمتغيرات البحث إن مسارات نمو الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري كانت في تزايد، صاحبها تزايد واضح في معدلات نمو الكتلة النقدية بشكل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل الطلب الكلي المتزايد لا يتناسب مع العرض الكلي المحدد وكانت حصيلة هذه الاختلالات تزايد الرقم القياسي للأسعار بمعدل موجب وصل أقصاه عام 2008 إلى 10.4 %.

8-دراسة (ميثم لعبي إسماعيل وأحمد عامر نجف):²سلطات ومسؤوليات الإنفاق العام للحكومات المركزية والمحلية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 تهدف الدراسة وهو تقديم عرض مفاهيمي حول الإنفاق العام وسياساته وأهدافه على المستويين المركزي والمحلي وتحديد نوعية الخدمات العامة وأسس توزيعها بين الحكومة المركزية والمحلية من حيث اختيارات الإنفاق العام ودراسة توزيع المسؤوليات وسلطات الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي على المستويين المحلي والمركزي والوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات بشأنها، والخلاصة هي تحليل وتحديد خصائص توزيع مسؤوليات وسلطات الإنفاق العام بين ما هو مركزي ومحلي في الاقتصاد العراقي، أخذين بعين الاعتبار مرحلة التحول التي مرت بها الدولة العراقية من النظام المركزي إلى المركزي بعد 2003 الوقوف على أهم عقباته واقتراح بعض الحلول له، وتعرضت الدراسة لتحليل جوانب نظرية في مسؤوليات وسلطات الإنفاق العام على المستوى المركزي والمحلي من خلال تبيانها لإيجابيات وسلبيات نقل مسؤولية تقديم الخدمات من الخدمات الحكومية المركزية إلى الحكومات المحلية ومحددات فاعليته.

1 سلام الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 1990-2009، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد: 36، المجلد التاسع، العراق، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2014.

2 ميثم لعبي إسماعيل وأحمد عامر نجف، سلطات ومسؤوليات الإنفاق العام للحكومات المركزية والمحلية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، العدد: 22، مجلة الكوكت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد العراق، 2016.

9-دراسة(عبد الكريم عبد الله محمد)¹: فاعلية سياسة الإنفاق العام في العراق للمدة 2003-2013 دراسة تحليلية للاتجاهات والآثار اتسمت بعدم التوازن في الاتجاهات التي تبنتها من جهة فضلاً عن عدم مرونتها في الاتجاه النزولي نتيجة لتغليبها الأهداف الاجتماعية على الأهداف الاقتصادية من جهة أخرى ، يهدف البحث إلى تحليل هيكل الإنفاق العام للفترة 2003-2013 باعتباره من أبرز أدوات السياسة المالية وصولاً إلى تقييم النتائج التي حققتها هذه السياسة في ضوء أهدافها للمرحلة الجديدة في النمو والاستقرار، ومخلص البحث إلى تحليل هيكل النفقات العامة في العراق للمدة 2003-2013 ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي لاسيما من خلال النفقات الاستثمارية فضلاً عن دورها في تحقيق استقرار الأسعار لاسيما عبر النفقات التشغيلية، ولقد توصلت الدراسة إلى محدودية الطاقة الاستيعابية للنفقات العامة في ضوء تراجع نسب التنفيذ فضلاً عن عدم مرونتها في الاتجاه النزولي نتيجة للحجم الكبير الذي تشكله فقرتي تعويضات العاملين والمنافع الاجتماعية منها.

10-دراسة (علي نبع صايل وعمر إبراهيم عناد)²، مسار الإنفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2015 تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الإنفاق العام في تحقيق النمو وفي خلق قدرات جديدة تضاف إلى الطاقات المتوفرة وكذلك تحديد طبيعة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق واختبار الفرضيات المفسرة للعلاقة بين المتغيرين مع بناء النموذج القياسي باستعمال طرق الاقتصاد القياسي الحديثة والإشكالية التي تطرق لها الباحث نتيجة للجدل الواسع بين الاقتصاديين حول طبيعة علاقة التأثير بين الإنفاق والنمو ومدى تأثير الاقتصاد العراقي في هذه العلاقة، حيث ركزت الكثير من الدراسات على تحليل العلاقة التبادلية بينهما والتي توصلت إلى نتائج متباينة منها ما جاء مطابق لرأي فأكثر، أي أن العلاقة السببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام وأخرى تتطابق مع الأفكار الكثرية بان الزيادة في الإنفاق تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي أما وجهة النظر الثالثة توصلت إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين الإنفاق والناتج والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما إذا كانت النفقات هي السبب في النمو ام النمو سببا في زيادة النفقات العامة ؟ واستخلصت الدراسة قد تم استخدام الاختبارات القياسية الحديثة المفسرة للعلاقة بين هذين المتغيرين قسم منها يرى إن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي في حين إن هناك علاقة سببية موجبة تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذه تتطابق مع النظرية الكثرية ومن الأساليب القياسية الحديثة التي تم استخدامها هي اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك كاختبار جوهانسن واختبار فترة الإبطاء المثلى ومتجهات تصحيح الخطأ وسببية جرانجر وقد أثبتت الدراسة بعدم وجود تكامل مشترك بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستثماري لكون ميزانية العراق الاتحادية اعتمدت على 70 % من النفقات تشغيلية و30% من النفقات استثمارية بسبب المشاريع الوهمية والفساد الإداري والمالي وعدم توزيع عائدات النفط بشكل متوازن على القطاعات الاقتصادية لغرض الحصول على نمو متوازن في القطاعات الاقتصادية الأخرى وأوضحت نتائج الاختبارات إن عدد فترات الإبطاء المثلى بلغت فترتين وحصلت على أقل قيم لهذه الاختبارات خلال

1 عبد الكريم عبد الله محمد، فاعلية سياسة الإنفاق العام في العراق للمدة 2003-2013 دراسة تحليلية للاتجاهات والآثار، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 23، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2016.

2 علي نبع صايل وعمر إبراهيم عناد، مسار الإنفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2015، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 18، المجلد9، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2017.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

الفترة الثانية وإن هناك استجابة طردية بين الإنفاق والنمو في الناتج الإجمالي ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من الإنفاق العام إلى الناتج المحلي والإجمالي خلال فترة الدراسة.

11-دراسة: (بتول مطر الجبوري ودعاء محمد الزاملي)¹: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003 - 2012): تهدف الدراسة إلى الكشف عن آلية عمل الحكومة في رسم وتوجيه متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال الإنفاق الحكومي بمن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوصلت الدراسة إلى:

✓ إن الإنفاق الحكومي هو ليس مجرد رقم نقدي تضمنه الموازنة العامة للدولة بل إنه يجسد حقيقة مهمة وهي أن هذا الرقم هو حوصيلة تفاعل العديد من العوامل سواء ما يتعلق منها بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إذ أن هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على مستوى الإنفاق الحكومي.

✓ ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد أساساً على بنية تحتية متكاملة.

✓ تعد مشكلتي البطالة والتضخم من المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نظراً لنتائجها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على الاقتصاد.

12- دراسة (علي سيف علي المزروع)²، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة لسنوات (1990-2009): تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال سنوات الدراسة، وكذلك معرفة نسبة إسهام الإنفاق العام في التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن ذلك معرفة أثر الإنفاق العام في كل مكون من مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والثانوية وبيان نسبة إسهامه في كل مكون من هذه المكونات ولمعالجة هذه الدراسة اعتمد على المنهج التجريبي الذي يتضمن أولاً اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لبيان تطور الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومكوناته.

13-دراسة (محمد علي موسى المعموري)³: قياس كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2006 - 2013: تهدف هذه الدراسة للتعرف على بعض المنهجيات المستخدمة في قياس كفاءة الإنفاق العام بالعرض والتحليل مع محاولة بيان نقاط الضعف والقوة، وإمكانية الاستفادة منها في قياس كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي واستنباط مؤشرات القياس تأخذ بالحسبان خصوصية الاقتصاد العراقي والمرحلة التي يمر بها والتحديات الجسام التي يواجهها، ومحاولة تطبيقها في الاقتصاد العراقي واقتراح مجموعة من الأفكار والآليات ليستتر بها أصحاب القرار لتعزيز كفاءة الإنفاق العام في العراق، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وهي:

✓ تعكس العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي النهج الخاطئ في السياسة الاستثمارية

1 بتول مطر الجبوري ودعاء محمد الزاملي، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2004، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد: 1، المجلد 16، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2004.

2 علي سيف المزروع، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة لسنوات 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد: 1، المجلد 28، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2012.

3 محمد علي موسى المعموري، قياس كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2006-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة العدد: 96، المجلد 23، العراق، 2017.

الفصل الأول: الانفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

✓ يفقد القطاع العام في العراق عنصر الإبداع والابتكار.

✓ يستحوذ الاستهلاك العائلي للفرد على النسبة الأكبر من الاستهلاك الإجمالي مقابل حصة الاستهلاك الحكومي للفرد

✓ وجود علاقة ضعيفة بين النفقات العامة ونسبة الاستثمار من الناتج وكذلك معدل نمو الاستثمار.

✓ عدم وجود سياسة استثمارية محددة لتعبئة المدخرات.

✓ القصور في الرؤية عند إعداد الموازنة العامة للدولة وإهمال جانب الاستثمار فيها.

14-دراسة (Neicheva 2007) ¹Non-Keynesian effects of Governement Spending هدفت

هذه الدراسة إلى بحث الآثار غير الكينزية للسياسة المالية الممثلة بالإنفاق الحكومي في بلغاريا، حيث أن النتيجة التي تم التوصل إليها هي أن مقدار الإنفاق الحكومي هو المحدد الأساسي للآثار غير كينزية، حيث أن الموازنة لمتوازنة لا يمكن أن تتضمن النمو الاقتصادي.

15-دراسة (Santiago Herrera 2007) ² بعنوان Public expenditure and growth

توصلت هذه الدراسة إلى الأثر الإيجابي لسياسة الإنفاق الحكومي على النمو والذي يتوقف على ما إذا كانت الفائدة الحدية للإنفاق الحكومي تتجاوز التكلفة الحدية لرأس المال العام، حيث قامت الدراسة بتحليل تكاليف ومنافع الإنفاق الحكومي، كما قامت الدراسة بتحليل العلاقة المرجوة بين حساسية الاستهلاك الكلي.

أما أهم ما يميز هذه الدراسة عن بقية الدراسات السابقة فيتمثل فيما يلي:

✓ توسيع فترة الدراسة التي إلى غاية 2007 حيث أن هذه الفترة عرفت عدة تحولات في الاقتصاد الجزائري.

✓ تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في منهجية البحث العلمي حيث ركزت على نقص أسباب زيادة الإنفاق الحكومي في الجزائر ومدى تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي الكلي كجزء من السياسة الاقتصادية.

✓ ركزت على تحليل أثر الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

✓ أخذت الدراسة بعين الاعتبار تأثير طريقة التمويل على أداء سياسة الإنفاق الحكومي.

✓ تطرقت الدراسة إلى بعض الآثار السلبية لسياسة الإنفاق الحكومي كأثر المزاخمة.

✓ حاولت الدراسة إلى إبراز أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي ككل.

16-دراسة سلوى عبد الرحمان العيسى³، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية

السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت: إهتمت هذه الدراسة بتقدير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وقياسه في المملكة العربية السعودية والكويت من 1970 إلى 2003 والإمارات العربية المتحدة من عام 1972-2002، وقد خرجت هذه الدراسة بأن أهم الصفات الاقتصادية المشتركة بين الدول محل الدراسة تتمثل في الإعتماد على النفط، ووجود هيكل إنتاج غير متنوع والإعتماد على العمالة الوافدة بنسبة كبيرة، وأن انخفاض أسعار النفط وإيراداته قد أثر

1-Neiécheva, Maria, Non-Keynesian effects of Governement Spending: Some implications for the Stability and Growth pact September 2007.

2Santiago Herrera ,public expenditure and growth ,policy research working paper ,N° 4372 ,world bank ,2007.

3 سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1973.

الفصل الأول: الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكادور..... خلفية نظرية

بالمرتبة الأولى على النفقات الرأسمالية بينما كان أثره محدود على الإنفاق الجاري، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل في المملكة العربية والكويت والإمارات العربية المتحدة.

17-Chinedu B ،Milke M.uchenna¹ E ،**Inflation versus public expenditure growth in the USA: an empirical investigation** ،paper ،North American journal of finance and Banking Research Vol 2 N°2 ،2008.

تضمنت هذه الورقة دراسة العلاقة ما بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1970-2002، مستخدمة من أجل ذلك تقنيات الاقتصاد القياسي (اختيار التكامل المتزامن واختبار السببية)، حيث أظهرت هذه الاختبارات عن وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرين، وكذلك عن وجود تدفق ثنائي الاتجاه بينهما في الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه حصلت الدراسة إلى أن التضخم في الولايات م.أ يؤثر بشكل كبير على قرارات الإنفاق العام وأن نمو الإنفاق العام وتفاقمه في الولايات المتحدة الأمريكية قد أدى إلى تفاقم معدلات التضخم، وعليه لابد من تخفيض الإنفاق العام لكي تنخفض معدلات التضخم مشيا مع الفكر الكينزي الذي اعتبر ذلك فعال خاصة لدى الدول المتقدمة.

المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة:

سننتقل إلى أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة وكذلك موقع دراستنا من هذه الدراسات. أولاً: أوجه الشبه للدراسات فيما بينها

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر للفترة ما بين 1990 و2017، حيث تتضمن مكونات الدراسة الإنفاق العام كمتغير تابع ومربع السحري لكالدور كمتغير مستقل وتختلف هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة لكونها تتضمن مدى تأثير الإنفاق العام على جميع المتغيرات الأربعة للأهداف السياسة الاقتصادية، ومن أهمية الدراسة سننتقل لأهم نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة.

ومن مما سبق نستعرض الدراسات التي تناولت نفس الموضوع دراستنا وهي:

✓ **حسيبة مداني:** بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلية في الجزائر 1980-2014 حيث أنها تقترب نوعاً ما إلى موضوع دراستنا إلا أنها لم تتناول جميع المتغيرات الاقتصادية كاملة بل اكتفت بدراسة النمو الاقتصادي، التضخم وجزء من ميزان المدفوعات وهو الواردات.

✓ **راتول محمد، رشو عبد القادر:** بعنوان دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2016، وذلك من خلال تحليل مكونات السياسة المالية (الإيرادات العامة، النفقات العامة، الميزانية العامة للدولة) وكذا وضعية المؤشرات الكلية (معدل النمو، البطالة، التضخم، وميزان المدفوعات للدولة).

¹Chinedu.B ،Mike.M ،Uchenna.E ،Inflation versus public expenditure growth in the USA: anempirical investigation ،paper ،North American journal of Finance and Banking ResearchVol. 2 ،N° 2 ،2008

تناولت الدراسات السابقة مواضيع متعددة واعتمدت على متغيرات بعضها ذات صلة بهذه الدراسة والبعض الآخر لا يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية، هذه الأخيرة تعتبر متغيرات مستقلة والإنفاق العام متغير تابع. أما أوجه اختلاف هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة تختلف في كونها اعتمدت على المربع السحري للدور أي (عدم وجود بطالة، عدم وجود تضخم، نمو اقتصادي مرتفع، توازن ميزان المدفوعات) وإمكانية تأثيره أو تغييره على الإنفاق العام، وجميع هاته الدراسات السابقة لم تنطرق إلى الإنفاق العام وتأثيره بالمتغيرات الاقتصادية الأربعة كاملة، أي كل الدراسات السالفة الذكر تطرقت إلى الإنفاق وعلاقته مع متغير واحد أو متغيرين ولم يتم تناولها لجميع المتغيرات الاقتصادية مجتمعة كاملة في أي دراسة من الدراسات السابقة.

أما دراستنا في موضوع بحثنا فيها مختلفة وفريدة من نوعها شاملة لجميع المتغيرات الاقتصادية، فهي تهدف إلى رؤية وقراءة مثالية هذا المربع السحري لمتغيراته الأربعة في الاقتصاد الجزائري طيلة السنوات من 1990 إلى غاية 2017.

حاولنا في هذا الفصل عرض مختصر حول مفهوم السياسة المالية وأدواتها واتجاهاتها حيث ركزنا على الإنفاق العام، الذي يعتبر من أهم أدوات السياسة المالية وكذلك بإعتباره أداة في يد الدولة التي ترمى من خلالها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إذ تهدف لتلبية الحاجات العامة وتحسين المستوى المعيشي هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يسعى التأثير في مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية بشكل يضمن الاستقرار الاقتصادي. كما تطرقنا أيضا إلى مبادئ المربع السحري لكادور ومتغيراته التي تمثل الأهداف الأساسية الأربعة لسياسة الاقتصادية. إن الدور الذي تلعبه السياسة المالية من خلال أداتها وهو الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الجزائري المنشود وعلى ضوء المتغيرات المقترحة يتطلب منا تتبع مسار المتغيرات خلال فترة الدراسة، حيث هذا الموضوع سيكون محور اهتمامنا في هذه الدراسة، مما سبق سنحاول في الفصل الثاني توضيح العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري.

الفصل الثاني

دراسة قياسية للأثر متغيرات المربع السحري
لكالدور على الإنفاق العام

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور، حيث تناولنا فيه أهم جوانبه بالتفصيل كل على حدى، أما الفصل الثاني سنحاول القيام بدراسة تحليلية وقياسية للأثر المتغيرات الاقتصادية للمربع السحري على الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة من 1990-2017 مع توضيح أسباب هذا الأثر وإنعكاسه على الإنفاق العام.

إن التقديرات الاقتصادية وقياسها هو التكامل النظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية والهدف منها هو اختبار الفرضيات لظواهر الاقتصادية وتقدير المعاملات الاقتصادية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات هذه الظواهر الاقتصادية، لكن من أجل صياغة العلاقة سوف نعتمد على مجموعة من الوسائل أهمها النظرية الاقتصادية، البرامج الإحصائية وطرق التقدير من أجل قياسها.

يهدف الفصل الثاني إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية الأربعة (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات) على الإنفاق العام في الجزائر للفترة 1990-2017، حيث سنحاول في بداية الأمر التطرق إلى معرفة الاستقرار الاقتصادي ومجتمع الدراسة في الجزائر للفترة محل الدراسة، ثم سوف نقوم بتحليل تطور متغيرات الدراسة وفي الأخير قمنا بالتقدير المعدلات الإحصائية والاقتصادية من خلال الأدوات المبرمجة في هذه الدراسة.

ومن خلال ذلك قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

تهدف الجزائر كغيرها من سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك عن طريق محاربة ومعالجة الاختلالات التي تصيب الاقتصاد الجزائري سواء في حالة الركود أو التضخم، فعندما يسود الاقتصاد حالة من الإنكماش (الركود)¹ التي يغلبها طابع البطالة، فإن سياسة الإنفاق العام تعمل على محاربتها وذلك من خلال العمل على زيادة الإنفاق، حيث يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل من أجل امتصاص جزء من البطالة وتخفف من حدتها، فالعلاقة بين البطالة والإنفاق عكسية. أما في حالة التضخم، فإنها تعمل على معالجته من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام خاصة الإنفاق الغير منتج وكذلك التأثير على الأسعار عن طريق دعم بعض السلع أو عن طريق توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة لزيادة الإنتاج ومن ثمة مواكبة وإستعابة في الفائض الطلب الكلي.

المطلب الأول: واقع الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2017.

سيتم من خلال هذا المطلب عرض مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهم مراحله الإنتقالية والإصلاحات والبرامج التي طبقتها الجزائر لهذه الفترة .

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

إن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إدارة الاقتصاد الوطني يتطلب البيئة المستقرة اقتصادياً، لذلك نجد أن سياسات الاستقرار الاقتصادي تستهدف إلى تحقيق معدل مرتفع ومستقر لنمو والناتج الوطني الحقيقي، والتشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع، وكذا استقرار مستوى الأسعار.² غير أنه وعلى مر الزمن فإن معدل النمو الاقتصادي لا يتسم بالاستقرار، ويشير الفكر الاقتصادي إلى أن فترات التوسع الاقتصادي (وانخفاض معدلات البطالة) تتبعها فترات بطء النمو وانكماش النشاط الاقتصادي وهذا التقلب في النشاط الاقتصادي هو ما يعبر عنه بالدورة الاقتصادية.

فحسب كينز يحدث عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة التقلبات الشاذة في الطلب الكلي، ففي حالة قصور الطلب الكلي تحدث بطالة غير عادية ومن ناحية أخرى، فإنه عندما يعمل الاقتصاد عند طاقته القصوى فإن حدوث فائض في الطلب الكلي يؤدي إلى التضخم، وإذا أمكن إدارة الطلب الكلي على نحو صحيح فإنه يمكن تحقيق التوظيف الكامل والاستقرار الاقتصادي.³

ثانياً: الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الإنتقالية والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية

فالبرغم من الجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة الجزائرية خلال فترة الستينيات والسبعينيات، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد قوى من خلال اتباع أسلوب التنمية المخططة وإنشاء قطاع صناعي عمومي قوى، إلا أنه

1 أحمد ركان ورايح بلعباس، علاقة الإنفاق العام والبطالة: دراسة قياسية لحالة الجزائر من 1973_2008، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " جامعة المسيلة، الجزائر، نوفمبر 2011، ص: 05

2 عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات النقود، جامعة صنعاء، اليمن، 1990، ص: 395.

3 جيمس جوارثي، الإقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ السعودية، 1999، ص: 299.

لوحظ أن الاقتصاد الوطني بدأ يعاني جملة من المشاكل والصعوبات ابتداء من فترة الثمانيات، كان أبرزها مشكلة المديونية التي تفاقمت أعباؤها نتيجة إتباع الحكومة لسياسة التمويل الخارجي لمخططات التنمية المتعاقبة، وكذا الركود الذي أصاب كل من القطاع الصناعي العمومي نتيجة للخلل الهيكلي الذي عانت منه المؤسسات العمومية والقطاع الزراعي بسبب عوامل طبيعية كالجفاف وعدم الإستغلال الأمثل للمستثمرات الفلاحية التابعة للدولة. وكانت أبرز مشكلة عانى منها الاقتصاد الوطني اعتماده شبه المطلق على أداء قطاع المحروقات سواء من حيث مدى مساهمة هذا القطاع في صادرات البلد أو من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كل ذلك جعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية التي تحدث نتيجة تقلب أسعار المحروقات باعتبار أن أسعارها تحدد خارجيا، وهو ما حدث خلال سنة 1986، إذ أدى الانخفاض الحاد للأسعار المحروقات إلى أقل من 13 دولار أمريكي للبرميل الواحد، مما أدى إلى تعرض الاقتصاد الوطني لأزمة خطيرة أدت بها إلى إختلال التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني¹. حيث خلفت هذه الأزمة سلبيات في الإنتاج، الإستثمار، لإستهلاك، التشغيل والأسعار.... الخ، كما بلغت الديون الخارجية 26.8 مليار دولار سنة 1989²، هذه الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات التي كانت نتيجة تشوهات هيكلية عميقة وبالإضافة إلى التوترات الشديدة التي شهدتها الاقتصاد العالمي والذي تميّز بفشل النظام الإشتراكي بينت وأبرزت الحاجة الماسة إلى سياسة تصحيحية.

1 - المرحلة الإنتقالية ذاتية للاقتصاد الجزائري:

اعتمدت الجزائر على سياسة تصحيحية ذاتية تعمل على تحرير الآلة الاقتصادية من قبضة الإدارة البيروقراطية، والإنتقال من الاقتصاد الموجه الذي أثبت فشله ليس في الجزائر فقط بل حتى في الدول العظمى إلى الاقتصاد الحر أي اقتصاد السوق بهدف إعادة التوازن الداخلي والخارجي وتحسين الأداء للاقتصاد الكلي. وفي بداية سنة 1988، اعتمدت الجزائر برنامجاً تصحيحياً ذاتياً بغية تحقيق اللامركزية تدريجياً في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق هذا من جهة ومن جهة أخرى، إزالة الإختلالات التي تعاني منها مالية الدولة والناتجة عن تطور الفترة السابقة في ظل النظام الاقتصادي الموجه.

2 - برنامج الاستقرار الاقتصادي المطبقة خلال الفترة 1989-1994

بما أن النتائج هذه الإصلاحات الذاتية التي قامت بها الجزائر كانت محدودة، وما ساعد على تكريس ذلك هو تدهور الوضع السياسي والأمني، وهذا ما جعل لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية في نهاية 1989 أمر حتمياً، مستنجلة بسياساتها وتوجيهاتها في إطار الإصلاح وكانت أولى بدايات هذا الإصلاح تمت بعقد اتفاقيتين هما على التوالي:

1 نبيل بوفليح، آثار برامج التنمية الاقتصادية على موازنات الدول النامية، دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي، الجزائر 2001-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص: 84.

2 عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري، الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 103.

2-1 برنامج الاستعداد الائتماني الأول من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990:

في ضوء الأزمة الاقتصادية التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية. أدى ذلك بالجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق، حيث تم عقد هذا الاتفاق الذي ارتكز محتواه على ما يلي¹:

- ضرورة تخلي الدولة على السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر للتضخم والعجز الخارجي ورمز لاقتصاد المديونية، ويتم ذلك من خلال ضغط على عجز الميزانية العامة وتقليل النفقات وتحرير الأسعار تدريجيا ورفع الدعم عنها.
- تبني سياسة نقدية صارمة (بخصوص تسيير الكتلة النقدية وأسعار الفائدة).

- مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي واقتصاده على دور المعدل والمنظم للنشاط الاقتصادي خلال فترة التحول، أي العمل على ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وإن إجراءات هذا الاتفاق تمثلت فيما يلي²:

✓ تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة، ومن خلال قانون المالية 1990 تراجعت الجزائر عن دعم بعض القروض الموجهة للمؤسسات العمومية، بإدخال بعض التعديلات وخاصة فيما يخص السجل التجاري، وكذلك إصلاح المنظومة الضريبية والجمركية بإصدار بعض الأحكام الجبائية، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص تمهيدا للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

✓ إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بإصدار قانون رقم 90/10 المؤرخ في 90/04/14 المتعلق بالنقد والقرض الذي يعتبر المحور الذي تدور حوله مجموع البرامج، والذي أعطى استقلالية للبنك المركزي وحرر الدائرة الاقتصادية من التدخلات السياسية ووضع حد لآلية تمويل العجز الميزاني، بحيث جاء في المادة 78 من نفس القانون أن قيمة التسيقات المقدمة للخزينة من طرف البنك المركزي نسبة لا تتعدى 10 % من الإيرادات العادية للموازنة التي تعود للسنة المالية الفارطة، والهدف من هذا الإجراء هو وضع حدّ للجوء الخزينة إلى البنك المركزي بهدف تمويل النفقات العامة.

✓ السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

2-2 برنامج الإستعداد الائتماني الثاني من 3 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992:

✓ لجأت الجزائر مجددا إلى صندوق النقد الدولي من أجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، بغيت إيجاد التوازنات على المستوى الكلي وعليه اتفقت الجزائر مع الصندوق على بعض الإجراءات التي يمكن تلخيصها فيما يلي³:

1 عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص: 168.

2 مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار الهومة، الجزائر، 2008، ص: 110-111.

3 مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص: 112، 113.

- ✓ إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والإستقلالية المالية للبنك المركزي، حيث قامت الجزائر بإدخال بعض التغيرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.
- ✓ تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الإعتبار للدينار الجزائري.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع الصادرات النفط.
- ✓ تشجيع أنواع الإدخار والتخفيض من الإستهلاك.
- ✓ تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع واسعة الإستهلاك، بتقليل الإعانات، حيث قامت الجزائر بتحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي خاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة والكمالية.
- ✓ إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة.
- ومن خلال هذه المدة تحققت النتائج التالية¹:

- استقرار في المديونية الخارجية المرتفعة أصلاً، حيث انتقلت من 28,379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع خدمة المديونية من 73,9% سنة 1991 إلى 76,5% سنة 1992.
- بلغ رصيد الميزانية 14 مليار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة وإلى ارتفاع الإيرادات.
- تسجيل فائض في الميزان التجاري بلغ 4.70 مليار دولار حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار والواردات 8.03 مليارات دولار.

لكن ابتداء من 1992 عرفت الإصلاحات تعثراً مفاجئاً كان له الأثر البالغ في عودة الإختلالات للمتغيرات الكلية، وذلك نتيجة اعتماد الحكومة على سياسة مالية توسعية تتنافى مع مسار الإصلاح، حيث قامت بزيادة الإستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، بسبب الدعم الحكومي للسلع الإستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1992-1993، مما أدى بالدولة إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة، وهذا تسبب في تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21,2% ومسبباً ذلك ارتفاع في معدل التضخم، وهذا الأخير الذي سجل في سنة 1989 معدل قدره 9,3% ليرتفع سنة 1990 إلى 17.9 ثم ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31.7% وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب.

3- برنامج التصحيح الهيكلي خلال الفترة 1994-1998:

بعد فشل الإنفاقتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وذلك تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية من ناحية والأزمة الأمنية والسياسية من ناحية أخرى، جعل السلطات الجزائرية تلجأ مرغمة إلى الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الإنفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد على مرحلتين:

1 مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل: التجارة الجزائرية، دار الحامد، الأردن، 2009، ص: 134.

3-1 مرحلة التثبيت الهيكلي 1994-1995:

من خلالها عملت الجزائر على تحقيق الأهداف التالية¹:

- القضاء على العجز الموازنة العمومية أو على الأقل تخفيضها عن طريق ترشيد الإنفاق العام.
- تخفيض الدعم الموجه للأسعار وتثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي، إصلاح هيكل الإيرادات العمومية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين طرق تحصيل الضرائب.
- إصلاح السياسة النقدية ومراجعة سعر صرف الدينار الجزائري للوصول إلى قيمته الحقيقية، حيث تم تخفيض قيمته 40.17 % في سنة 1994، وكذا الحد من التضخم النقدي عن طريق التحكم في معدل نمو الكتلة النقدية وتحرير أسعار الفائدة الإسمية.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق اللجوء إلى التمويل الخارجي مع إعادة الجدولة لكل الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج.
- تحرير التجارة الخارجية وإلغاء كل المعوقات التي تحول دون قيام الخواص بعملية التصدير أو الإستيراد.

3-2 مرحلة التعديل الهيكلي 1995-1998:

جاء هذا البرنامج إثراء البرنامج الأول مباشرة، وكان البرنامج المشروط المسمى ببرنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي يحتوي على إجراءات تتم وتعمق أسس الاستقرار الاقتصادي، كذا تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمومية - عموما - ومواصلة وتعميق التحرير الاقتصادي وفي الوقت نفسه العمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وتمثلت المحاور الكبرى للبرنامج فيما يلي²:

- ✓ إنشاء سوق ما بين البنوك بالعملة الصعبة وإنشاء مكاتب الصرف.
- ✓ تخفيف الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد أقصى.
- ✓ تحرير الأسعار وإعادة إصلاح نظام دعم الأسعار الزراعية.
- ✓ ترشيد الإنفاق العام والتركيز على تقليص الأجور.
- ✓ الحد من الزيادة قيمة الدينار.
- ✓ إنشاء الصندوق الوطني لتشغيل الشباب بالتعاون مع الصندوق والبنك الدولي، وكذا تدعيم نشاط نظام التأمين على البطالة، والتقاعد المبكر.
- ✓ رفع الدعم نهائيا على أسعار الحبوب، الحليب وإصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية.

حيث تعتبر مجموعة البنود والإجراءات المذكورة أعلاه مكملة لبرنامج التثبيت الأول، ويتطلب أيضا هنا إتباع إجراءات أخرى لتعميق الإصلاح والتي من شأنها أن تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، أهمها مايلي:

1 بلحروز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

2 عبد السلام مخلوي، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية"، أفريل، 2004، جامعة بشار-الجزائر-، ص: 16.

✓ إتباع سياسة مالية تقشفية صارمة من أجل تحقيق فائض في الرصيد العام.

✓ إتباع سياسة نقدية صارمة من أجل مواصلة الضغط على التضخم وتحفيز الأعوان الاقتصاديين على رفع مدخراتهم.

✓ إصلاح القطاع العام وتطوير التجارة الخارجية.

✓ إعادة هيكلة نظام الحماية الاجتماعية بالنسبة للطبقات المحرومة.

نتج عن هذا البرنامج الإصلاحي الموسع المعروف برنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي ومن المفيد أن نشير إلى أن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية لم يعتمد فقط على حسن تنفيذ برنامج التعديل وإنما يعود أيضا إلى تحسين أسعار النفط والتحسين في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملة الأخرى.

بعد إنتهاء فترة العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات المالية الدولية سنة 1998، تميزت الوضعية الاقتصادية الجزائرية بشئ من التناقض فمن جهة هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، احتياطي الصرف، معدلات التضخم، ومن جهة أخرى نجد أن هناك تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة، وأمام هذا الواقع اتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحى جديدا في سير السياسة الاقتصادية بإتباع سياسة مالية تركز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، سياسة تستند على الفكر الكينزي الذي يركز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط وإنعاشه، وقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة دور هام في إتباع هذه السياسة التي كان لها على غرار البعد الاقتصادي بعد اجتماعيا كبيرا، خصوصا وأن الفترة السابقة شهدت تزايدا كبيرا في الوضع الاجتماعي على غرار الوضع الاقتصادي، بحيث تراوح متوسط معدل البطالة خلال الفترة 1995-2000 في حدود 28% بشكل يعكس الوضعية الصعبة التي كان عليها النشاط الاقتصادي في الجزائر.

ثالثا: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي:

وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي للدعم النمو للفترة 2005-2009.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004:

أقر هذا البرنامج في أفريل 2001، وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بسبب متفاوتة، بلغت قيمتها الإجمالية 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، حيث خصصت معظمها للهياكل القاعدية والتشغيل والتنمية الريفية.

2-برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصاً مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة، واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار¹. مع العلم أن هذا البرنامج بعد إقراره فإنه تدعم برنامجين خاصين، أحدهما رصد بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج² وبصفة عامة كان يهدف هذا البرنامج الموجه للقطاعات إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان، تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير تكنولوجيات الاتصال.

رابعاً: برنامج التنمية الخماسي وتوطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2019:

1-الاقتصاد الجزائري خلال المخطط الخماسي للفترة 2010-2014:

هو برنامج إرساء النمو الاقتصادي، حيث خصص له غلاف مالي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصص له حتى الآن والمقدر بحوالي 21214 مليار دج ما يعادل حوالي 286 مليار دولار أمريكي وهو يشمل شقين³:

❖ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

❖ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

كما ركز هذا البرنامج على قطاع التنمية البشرية، بحيث خصص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية بالإضافة يسعى هذا البرنامج القضاء على البطالة وتحسين إطار الإستثمار ومحيطه ومواصلة التحديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي وتثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية وتحسين العيش في المناطق الريفية وتثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

2-الاقتصاد الجزائري خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية 2015، وتم فتح حساب 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019 وتتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي⁴:

✓ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات

1 محمد سلامة، كرم بودخدخ، أثر التوسع في النفقات العامة على معدلات البطالة في الجزائر 2001-2009، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "، جامعة المسيلة -الجزائر-، نوفمبر 2011، ص: 11.

2 Word bank: a puplic expenditure review ,report N°36270 vol1, 2007, p: 2.

3 بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

4 مسعودي كركيا، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017، ص: 221.

الفصل الثاني: دراسة قياسية للأثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام

السكن التريبة، التكوين الصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والغاز والكهرباء..... إلخ، وترشيد التحويلات الإجتماعية و دعم الطبقات المحرومة العاملة.

✓ بلوغ نمو قوى للناتج المحلي الخام بمستوى نمو سنوي قدره 7 % مع حلول سنة 2019.

✓ إيلاء الإهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات والإهتمام بالتنمية الفلاحية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.

✓ إستحداث مناصب الشغل ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الإستثمار الذي تنبثق عنه الثروة ومناصب الشغل.

✓ الإهتمام والعناية خاصة بتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية الإطارات واليد العاملة المؤهلة ولكن مع حلول 2015 استمر انخفاض سعر البترول وللأجل تدارك الوضع الاقتصادي، بادرت السلطات في تبني عدة إجراءات المهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم غلق حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج الذي يعطي صورة انخفاض تمويل برنامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية 2017-2019 وقد تم تجميد كل العمليات التي تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الاجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الاهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

من خلال البرامج السابقة نستخلص أنه هناك هشاشة في مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي المحققة خلال 2001 إلى غاية 2017 بالرغم من الوفرة المالية بدليل تراجع هذه المؤشرات كانعكاس مباشر لتراجع سعر البترول في الأسواق الدولية .

الفصل الثاني: دراسة قياسية للأثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام

المطلب الثاني: تحليل تطور متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة 1990-2017:

يستدعي دراسة تحليل متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام، وذلك بتعريف المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية المستقلة (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة وميزان المدفوعات) والمتغير التابع وهو الإنفاق العام.

جدول رقم (01-02): تحديد وتعريف متغيرات الدراسة

المتغيرات	الرمز	الاسم	التعريف
المتغير المستقل	Cro	النمو الاقتصادي	وهو حدوث زيادة المستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي ¹
	Inf	التضخم	هو حالة عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيه الأسعار إلى الارتفاع بصورة متواصلة ²
	Cho	البطالة	يعني التعطل (التوقف) الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج ³
	Bip	ميزان المدفوعات	وهو عبارة عن سجل لجل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير مقيمين فيها وذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة واحدة ⁴
المتغير التابع	DEPENSE	الإنفاق العام	النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة ⁵

المصدر: من إعداد الطالبتين

أولا: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر

1- تقسيم النفقات العامة في الجزائر

قسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة استنادا إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 بقوانين المالية المعدل والمتمم إلى:

1-1 نفقات التسيير ونفقات الإستثمار: تمثل نفقات التسيير في شكل إعتمادات ضمن ميزانية الدولة بهدف التكفل بالنفقات العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية⁶، وهي تمثل مجموع المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية طبقا لقانون المالية لسنة معينة⁷ والمتكونة من النفقات ضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية وتشمل رواتب وأجور الموظفين ونفقات صيانة.

1 محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجح، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، 2007، مصر، ص: 73.

2 أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2002، ص: 312.

3 الزباني خالد والرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 162.

4 محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المهمل، لبنان، الطبعة الأولى، 1988، ص: 85.

5 عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد العالمي، منشورات الدار الجامعية، دمشق، 1987، ص: 243.

6 المدة 05 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 أوت 1990

7 عمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة وفقا لتطورات الراهنة، دار الهومة للنشر بوزريعة الجزائر، 2005، ص: 46.

وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي¹:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

- تخصيصات السلطة العمومية.

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

- التدخلات العمومية.

أما بالنسبة لنفقات الإستثمار ونفقات التجهيزات العمومية والبند الثاني من النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة وتكون على شكل رخص برامج وتنفيذ بإعتمادات الدفع، وتشمل اعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يتم التصرف فيها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الإلتزامات المسطرة ضمن رخص البرامج المطبقة،² حيث تنقسم هذه حسب خطة الإنمائية السنوية للدولة وتظهر في الجدول الملحق لقانون المالية السنوي حسب القطاعات و تنفرع إلى ثلاثة أبواب:

- الإستثمارات المنفذة من طرف الدولة.

- إعانات الدولة الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- النفقات الأخرى برأسمال.

1-2 نفقات المصالح والنفقات التحويلية: تهدف نفقات المصالح إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة

للإدارة، أما النفقات التحويلية فهي تؤدي بدون مقابل مباشر، وتمثل نوعا من العدالة في توزيع الدخل القومي فقد أقر المفهوم الحديث للدولة بالوظيفة الاجتماعية للهيئات العمومية كمنح للأشخاص المسنين والمنح العائلية وتعويضات الضمان الإجتماعي.

2- تحليل تطور الإنفاق العام وهيكلته في الجزائر 1990-2017:

يعكس تطور الإنفاق العام في الجزائر بمختلف بنوده لتطور مسؤولية الدولة من تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفيره من شروط صحية للتنمية الاقتصادية والعدالة الإجتماعية.

1 المادة 24 من قانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقانون المالية
2 المادة 06 من القانون رقم 90-421 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بقانون المحاسبة العمومية

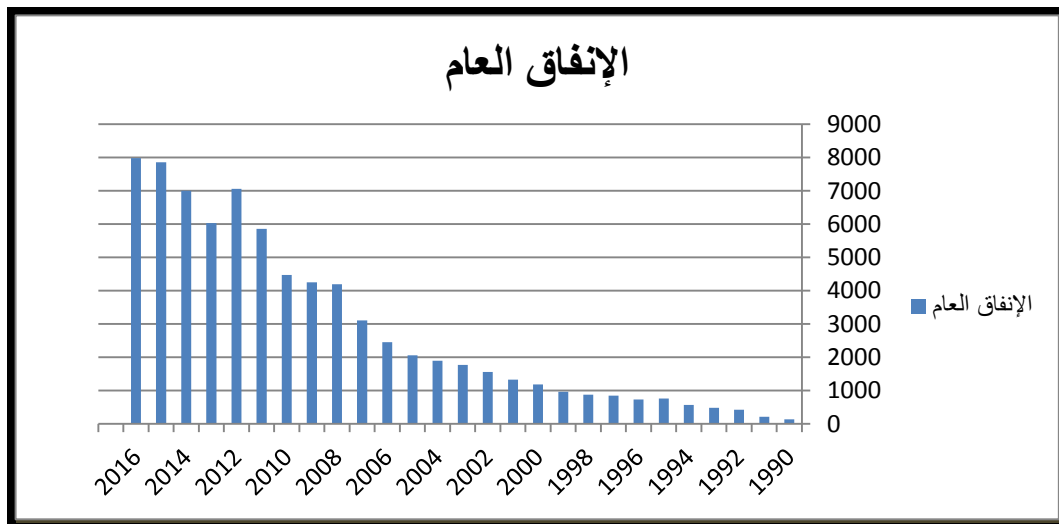
جدول رقم (02-02): تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الإنفاق العام	136.5	212.1	420.1	476.6	566.3	759.6	724.6
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإنفاق العام	845.1	875.7	961.7	1178.1	1321.0	1550.6	1766.2
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنفاق العام	1891.8	2052.0	2453.0	3108.2	4191.0	4246.3	4466.9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإنفاق العام	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7984.2	6883.2

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، قانون المالية لسنوات من 2010 إلى 2014

الشكل رقم (02-01): تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2017.



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (02-02)

قمنا بتقسيم مرحلة تحليل تطور الإنفاق العام إلى:

❖ **المرحلة الأولى الممتدة من 1990 إلى 1995:** وهي مرحلة إتفاقات الإستعداد الإنمائي، حيث أن تزايد الإنفاق الحكومي يكون بشكل كبير حيث تضاعف ثلاث مرات في هذه الفترة بلغ أقصى حد له سنة 1995 سجل ما يقارب 769.6 مليار دج ويرجع إلى تزايد نسب الإنفاق على الرواتب والأجور وإلى تسديد المديونية العمومية.

❖ **المرحلة الثانية الممتدة من 1996 إلى 2000:** نلاحظ في هذه المرحلة انخفاض تزايد الإنفاق الحكومي من الشكل السابق هذا راجع أساسا إلى البرنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل الصندوق النقد الدولي الذي فرض شروط تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

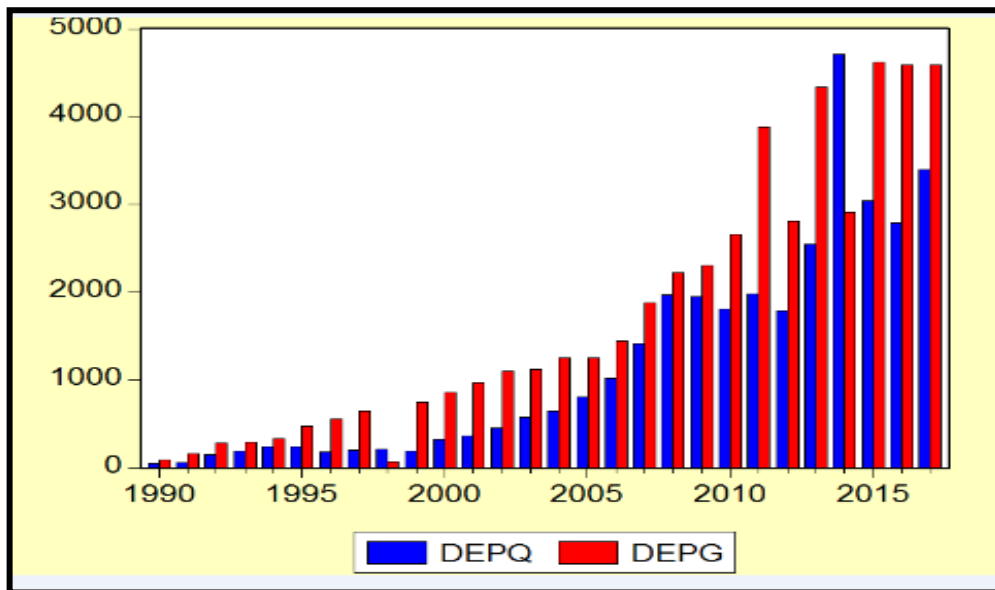
❖ المرحلة الثالثة الممتدة من 2001 إلى 2009: شهدت هذه المرحلة ارتفاعا ملحوظا في زيادة الإنفاق العام ويرجع ذلك إلى تنفيذ برنامجين لدعم النمو الاقتصادي، عرفا بإعتمادهما على ميزانية مالية كبيرة في ظل سياسة مالية توسعية هدف من خلالها إلى تحسين معدل النمو الاقتصادي والحد من البطالة.

❖ المرحلة الرابعة الممتدة من 2010 إلى 2017: نلاحظ في سنوات 2010، 2011 و 2012 الجزائر كانت تعيش في البحبوحة والرفاه الاقتصادي نتيجة ارتفاع اسعار المحروقات مما انعكس على تزايد حجم النفقات العامة مما أدى بذلك إلى كسب مقاعد ومكانة لدى صندوق النقد الدولي، واستمرت النفقات في الارتفاع وهذه النسب المتزايدة في عمومها تتناسب مع تبني الحكومة للمخطط الخماسي لتنمية الإستثمارات العمومية، وقد استمر المنحنى التصاعدي للإنفاق خلال 2015 وهذا بالرغم من بؤادر الأزمة في أسعار البترول بدأ من السداسي الثاني لسنة 2014.

أما فيما يخص نفقات 2016-2017 فقد عرفت تراجع وهذا نتيجة لإجراءات تقشفية المتضمنة في قانون المالية لهذه السنوات.

تحليل هيكلية تطور الإنفاق العام في الجزائر (نفقات التجهيز والتسيير) خلال الفترة 1990-2017

الشكل رقم (02-02): تطور نفقات التجهيز والتسيير في الجزائر للفترة من 1990 إلى 2017



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الملحق رقم: 2.

يتضح لنا من خلال المنحنى البياني السابق أنه خلال فترة الإصلاحات الهيكلية زادت حصة نفقات التسيير كنسبة من الإنفاق الحكومي الكلي، حيث نلاحظ أن هناك زيادة من سنة 1994 إلى غاية 1999 وفي المقابل فقد انخفضت حصة نفقات التجهيز وهذا راجعا أساسا إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي الذي فرض شروطه وتهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال امام القطاع الخاص، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق العام في الجزائر، وابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2014 عرف هذا الأخير تغيرا ملحوظ لصالح نفقات التجهيز وهذا مع ارتفاع معدل النمو الإنفاق الحكومي، وبمقابل انخفضت نفقات التسيير أي يتم

الفصل الثاني: دراسة قياسية للأثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام

استهلاكها كليا على عكس نفقات التجهيز، ويرجع ذلك إلى محدودية الطاقة الإستيعابية، وبعد فترة الإصلاحات الهيكلية التي عرفت انخفاضاً في نفقات التجهيز عاد الارتفاع بمعدل أكثر من نفقات التسيير وذلك بسبب تنفيذ المشاريع البنية التحتية والمشاريع الأخرى التي تمت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، نلاحظ أن هناك ارتفاع لنفقات التجهيز في السنوات 2005-2009 وهو ما يصادف تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، إلا أنها عادت للانخفاض بدءاً من 2010 لتستقر عند مستوى 35 % في المتوسط مجموع نفقات العامة وفي المقال اتجاه تصاعدي لمنحى لنفقات التجهيز، وفيما يتعلق بالنفقات التسيير فقد شكلت دوما الحصة الأكبر في مجموع النفقات كونها تشمل أساساً التحويلات الأجور التي عرفت زيادات معتبرة في سنوات 2011-2012 وبأثر رجعي منذ 2008 أدت الزيادات في النفقات الجارية إلى رفع نسبتها في الناتج الداخلي الخام وعموماً أدى الإنفاق العام إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح عدة فئات من خلال ارتفاع الأجور التي فاقت معدلاتها نمو الإنتاج، كما حقق تحسناً في المستوى المعيشي لسكان استمرت النفقات في الارتفاع وهذه النسب المتزايدة في عمومها تتناسب مع تبني الحكومة للمخطط الخماسي لتنمية الإستثمارات العمومية، وقد استمر المنحى التصاعدي للإنفاق خلال 2015 وهذا بالرغم من بؤادر الأزمة في أسعار البترول بدأ من السادسي الثاني لسنة 2014، أما فيما يخص نفقات 2016-2017 فقد عرفت تراجع وهذا نتيجة لإجراءات تقشفية المتضمنة في قانون المالية لهذه السنوات.

ثانياً: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

يمثل النمو الاقتصادي في العالم هدف مهم تسعى جميع الدول لتحقيقه والبحث عن الوسائل والطرق والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، ويعتبر من المؤشرات الأساسية التي تدل على الاستقرار الاقتصادي والجدول التالي بين تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

جدول رقم (02-03): تطور المعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2017،

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل النمو	0.8	1.2-	1.6	2.1-	0.9-	3.8	3.8
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل النمو	1.1	5.1	3.2	2.2	2.6	4.7	6.9
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو	5.2	5.1	3.6	4.8	2.4	2.1	2.1
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو	2.8	2.3	2.8	2.4	0.8	3.4	1.4

من إعداد الطالبين:

الديوان-

الوطني للإحصاء.

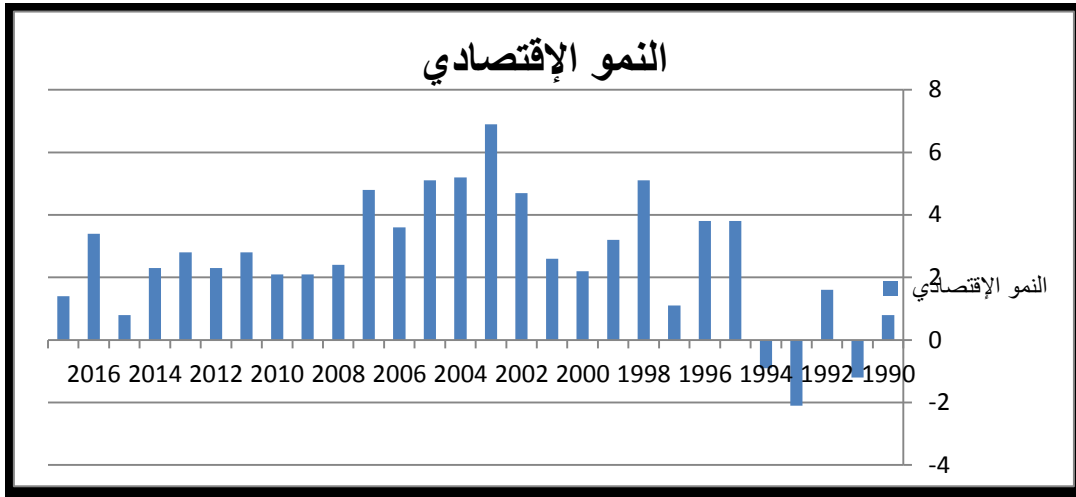
- بنك الجزائر التطور الاقتصادي النقدي السنوي 2006، أكتوبر 2007 ص: 97.

المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي سنوات 2001-2002-2003-2004

- بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص: 07.

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مؤشر ضمان، ضمان لجاذبية الإستثمار، 2017.

الشكل رقم (02-03): تطور المعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2017



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (02-03)

❖ المرحلة الأولى الممتدة من 1990 إلى سنة 1994:

لقد عرفت الجزائر في هذه الفترة معدلات سالبة وذلك راجع إلى مخلفات الأزمة التي خصصت بالاقتصاد الجزائري لسنة 1986، كمأن هذه المرحلة تمثل انتقال الاقتصاد الجزائري إلى الاقتصاد السوق وترجم هذا الانتقال بتدهور معدلات النمو الاقتصادي.

❖ المرحلة الثانية الممتدة من 1995 إلى 2001:

شهدت هذه المرحلة نمو اقتصاديا متذبذبا حيث مع بداية 1995 سجل النمو الاقتصادي معدل 3.8 % لينخفض بعدها إلى معدل 11 % سنة 1997 ليشهد قفزة بمعدل 5.1 % سنة 1998 وهذا نتيجة انطلاق قطاع الصناعة والموسم الفلاحي الجيد في تلك السنة ليعاود الانخفاض بعدها وهي معدلات نمو متذبذبة وهذا راجع أساسا إلى البرنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي ونقص الإستثمارات الجزائرية في هذه الفترة¹.

❖ المرحلة الثالثة الممتدة من 2002 إلى 2007:

مع بداية سنة 2002 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظ ثم إنتقال إلى 6.9 % سنة 2003 وهو أكبر معدل نمو وصلت له الجزائر خلال هذه الفترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا راجع إلى ارتفاع المتواصل للأسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث ظل قطاع النفط مهيمن على اقتصاد الجزائري.

ثالثا: تحليل تطور البطالة في الجزائر الممتدة 1990 إلى 2017:

شهدت الجزائر في فترة السبعينات، الثمانينات والتسعينات تزايد حجم القوى العاملة أي تضاعف خلال 20 سنة والسبب يعود إلى ارتفاع معدل النمو السكاني مما نتج عنه ارتفاع عدد عاطلين عن العمل نتيجة الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عاشها الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى الآثار السلبية على سوق العمل التي خلفها برنامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع صندوق النقد الدولي، وتميزت أيضا هذه المرحلة بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة.

1 عدة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

جدول رقم (02-04): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال 1990-2017،

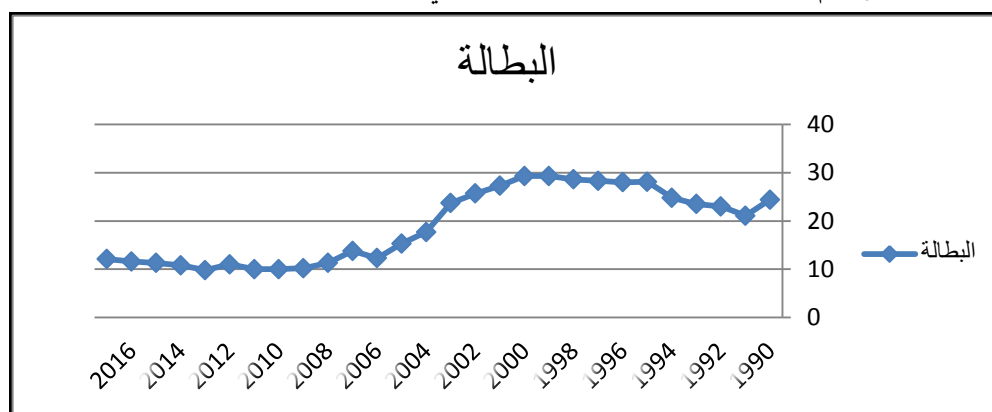
الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل البطالة	24.4	21.1	23	23.5	24.8	28.1	28
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل البطالة	28.3	28.6	29.3	29.3	27.3	27.7	23.7
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	10	11	9.8	10.8	11.3	11.6	12.1

المصدر: من إعداد الطالبتين إسناد على بيانات:

- الديوان الوطني للإحصاء ONS تم التصفح الموقع www.ons.dz التوقيت 10 يوم 15.04.2018
- تقارير بنك الجزائر سنة 2010-2016 تم التصفح الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> في يوم 15.04.2018 التوقيت 10:30
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مؤشر ضمان، ضمان لجاذبية الإستثمار، 2017

شكل رقم (02-04): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال 1990-2017



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (02-04)

والتي نلاحظ من خلال المنحني البياني تراجعت من 27.3 في سنة 2001 إلى 10% في سنة 2011 إلا أن معدلات البطالة في الجزائر تبقى عند مستويات مرتفعة وخاصة بين فئة الشباب وفئة حاملي الشهادات الجامعية. إلا أن الجزائر شهدت خلال فترة 2001 إلى غاية 2014 تطور في معدل البطالة وفق لبرامج المسطرة والمتمثلة في الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي من أجل القضاء على ظاهرة البطالة وذلك عن طريق خلق مناصب شغل جديدة فقد سجلت الجزائر خلال هذه الفترة إنخفاض محسوسا في معدل البطالة والذي قدر بـ 27.3 سنة 2001 مقابل 10.8 سنة 2014 ويعود سبب هذا الإنخفاض إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي وقسمت هذه البرامج إلى فترات التالية:

- ❖ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: وكان لهذا البرنامج أثر إيجابيا على سوق العمل مما أدى إلى تقليص حجم البطالة في سوق العمل وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل.

❖ برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2006 نلاحظ في هذه الفترة تراجع معدلات البطالة بنسب كبيرة وهذا راجع لظهور الأزمة العالمية ليعود معدل في التناقص خلال فترتي 2008-2009 وهذا التناقص نتيجة علاج مشاكل الأزمة وتوفير مناصب جديدة.

برنامج التنمية الخماسي 2010-2014: هذه الفترة يتخللها ثبات نسبي في معدلات البطالة خلال 2010 و2011 حيث بلغ معدل البطالة إلى 10%، أما في سنة 2012 فقد وصل إلى نسبة 11%، ثم تراجع سنة 2013 ليصل 9.8%، كما نلاحظ أنه في سنة 2014 ارتفع بنسبة طفيفة ليبلغ 10.8%، وفي فترة 2016-2017، بمعنى خارج هذا البرنامج نلاحظ ارتفاع معدل البطالة من 11.3% ليصل إلى 12.1% وهذا راجع لإنخفاض أسعار البترول مما أثر على المداخيل والعوائد البترولية والذي ينعكس بدوره على الرفاه الاقتصادي مما جعل الاقتصاد الجزائري في حالة تقشفية، ومن التحليل يمكن تفسير سبب ظاهرة البطالة في الجزائر إلى عدة أسباب¹:

❖ ارتفاع معدل النمو السكاني في الفترات السبعينات، الثمانينات والتسعينات مما حدث ضغط كبير على سوق الشغل.

❖ الآثار السلبية برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي على سوق الشغل (حل المؤسسات، تقليص الوظائف الحكومية) من أجل تقليص النفقات العامة.

❖ ارتفاع حجم الفئة النشطة خاصة في السنوات الأخيرة كزيادة مساهمة المرأة لها.

❖ إنتشار التعليم وارتفاع عدد المتخرجين.

❖ ضعف القطاع الخاص في إستيعاب جزء مهم في عرض اليد العاملة مقارنة بالدول المتقدمة.

رابعاً: تحليل تطور معدل التضخم

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي تحدد بطريقة إدارية حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشغل بالكفاءة المتعارف عليها دولياً، وهو ما إنعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري كمأن العرض الكلي لم يكن قادر على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي مما تولد عنه ضغوط تضخمية والجدول التالي يوضح تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2017

1 ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص ص: 206-207.

جدول رقم (02-05): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2017

الوحدة: %

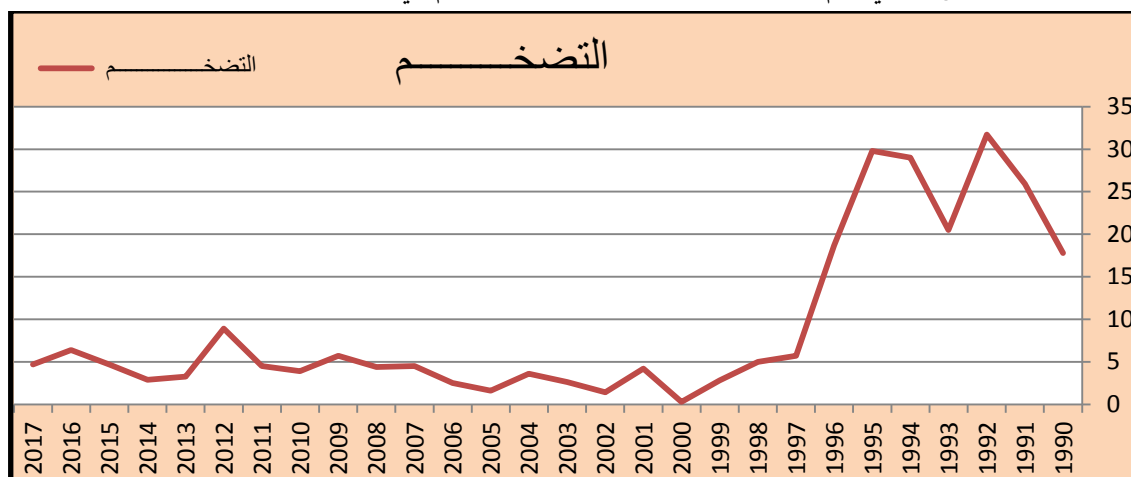
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل التضخم	17.8	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	5.7	5	2.8	0.3	4.2	1.4	2.6
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	3.6	1.6	2.5	4.5	4.4	5.7	3.9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	4.5	8.9	3.26	2.9	4.7	6.4	4.8

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على

– الديوان الوطني للإحصاء ONS

– المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مؤشر ضمان، ضمان لجاذبية الإستثمار، 2017

الشكل البياني رقم: (02-05): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2017.



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (02-05)

حيث قسمنا مرحلة الدراسة إلى أربعة أقسام:

❖ **المرحلة الأولى من سنة 1990 إلى سنة 1995:** حيث تم في هذه المرحلة تنفيذ ثلاث برامج للاستقرار، والتثبيت الاقتصادي، وشهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة مستويات مرتفعة جدا حيث انتقلت من 17.8 سنة 1990 إلى 31.7 سنة 1992 تم وصلت في سنة 1995 إلى 29.8 وسبب في ذلك يعود إلى أن البرنامج الاستقرار المطبقة إنطوت على سياسات صارمة للإدارة الطلب الكلي وإجراء تخفيض كبير في قيمة العملة وقيام الحكومة بتحرير الجزائر للأسعار لاسيما منذ إتخاذ التدابير حذف الدعم المالي للمعظم المواد الأساسية التي كانت تنفذ من دعم الخزينة وصدور قانون تحرير الأسعار 1989.

❖ **المرحلة الثانية من 1996 إلى غاية 2000:** انخفض معدل التضخم في هذه الفترة من 29.8 إلى سنة 1995 إلى 0.3 % في سنة 2000 وهذا راجع إلى سياسات المالية والنقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر، مما يعني أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يؤتي ثماره حيث أن الهدف الأساسي من هذا

الإصلاح الهيكلي هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري¹ عن طريق تخفيض حجم الطلب الكلي.

❖ **المرحلة الثالثة من 2001 إلى غاية 2009:** شهدت هذه الفترة ارتفاع محسوس في معدل التضخم حيث بلغ 4.2 % سنة 2001 جراء نمو احتياطات وارتفاع كتلة الأجور انطلاق من برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم سجل سنة 2002 معدل 1.4 % ويعود ذلك لتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ثم تراوح ما بين الفترة 2003 و2008 بين 1.6 % و 4.5 % كحد أقصى ليرتفع سنة 2009 إلى 5.7 % بفعل توسع في سياسة الإنفاق العام وإنطلاق البرنامج دعم النمو الاقتصادي².

❖ **المرحلة الرابعة ما بين 2010 - 2017:** كانت معدلات التضخم متذبذبة في هذه المرحلة حيث عرف معدل التضخم إنخفاضا إلى 3.9 % في سنة 2010 نتيجة لتباطؤ الملحوظ في وتيرة ارتفاع الأسعار المسجلة لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية وما لبث أن عاودا الارتفاع سنة 2012 ليصل إلى معدل 8.9 % وهو أعلى معدل على مدار 15 سنة وهذا المؤشر خطير جدا على الاستقرار النقدي، كما أن دلالة على ضعف التنمية الاقتصادية من منظور القوة الشرائية ولكن ما عرف معدل التضخم تباطؤ سنة 2014 مسجلا معدل 2.9 % وهو ما يمثل مكسب للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في هذا الطرف المتميز بإنخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض أسعار البترول وهو ما يجعل الصعوبات المالية للجزائر أصعب ليعاود الارتفاع سنة 2016 مسجلا 6.4 % ويبدو هذا الارتفاع في التضخم راجعا إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور كتلة النقدية M2، تدهور معدل الصرف، ارتفاع المنتجات الأساسية المستوردة، بل هو راجع إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهنية في معظم أسواق السلع الاستهلاكية)³.

خامسا: تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر 1990 إلى 2017:

لقد عرفت الجزائر انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في سلسلة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين وعزمها لإنهاء نظام اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي إلى تغيرات في الأداء الاقتصادي الجزائري من شأنها التأثير على وضعية ميزان المدفوعات والجدول التالي يوضح تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2017.

1 وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 243

2 أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2012، ص: 299

33 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص: 08

جدول رقم (02-06): تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2017

الوحدة: %

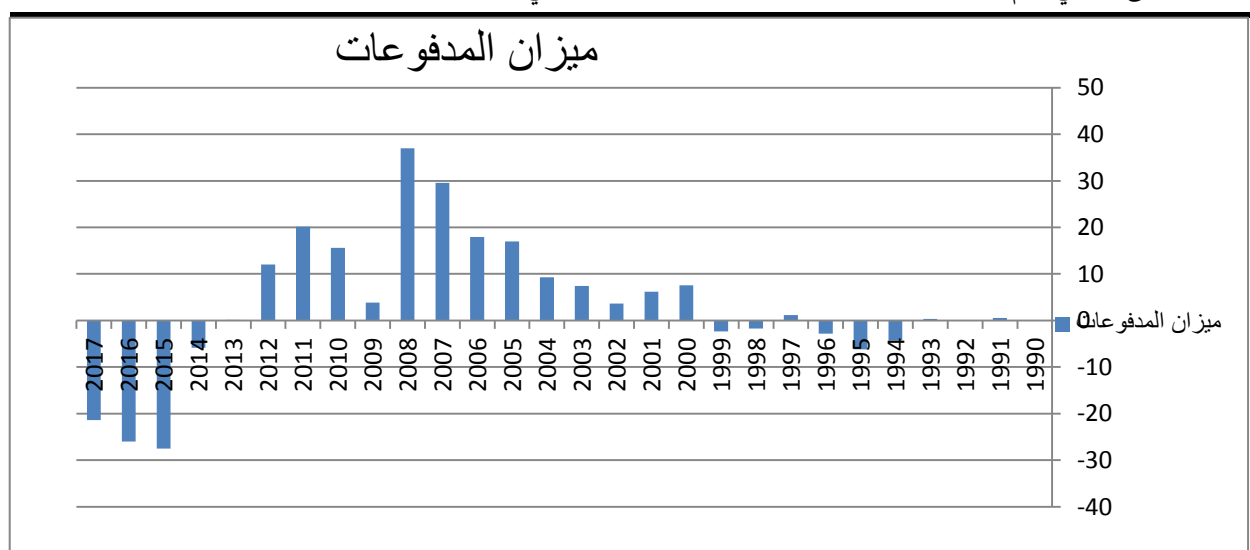
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
رصيد ميزان مدفوعات	0.084	0.529	0.067	0.302	4.3-	6.2-	2.08-
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
رصيد ميزان مدفوعات	1.16	1.74-	2.38-	7.57	6.19	3.65	7.44
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد ميزان مدفوعات	9.25	16.95	17.93	29.55	36.99	3.86	15.58
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد ميزان مدفوعات	20.14	12.01	0.13	5.88-	27.54-	26.03-	21.4-

المصدر: من اعداد الطالبين استنادا إلى:

- الديوان الوطني للإحصاء ONS

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإيثمان الصادرات، مؤشر ضمان، ضمان لجاذبية الإستثمار، 2017

المنحنى البياني رقم (02-06): تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2017،



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (02-06)

من خلال المنحنى البياني يمكننا تقسيم تطور وضعية ميزان المدفوعات إلى ثلاث مراحل وهي:

❖ **المرحلة الاولى والممتدة من 1990-1999:** حيث عرف ميزان مدفوعات عجزا مزمنا في أغلب السنوات ويرجع ذلك أساسا الى العجز حساب رأس المال المشكل السابق، وقد شهدت سنة 1995 أكبر سنة عجز في ميزان المدفوعات وذلك راجع إلى ارتفاع أقساط المديونية وشلل الاقتصاد الوطني بعد خوصصة التي تهدفها تلك المرحلة¹.

❖ **المرحلة الثانية الممتدة من 2000 إلى 2011:** هناك تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري من سنة 2000 وتراجع هذه النتائج الجيدة إلى تحسن أسعار المحروقات في السوق الدولية، الذي أنجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008 وفي سنة

1 أحمد نصير، مرجع سبق ذكره، ص: 302.

2009، بنظر إلى تقليص القوي في إيرادات المحروقات الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73 مليار دولار مقارنة بسنة 2008 بصفته مثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر وتقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار لـ 36.99 مليار دولار في 2008 وترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما نتائج تسير حذر أمام محيط دولي لا يزال مربيا¹.

❖ **المرحلة الثالثة الممتدة من 2012-2017:** نلاحظ تدهور لميزان المدفوعات محققا عجزا له خلال فترة الدراسة مقدرا بـ 27.54 مليار دولار سنة 2015، ويرجع السبب في ذلك إلى أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما انعكس على العوائد البترولية للاقتصاد الجزائري، والذي يمثل أكثر من 95% فيه من صادرات المحروقات وزيادة الطلب المحلي، وهذا يفسر على السلع الخارجية نتيجة لعجز الجهاز الإنتاجي المحلي وهنا يفسر زيادة حجم الواردات، تراجع قيمة الدولار مما أدى إلى تحمل الاقتصاد الجزائري فاتورة تراجع عوائد الصادرات².

المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية

إن علم الاقتصاد القياسي يقوم على أربعة علوم اقتصادية ورياضية أساسية تأتي في مقدمتها النظرية الاقتصادية سواء في جانبها الجزئي أو الكلي ومن ثم الرياضيات فالأساليب الإحصائية، إذ يقوم الاقتصاد القياسي بترجمة الظواهر الاقتصادية اعتمادا على النظرية الاقتصادية في شكل صيغ رياضية قابلة للقياس، ليتم بعدها دراسة هذه النماذج الإحصائية (والتأكد من صحة فرضياتها باستخدام الأساليب الإحصائية)³.

أولا: مفهوم الاقتصاد القياسي ومنهج البحث في الاقتصاد القياسي

1- مفهوم الاقتصاد القياسي: إن أصل مصطلح الاقتصاد القياسي (econometrics) يوناني وهي كلمة مكونة من جزئين Economic أي اقتصادي و Metrics بمعنى قياس أي القياس الاقتصادي الذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية، وقد عرف الاقتصاد القياسي بالعلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي مستخدما النظرية الاقتصادية، الحقائق المعبر عنها بإحصائيات والأسلوب الإحصائي⁴ وبعبارة أدق فهو "أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية، الرياضيات والإحصاء للوصول إلى هدفه الخاص بإختبار الفروض، التقدير ومن ثم التنبؤ بالظاهرة الاقتصادية"⁵.

كما يمكن اعتبار الاقتصاد القياسي وسيلة عرض أو دراسة في يد الاقتصادي تسمح له بتأكيد أو نفي صحة الفرضيات النظرية للنماذج النظرية التي تصف الظواهر الاقتصادية⁶.

1 جيلة الجوزي، اسس الاقتصاد الدولي: النظرية والممارسات منشورات، دار اسامه للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013، ص: 232

2 محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للبرنامج الخماسي 2010-2014، بالمسيلة، الجزائر، مجلة الكلية للعلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، العدد 06، 2016 ص: 277، 278.

3 Ben Vogelvang: econometrics theory and application s with eviews: Addison Wesley: 2005: p: 05

4 محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2004، ص: 13

5 حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص: 18.

6 Régies bourbonnais: économétrie: 5 eme Edition: dunod: paris: 2004: p: 06.

ومما سبق نلاحظ أن كل التعاريف السابقة متشابهة ومتفقة على أن الاقتصاد القياسي هو ذلك العلم الذي يدمج بين النظرية الاقتصادية واستخدام الطرق الإحصائية والرياضيات للوصول إلى تقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية، أي أنه أداة إحصائية رياضية تسمح بمقابلة أو مواجهة النظرية الاقتصادية بالواقع الاقتصادي، اختبار الفرضيات، إجراء تنبؤات والعمل على قياس أثر الأحداث والواقع على المتغيرات الاقتصادية.

2: منهج البحث في الاقتصاد القياسي: يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل هي:

1-2- تعيين النموذج:

يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات محل الدراسة في صورة رياضية، حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، وتنطوي هذه المرحلة على الخطوات التالية¹:

- **تحديد متغيرات النموذج:** يمكن تحديد المتغيرات التي يحتويها النموذج عند دراسة ظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر عديدة، منها النظرية الاقتصادية، الدراسات القياسية في نفس المجال، المعلومات المتعلقة بالظاهرة.
- **تحديد الشكل الرياضي للنموذج:** يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها النموذج ودرجة خطية النموذج، ودرجة تجانس كل معادلة.
- **تحديد التوقعات القبلية:** إن تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معاملات العلاقة الاقتصادية محل القياس، أمر جد مهم لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعاملات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها.

2-2 تقدير معاملات النموذج.

بعد صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين، نقوم بتقدير معاملات النموذج، وذلك بالاعتماد على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وعلى تقنيات قياسية تستخدم في عملية القياس، وأثناء هذه المرحلة نقوم بما يلي²:

- تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج.
- اختيار طريقة القياس الملائمة، من بين الطرق الممكن استخدامها في عملية التقدير منها:

✓ طريقة المعادلة الواحدة.

✓ طريقة المعادلات الآنية.

1 Hamilton.D.j. "time series analysis" ,united kingdom: Princeton university press ,1994 ,p: 258.

2Philippe Deschamps « Cours D'économétrie », Université de Fribourg séminaire d'économétrie ,Suisse ,2004-2005 ,P: 189-194

2-3- تقييم معلمات النموذج.

بعد الانتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج، نقوم بتقييم المعلمات المقدرة، أي تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أومعنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية وهذا بالاعتماد على المعايير التالية:

- المعايير الاقتصادية: تتعلق بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، لأن النظرية الاقتصادية تضع قيوداً مسبقة على حجم وإشارة المعلمات، فإذا ما جاءت هذه المعلمات على عكس نما تقرر النظرية مسبقاً فإن هذا يمكن أن يكون مبرراً كافياً لرفض هذه المعلمات.

- المعايير الإحصائية: تهدف هذه المعايير إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، منها: اختبار *Student*، اختبار *Fischer*....

- المعايير القياسية: تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة مع الواقع، فإذا كانت هذه الافتراضات متوفرة في الواقع، فالمعلمات ستكتسب صفات معينة أهمها: عدم التحيز، الاتساق، أما إذا لم تتحقق هذه الافتراضات فالمعلمات المقدرة ستفقد بعض الصفات السابقة، بل ويؤدي إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها لقياس مدى الثقة في المعلمات المقدرة، منها: اختبارات الارتباط الذاتي، اختبارات الامتداد الخطي المتعدد، اختبارات ثبات التباين.

2-4- تقييم قدرة النموذج على التنبؤ.

من أهم أهداف القياس الاقتصادي التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل، ولذا يتعين اختبار قدرة النموذج القياسي على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض، فمن الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة ولكن لا يكون صالحاً للتنبؤ، فالتنبؤ قائم على أساس افتراض أن المستقبل القريب امتداد للماضي القريب، ولكن إذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية، فمن الممكن أن لا يكون النموذج قادراً على التنبؤ بهذه التغيرات، واختبار مقدرة النموذج على التنبؤ لابد من اختبار مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن، واختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة.

ثانياً: الانحدار الخطي المتعدد.

يوضح الانحدار الخطي المتعدد العلاقة بين متغير تابع ومجموعة من المتغيرات التفسيرية، هذا ما يعني أن أي تغير في المتغيرات التفسيرية يتبعها تغير في المتغير التابع.

وتشير خطية العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع إلى أن أثر المتغير التفسيري على المتغير التابع لا يختلف عن أثر متغير آخر، فيفترض أن جميع الأفراد يتصرفون بنفس الطريقة، أو أن تفضيلات الأفراد متماثلة، ونظراً لأن هذا الافتراض لا يمثل الحقيقة فإن استخدام الانحدار الخطي المتعدد ينطوي على وجود نوع من الخطأ في التقدير، ولذا فإننا ندخل في علاقة الانحدار حداً يعرف بالحد العشوائي ε_i .

تقديم النموذج.

• شكل النموذج:

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t \quad 1$$

تأخذ علاقة الانحدار الخطي المتعدد الشكل التالي: ¹

حيث: Y : شعاع مشاهدات المتغير التابع ($n \times 1$).

X : مصفوفة مشاهدات المتغيرات التفسيرية ($n \times (k+1)$).

β : شعاع المعاملات ($k \times 1$).

ε : شعاع الحد العشوائي ($n \times 1$).

فرضيات النموذج:

• الفرضيات الاحتمالية:

إن الطريقة المستعملة في تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي طريقة المربعات الصغرى العادية

"MCO"، ولهذا فإن هذه الفرضيات تتعلق بهذه الطريقة وكلها تدور حول طبيعة وشكل المتغير العشوائي، وهي: ²

$$E(\varepsilon_t) = 0$$

$$E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0 \quad \forall i \neq j$$

$$V(\varepsilon_t) = E(\varepsilon' \varepsilon) = \delta^2 I_n$$

$$\text{Cov}(x, \varepsilon) = 0$$

• فرضيات أخرى:

• المتغيرات Y و $x_1, x_2, \dots, x_k$ محددة بدون خطأ.

• أشعة المصفوفة X مستقلة، هذا ما يسمح بالتخلص من مشكل الامتداد الخطي وحساب $(X'X)^{-1}$.

• المصفوفة X مصفوفة غير عشوائية.

1. تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

يتم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية، التي تهدف إلى الحصول على

مقدرات $\hat{\beta}_1, \hat{\beta}_2, \dots, \hat{\beta}_k$ تعطي مجموع مربعات انحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية في أدنى قيمة له.

ليكن النموذج: $Y = X\beta + \varepsilon$ ، وتحت فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية نجد: ³

• النموذج المقدّر: $\hat{Y} = X\hat{\beta}$.

• انحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية: $e = Y - \hat{Y} = Y - X\hat{\beta}$.

• مجموع مربعات البواقي: $e'e = (Y - X\hat{\beta})' (Y - X\hat{\beta})$.

وكما هو معلوم أن طريقة المربعات الصغرى العادية تهدف إلى جعل $e'e$ في أدنى قيمة لها أي إيجاد

Mine'e

1 نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود.

2 Clement.E, Germain. J.M. "VAR et Prévisions conjoncturelles" annales d'economie et de statistique N.32, 1993

3 وليد لسماويل السينو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.

فنقوم بحساب المشتقات الجزئية لـ: $e'e$ بالنسبة إلى $\hat{\beta}_1, \hat{\beta}_2, \dots, \hat{\beta}_k$ ، ونجعلها مساوية للصفر.

- لدينا: $e'e = (Y - X\hat{\beta})'(Y - X\hat{\beta}) = Y'Y - Y'X\hat{\beta} - \hat{\beta}'X'Y + \hat{\beta}'X'X\hat{\beta}$

- ولدينا القيمتين: $Y'X\hat{\beta}$ و $\hat{\beta}'X'Y$ متساويتين فنجد: $e'e = Y'Y - 2\hat{\beta}'X'Y + \hat{\beta}'X'X\hat{\beta}$

- نقوم بإيجاد: $\frac{de'e}{d\hat{\beta}} = -2X'Y + 2X'X\hat{\beta} = 0 = -X'Y + X'X = 0$. $\frac{de'e}{d\hat{\beta}} = 0$

ومنه: $\hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'Y$

ملاحظة: $X'(Y - X\hat{\beta}) = X'e = 0 \Rightarrow X'Y - X'X\hat{\beta} = 0$ ، ومنه فإن: X و e متعامدة.

$$e = (Y - X\hat{\beta}) = Y - X(X'X)^{-1}X'Y = (I - X(X'X)^{-1}X')Y = MY$$

حيث: M مصفوفة متناظرة ومستقلة، أي: $M = M^2 = M^3 = \dots$ و $MX = 0$.
وتتميز مقدرات MCO بالخصائص التالية:¹

1- الأمل الرياضي:

$$E(\hat{\beta}) = E[(X'X)^{-1}X'Y] = E[(X'X)^{-1}X'(X\beta + \varepsilon)] = E[(X'X)^{-1}X'X\beta + (X'X)^{-1}X'\varepsilon] = \beta$$

ومنه $\hat{\beta}_{MCO}$ مقدر غير متحيز.

2- التباين:

$$V(\hat{\beta}_{MCO}) = E[(\hat{\beta} - E(\hat{\beta}))(\hat{\beta} - E(\hat{\beta}))'] = E[(\hat{\beta} - \beta)(\hat{\beta} - \beta)'] = E[(X'X)^{-1}X'\varepsilon\varepsilon'X(X'X)^{-1}]$$

$$= (X'X)^{-1}X'E(\varepsilon\varepsilon')X(X'X)^{-1} = \delta^2(X'X)^{-1}$$

هذه الخصائص تجعل من مقدر MCO أحسن مقدر خطي غير متحيز.

3- مقدر δ^2 :

لدينا: $e = MY = M(X\beta + \varepsilon) = MX\beta + M\varepsilon = M\varepsilon$

ولدينا: $e'e = (M\varepsilon)'(M\varepsilon) = \varepsilon'M'M\varepsilon = \varepsilon'M\varepsilon$

نقوم بحساب الأمل الرياضي لـ: $e'e$ فنجد:

$$E(e'e) = E(\varepsilon'M\varepsilon) = E(\text{trac}(\varepsilon M \varepsilon')) = E(\text{trac} M \varepsilon \varepsilon') = \text{trac} M (\varepsilon \varepsilon')$$

$$= \text{trac} M (\delta^2 I) = \delta^2 \text{trac} M$$

$$= \delta^2 [\text{trac} I_n - \text{trac} [X(X'X)^{-1}X']]$$

$$= \delta^2 [n - k]$$

من خلال هذه النتيجة نستنتج أن $e'e$ مقدر متحيز لـ: δ^2 .

إذن المقدّر غير المتحيز لـ: δ^2 هو $\hat{\delta}^2 = e'e / (n - k)$

1 محمد شيحي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار حامد، ط 01، ورقلة، الجزائر، 2011.

2. تقييم نموذج الانحدار الخطي:

يتم تقييم نموذج الانحدار الخطي باستعمال المعايير الثلاثة السابقة:

المعايير الاقتصادية: تتعلق بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، لأن النظرية الاقتصادية تضع قيوداً مسبقة على حجم وإشارة المعلمات، فإذا ما جاءت هذه المعلمات على عكس ما تقرره النظرية مسبقاً فإن هذا يمكن أن يكون مبرراً كافياً لرفض هذه المعلمات.

المعايير الإحصائية: تتمثل هذه المعايير فيما يلي: ¹

● معامل التحديد المتعدد: يشير هذا المعامل إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات التفسيرية المدرجة في دالة الانحدار المتعدد، ويمكن حسابه انطلاقاً من معادلة تحليل التباين التي تعطى بالشكل التالي:

$$(Y - \bar{Y})'(Y - \bar{Y}) = (\hat{Y} - \bar{Y})'(\hat{Y} - \bar{Y}) + (e - \bar{e})'(e - \bar{e})$$

$$\begin{aligned} y'y &= \hat{y}'\hat{y} + e'e \\ TSS &= ESS + RSS \end{aligned}$$

ومنه فمعامل التحديد يعطى بالشكل التالي: $R^2 = \frac{\hat{y}'\hat{y}}{y'y} = 1 - \frac{e'e}{y'y}$

إن مقياس معامل التحديد يتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية، ولهذا يمكن أن نصحح قيمة معامل التحديد عن طريق أخذ درجات الحرية في الحسبان عند حساب معامل التحديد، حيث أن درجة الحرية $(n - k)$ تقل مع زيادة عدد المتغيرات التفسيرية وثبات حجم العينة.

وتصبح قيمة معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$ كما يلي: $\bar{R}^2 = 1 - \frac{n-1}{n-k}(1 - R^2)$

تتراوح قيمة معامل التحديد بين الصفر والواحد، فإذا كان يساوي الواحد فهذا يعني المقدرة التفسيرية جيدة، وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى، أما إذا كان يساوي الصفر فهذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة، وأن جودة التوفيق عند حدها الأدنى.

● اختبارات المعنوية: تتمثل هذه الاختبارات فيما يلي: ²

اختبار ستودنت:

ليكن النموذج: $Y_t = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$

ولتكن $\hat{\beta}_1, \hat{\beta}_2, \dots, \hat{\beta}_k$ المعلمات المقدرة للنموذج.

لاختبار العلاقة الموجودة بين المتغير التابع Y والمتغير التفسيري x_i (معنوية كل معامل على حدة)، نقوم بإجراء الاختبار التالي:

1 حسين مجيد، سعيد عفاف، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998.

2 دومينيك سلفاتور، ملخصات شوم نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعاد حافظ منتصر، مراجعة عبد العظيم أنيس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، نيويورك، 1982.

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

نقوم بحساب إحصائية ستودنت التي تعطى بالعلاقة التالية: $T^* = \left| \frac{\hat{\beta}_i}{\hat{\delta}_{\hat{\beta}_i}} \right|$.

حيث: $\hat{\beta}_i$: مقدار β_i .
 $\hat{\delta}_{\hat{\beta}_i}$: الانحراف المعياري لـ: $\hat{\beta}_i$.

الإحصائية T^* تتبع توزيع ستودنت بدرجة حرية تساوي $(n-k)$. ويكون قرار الاختبار كما يلي:

- نرفض الفرضية H_0 إذا كانت $T^* > T_{tab}$ ، ومنه β_i مختلف عن الصفر.
- نرفض الفرضية H_1 إذا كانت $T^* < T_{tab}$ ، ومنه β_i يساوي الصفر.

اختبار فيشر:

يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة، ويأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0, \dots, \beta_k \neq 0 \end{cases}$$

نقوم بحساب إحصائية فيشر التي تعطى بالعلاقة التالية: $F^* = \frac{R^2 / k - 1}{(1 - R^2) / n - k}$.

الإحصائية F^* تتبع توزيع فيشر $F_{(k-1, n-k)}$. ويكون قرار الاختبار كما يلي:

- نرفض الفرضية H_0 إذا كانت $F^* > F_{(k-1, n-k)}^{\alpha=5\%}$ ، ومنه $\beta_i \neq 0$ مهما يكن $i = 1 \dots k$.
- نرفض الفرضية H_1 إذا كانت $F^* < F_{(k-1, n-k)}^{\alpha=5\%}$ ، ومنه $\beta_i = 0$ مهما يكن $i = 1 \dots k$.

3. الارتباطات الجزئية:

يقيس معامل الارتباط الجزئي صافي العلاقة بين المتغير التابع ومتغير مستقل بعد استبعاد التأثير المشترك للمتغيرات الأخرى في النموذج كما يلي: ¹

$$r_{YX_1.X_2} = \frac{r_{YX_1} - r_{YX_2} r_{X_1X_2}}{\sqrt{1 - r_{X_1X_2}^2} \sqrt{1 - r_{YX_2}^2}} \quad r_{YX_2.X_1} = \frac{r_{YX_2} - r_{YX_1} r_{X_1X_2}}{\sqrt{1 - r_{X_1X_2}^2} \sqrt{1 - r_{YX_1}^2}}$$

بما أن معامل الارتباط r_{YX_1} بين Y و X_1 ، و r_{YX_2} و $r_{X_1X_2}$ يعرفان بالقياس على ما سبق، ويقع نطاق معاملات الارتباط الجزئي بين -1 إلى +1 (كمعاملات ارتباط بسيطة) كعلامة المعلمة المقدرة المناظرة، وتستخدم لتحديد الأهمية النسبية للمتغيرات التفسيرية المختلفة في الانحدار المتعدد

1 خالد محمد السواعي، **views** والقياس الاقتصادي، دار الكتاب النقائي، ط 01، عمان الأردن، 2012، ص: 139.

ثالثاً: النماذج الانحدارية

يعتبر الانحدار الخطي أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة الاقتصادية، بين متغير تابع ومتغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة، وهناك العديد من النماذج الانحدارية.

1. الانحدار الخطي البسيط

يستخدم نموذج الانحدار البسيط لتكوين العلاقة بين متغير تابع (Y)، ومتغير مستقل (X) حيث يسمح هذا النموذج بشرح قيم Y بواسطة قيم مأخوذة من طرف X، هذه العلاقة ليست لها طبيعة رياضية مؤكدة، بل ذات طبيعة عشوائية (أي تحتوي على خطأ عشوائي).¹

وتعرف العلاقة العامة للانحدار البسيط بـ:

$$Y_i = \alpha + Bx_i + \varepsilon_i$$

حيث:

Y_i متغير تابع، α الحد الثابت، x_i متغير مستقل، ε_i الخطأ في التفسير.

فإذا كان: $\sum(\varepsilon_i) = 0$ يعني أن الأخطاء لا تدخل في تفسير Y_i ، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة.

2. نماذج الانحدار غير الخطي

تعددت الصيغ الغير خطية في القياس الاقتصادي، حيث يمكن دوماً ابتداء صيغ جديدة، ومن أمثلة ذلك هما:

1- نموذج كوب دوغلاس.

2- نموذج كثير الحدود.

رابعاً: مفهوم السببية بين الظواهر الاقتصادية وأنواعها

يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية،* إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر العلمية، للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها مبيناً نوعها.

1- مفهوم السببية بين الظواهر الاقتصادية

يشكل مفهوم السببية** الذي عرضه قرنجر (Granger) سنة 1969 المفهوم الأساسي لدراسة العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كان X_t و Y_t سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t وكانت السلسلة Y_t تحتوي على معلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة

1 Guy Melard, **Methodes de Prevision a court TERME**, EDITION ELLIPSES, BRUXELLES, Belgique, 1990, p: 38.

* وهناك عدة نماذج خطية وغير خطية من بينها الانحدار البسيط والمتعدد، ومن أهم ما يميز الانحدار المتعدد انه يعطي لنا الارتباطات الجزئية للمتغير. للاستزادة أنظر: دومينيك سلفاتور ملخصات شوم نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعدية حافظ منتصر، مراجعة عبد العظيم أنيس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، نيويورك، 1982.

** هنالك اختبارات أخرى لسببية من بينها: اختبار Haugh-Pierce (1976)، والذي يهتم بدراسة السلاسل الزمنية آخذ بالعين الاعتبار نموذج ARIMA لمزيد من المعلومات أنظر:

Jean-Marie Dufour, **Tests de causalité**, Université de Montréal, 15 Avril 2002, p: 01

للسلسلة X_t ، في هذه الحالة نقول أن Y_t يُسبب X_t ، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.¹

2- أنواع السببية: تتمثل أنواع السببية فيما يلي:²

السببية في اتجاه واحد: نقول أن y_t تسبب x_t إذا كان استعمال كل المعلومات المتوفرة يؤدي إلى تحسين توقع x_t . ونكتب $(y_i \Rightarrow x_i)$.

$$y_i \Rightarrow x_i : si \quad \sigma^2 \left(\frac{x}{u} \right) < \sigma^2 \left(\frac{x}{u-y} \right)$$

و $\bar{u}$ تمثل كل المعلومات المتوفرة، $(u-y)$ هي جزء من المعلومات الكلية، σ^2 هوالتباين.

وجود ما يسمى بحلقة رجعية (تغذية استرجاعية) (Feedback) بين y_t و x_t : وهذا في حالة إذا كان y_t تسبب x_t ، و x_t تسبب y_t :

$$y_i \Leftrightarrow x_i \quad si \quad \sigma^2 \left(\frac{x}{u} \right) < \sigma^2 \left(\frac{x}{u-y} \right) \\ et \sigma^2 \left(\frac{y}{u} \right) < \sigma^2 \left(\frac{y}{u-x} \right)$$

السببية اللحظية بين x_t و y_t Causalité instantanée: نقول أن هناك سببية لحظية $(y_i \Rightarrow x_i)$ إذا كان توقع القيمة الجارية لـ x_t هو أفضل توقع عندما تدخل القيمة الحالية $(\bar{y})$ لـ y_t في هذا التوقع.

$$y_i \Rightarrow x_i \quad si \quad \sigma^2 \left(\frac{x}{u}, \bar{y} \right) < \sigma^2 (x, \bar{u})$$

السببية بالتأخر Causalité avec retard: نقول أن y_t تسبب x_t بتأخر m إذا كان m هي أصغر قيمة لـ k حيث:

$$y_i \Rightarrow x_i (\text{avec retard}) \quad si \quad \sigma^2 \left(\frac{x}{u-y(k)} \right) < \sigma^2 \left(\frac{x}{u-y(k+1)} \right)$$

3- منهجية اختبار السببية بين الظواهر الاقتصادية

إذا كانت x_t و y_t عبارة عن سلسلتين زمنيتين مستقرتين تملكان متوسطات معدومة فإن اختبار وجود علاقة سببية (حسب مفهوم Granger) من x نحو y (و/أو من y نحو x) يمكن أن يتم ببساطة عن طريق اختبار معنوية معلمات القيم المؤخرة لـ x (لـ y) في انحدار y على القيم المؤخرة لكل من x و y (في انحدار x على القيم المؤخرة لكل من x و y)، وفي هذا الصدد نجد أن تمثيل نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR" لكل من x و y يكون مفيدا جدا.³ إذا كان لدينا نموذج VAR(P) بحيث x_t و y_t سلسلتين مستقرتين:⁴

$$\begin{bmatrix} x_t \\ y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{t-1} \\ y_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{t-2} \\ y_{t-2} \end{bmatrix} + \dots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{t-p} \\ y_{t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

المتغيرات $(y_{t-2}, y_{t-1}, \dots, y_{t-p})$ تمثل المتغيرات المفسرة أو الخارجية بالنسبة للمتغيرات.

1 Bernard Paulre .La Causalité en économie ,signification et portée de la modélisation structurelle ,Lyon: Presse universitaire ,1985 ,p: 118.

2 سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي 2005-2006، ص: 93، 94.

3 Madala G.S ،Introduction to Econometrics ،University of Florida ،London cahier Mac ،ilanPublishers ،1987 ،P: 325.

4 Bourdonnais. R.iEconometrie ،Duno ،Paris ،3émeedition 1998 ،P: 270.

$$(X_{t-2}, X_{t-1}, \dots, X_{t-p})$$

تحديد درجة التأخير p يكون باستعمال معياري Akaike (AC) - Schwarz (SC) حيث أن *

$$AIC(P) = \ln(\sum e) + \frac{k^2 p}{n} \dots (02 - 02)$$

$$SC(P) = \ln(\sum e) + \frac{k^2 p \ln(n)}{n} \dots (03 - 02)$$

حيث: $\sum e$ تمثل مصفوفة التباين لبواقي نموذج الانحدار الذاتي.

ومنه لدينا الاختبار كالاتي:

• y_t لا يسبب x_t إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

• x_t لا يسبب y_t إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0: a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0$$

يمكن استعمال اختبار فيشر التقليدي كما يلي:

$$F_{cal} = \frac{(SSR_2 - SSR_1)/C_1}{SSR_1/(n-k-1)} \dots (04 - 02)$$

حيث: SSR_2 تمثل مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بقيد (contraint).

SSR_1 تمثل مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بدون قيد (non constraint).

إذا كان $F_{cal} > F_{(c, n-k-1)}^{5\%}$ نرفض الفرضية الصفرية.

خامسا: استقرارية السلاسل الزمنية ومركباتها

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات على ظاهرة ما في أوقات محددة، أي مرتبطة بتواريخ معينة، ولها عدة مركبات، مركبة الاتجاه العام (متغيرة عبر الزمن)، مركبة فصلية، دورية، مركبات عشوائية (تغيرات شاذة لا يمكن التنبؤ بها).

قبل دراسة السلسلة الزمنية لابد من دراسة استقراريته:

1- الاختبارات المرتبطة بالجذور الأحادية:

قبل تطبيق أي طريقة للتقدير يجب أن نتم في البداية بتحليل السلاسل إذ نبدأ بتحديد درجة تكاملها، وهناك العديد من الأدوات الكلاسيكية لهذا الغرض منها دالة الارتباط الذاتي الجزئية، ولكن يعتبر استعمال اختبارات الجذر الأحادي ذات كفاءة أفضل من الطرق الكلاسيكية.

إن الواقع العملي التطبيقي في القياس الاقتصادي يأخذنا إلى محاور تحول السلاسل المستعملة إلى سلاسل مستقرة إما باستعمال الفروقات (DS) أو بنزع مركبة الاتجاه العام (TS) وتستعمل حسب طبيعة الحالة التي تأخذها السلسلة ويجب أن نستعمل واحد من الاثنين.¹

1-1 اختبار ديكي فولر (DF):

* يمكن الاستعانة بمعايير أخرى من بينها أعظم احتمال لدالة المعقولة العظمى Logmv.

1Lubrano.M 'Racine unitaire et cointegration 'polycopie de cours d'économetrie 'université d'Alx Marseille III '1993 'page: 68 ,69.

لنعتبر نموذج من الشكل $AR(1)$ لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاث حالات حسب قيم $Y_t = \phi Y_t + \varepsilon_t$ (ϕ): السلسلة Y_t مستقرة، والملاحظات الحالية لها وزن أكبر من الملاحظات الماضية.

$\phi = 1$: السلسلة Y_t غير مستقرة وللملاحظات الحالية نفس وزن الملاحظات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

$|\phi| > 1$: السلسلة Y_t غير مستقرة، وتباينها يتزايد بشكل أسي مع t والملاحظات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالملاحظات الحالية.

2-1- اختبار ديكي فولر البسيط:

يقترح ديكي وفولر فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0: |\phi| = 1 \\ H_1: |\phi| < 1 \end{cases}$$

حيث تعني فرضية العدم أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج (1)، (2)، (3) باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$\Delta Y_t = \hat{\phi} Y_{t-1} + \hat{\varepsilon}_t \quad (\hat{\phi} = \phi - 1) \text{ : النموذج الأول}$$

$$\Delta Y_t = \tilde{\phi} Y_{t-1} + \tilde{C}_1 + \tilde{\varepsilon}_t \quad (\tilde{\phi} = \phi - 1) \text{ : النموذج الثاني}$$

$$\Delta Y_t = \bar{\phi} Y_{t-1} + \tilde{C}_2 + bt_1 + \bar{\varepsilon}_t \quad (\bar{\phi} = \phi - 1) \text{ : النموذج الثالث}$$

هذا الاختبار صالح في حالة $AR(1)$ فقط.

3-1- اختبار ديكي فولر المطور (ADF):

ليكن لدينا نموذج من الشكل $AR(P)$: $A(B).Y_t = \varepsilon_t$

$$\varepsilon_t \rightarrow N(0, \sigma_\varepsilon^2) \quad A_m(B)\mu_t = \varepsilon_t \text{ حيث}$$

فإذا كان (ϕ) يمثل أكبر جذر لكثير الحدود فإنه يكتب على الصيغة التالية:

$$A(B) = (1 - \phi.B) - (1 - a_1.B - a_2.B - \dots - a_{p-1}.B^{p-1})$$

وبعد التبسيط: $\phi = \phi - 1$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^P = 2\phi \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

وبإدخال ثابت ومركبة الاتجاه في العلاقة السابقة على النماذج (1)، (2)، (3) وبنفس طريقة اختبار (DF) نطبق اختبارات (ADF) مع النماذج (4)، (5)، (6) بعد تقديرها بطريقة المربعات الصغرى.

$$(\hat{\phi} = \phi - 1) \hat{A}_m(1) \text{ : النموذج الرابع}$$

$$\Delta Y_t = \hat{\phi} Y_{t-1} + \sum_{j=2}^P \hat{\phi}_j . Y_{t+j+1} + \hat{\varepsilon}_t$$

$$(\tilde{\phi} = \phi - 1) \tilde{A}_m(1) \text{ : النموذج الخامس}$$

$$\Delta Y_t = c_1 + \tilde{\phi} Y_{t-1} + \sum_{j=2}^P \tilde{\phi}_j . \Delta Y_{t-j} + \tilde{\varepsilon}_t$$

النموذج السادس: $(\bar{\phi} = \bar{\phi} - 1) \cdot \bar{A}_m(1)$

$$\Delta Y_t = \bar{c}_2 + \bar{b}_t + \bar{\phi} Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \bar{\phi}_j \cdot \Delta Y_{t-j+1} + \bar{\varepsilon}_t$$

توزيعات قوانين مقدرات النماذج (4)، (5)، (6) هي نفسها الخاصة بنماذج (1)، (2)، (3) وبالتالي يمكننا الرجوع إلى نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة.

2- اختبار فليبس - بيرون: ¹

يقترح "فليبس وبيرون" تصحيح غير معلمي لإحصاءات اختبارات ديكي وفولر، وهذا الاختبار يسمح بإلغاء التحيز الناتج عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وله نفس التوزيعات المحدودة لاختبار (ADF) و (DF)، كما يعطي نفس نتائج (ADF).

¹Phillips-Perron 'testing For à Unit roots in time series Regerssion 'vol.75 '1986 'P: 102.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

يتعلق هذا الجانب من الدراسة إلى قياس وتحديد الآثار متغيرات الاقتصادية الأربعة لمربع السحري لكالدور على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، وذلك من خلال صياغة أربع نماذج لتقديرها مع استخلاص نتائجها وتحليلها وتفسيرها، للحكم على إثبات أو نفي الفرضيات التي تبتتها الدراسة.

المطلب الأول: التحليل الاقتصادي لمتغيرات المربع السحري لكالدور خلال الفترة 2005-2009.

إن الوقوف على الوضعية معدل النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل، توازن ميزان المدفوعات، معدلات التضخم على مدى فترة (2005-2009) المتزامنة مع إنطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي، مكن من إعطاء نظرة تحليلية عن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، والتي سيتم تمثيلها من خلال مربع كالدور، لتلخيص سياسة الإنفاق العام في الجزائر ومدى نجاحها في تحقيق أهداف النمو المستدام، ورفع مستويات التشغيل، بالإضافة إلى دعم مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي بما يحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري.

وهذا ما توضحه معطيات الجدول الموالي:

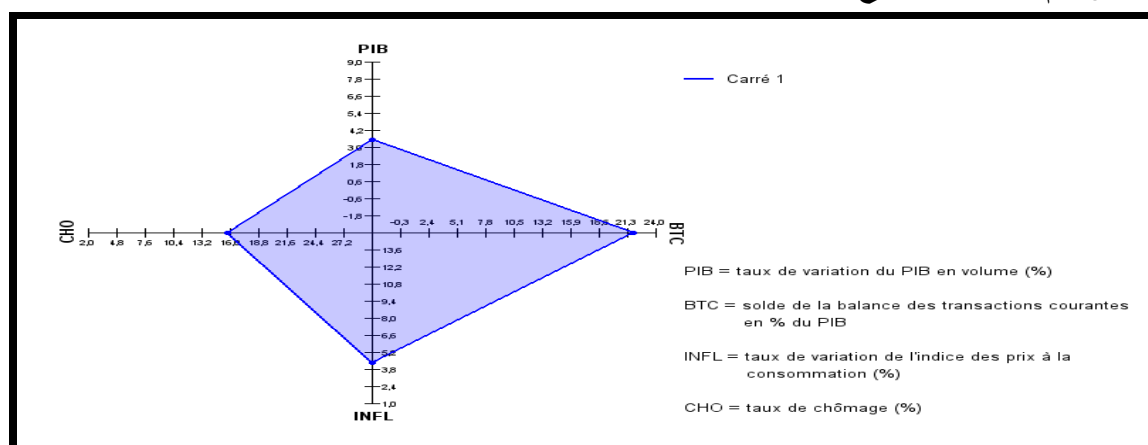
جدول رقم (02-07): مؤشرات الاستقرار الكلي الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009،

المتغيرات	السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط الحسابي
معدل النمو الاقتصادي		5.1	3.6	4.8	2.4	2.1	3.66
ميزان المدفوعات		16.95	17.93	29.55	36.99	3.86	21.05
معدل التضخم		1.6	2.5	4.5	4.4	7,5	3.74
معدل البطالة		15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	12.58

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على الجداول السابقة الخاصة بكل مؤشر.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول من خلال مربع كالدور وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (02-07): مربع كالدور للمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على معطيات الجدول رقم (02-07) وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor, V, 2014 .

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور الذي زاد إتساعه، مما يعني الإقتراب من مثلوية مربع كالدور¹ وهذا يدل على التحسن الأداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009. نلاحظ تحسن في مؤشر البطالة فإنخفض من 15.3 % سنة 2005 إلى 10.2 % سنة 2009، وهذا راجع لمواصلة السلطات لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي تولى إهتماما كبيرا لهذا الهدف من خلال زيادة الإنفاق العام في شكل إستثمارات عمومية مولدة للشغل والتحفيز لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال آليات التمويل الداعمة للتشغيل حيث تم إستحداث ما يقارب 5031692 منصب شغل.² كما نلاحظ أن التحسن في ميزان المدفوعات المتواصل وهذا راجع لتحسن أسعار البترول وقيمة الصادرات، حيث إنتقلت قيمة الصادرات من 46.37 مليار دولار سنة 2005 إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008، عرفت سنة 2009 التي كانت عقب الأزمة العالمية التي وقعت سنة 2008 مما أدى إلى إنخفاض أسعار البترول من 99,9 دولار سنة 2008 إلى 62,2 دولار للبرميل، ونتيجة لذلك إنخفضت مجموع قيمة الصادرات بحوالي 33.41 مليار دولار بين سنتي 2008 و2009، وهذا في ظل ثبات واستقرار قيمة الواردات في حدود 37.40 مليار دولار وهذا ما أثر على رصيد ميزان المدفوعات 2009، ووصل إلى نسبة ضعيفة مقدرة بـ3% وقد انعكس ذلك على معدل النمو الاقتصادي، حيث انخفض إلى 2.1 % بسبب انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص معدلات التضخم فقد ارتفعت وانتقلت من 1.6 % إلى 5.7 % سنة 2009، وهذا بسبب بعض الضرائب التي جاءت في قانون المالية سنة 2009، وارتفاع مستوى التضخم المستورد نتيجة ارتفاع قيمة الواردات.

المطلب الثاني: تقدير أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام

لتقدير نموذج أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام وفق أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، يتم في البداية إعطاء صيغته الرياضية في إطار (MCO) طريقة المربعات الصغرى العادية كالتالي:

$$depende_t = B_0 + B_1 Inf_t + B_2 Cho_t + B_3 Cr + B_4 BP_t + U_t \quad \text{المعادلة رقم: (01-02)}$$

حيث أن:

- $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معلمات النموذج.
- المتغير التابع $depende$ المعبر عنه بتغيرات الإنفاق العام.
- المتغيرات المستقلة والمتمثلة في: Inf : معدل التضخم، Cho : معدل البطالة، Cr : معدل النمو الاقتصادي، BP : ميزان المدفوعات.
- μ_t : يمثل حد الخطأ أو المتغير العشوائي*.
- t : الزمن.

¹ مسعودي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص: 223.

2 Services Du Premier ministre, Annexe A La Declaration De Politique Generale, 16 octobre 2010, P86.

* المتغير العشوائي: يتضمن المتغيرات المفسرة المهمة في النموذج حيث ينوب عن بعض المتغيرات التي لم يتم إدراجها لقلّة أهميتها أولشدة ارتباطها بالمتغيرات المستقلة.

الفصل الثاني: دراسة قياسية للأثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام

ومنه تأخذ نتائج تقدير النموذج الشكل الموالي: (أنظر الملحق رقم 02).

$$depende_t = 20803.31 - 609.4200 ChO_t - 147.5073 Inf_t + 1390227 Cr_t - 107.3479 BP_t$$

t- statistic = (39, 14) (-9.04) (-2.36) (0.5) (-3.11)
 $R^2 = 0.847$ n=28 F-statistic= 32.014 SSR=1.37 DW=1.177

يظهر من خلال النموذج السابق على رغم من القوة التفسيرية التي أعطاها معامل التحديد $R^2 = 0.847$ في أن المتغيرات المفسرة (متغيرات المربع السحري لكالدور) تشرح ما نسبته 84.7 % للتحولات الحاصلة في الإنفاق العام والباقي 3,15 % تفسرها عوامل أو متغيرات اقتصادية أخرى، إلا أن النموذج يعاني من بعض المشاكل الإحصائية ومن أجل تفادي المشاكل الإحصائية أبرزها:

✓ عدم معنوية معلمة متغيرة النمو الاقتصادي حسب اختبار t- student.

✓ مشكل الارتباط الذاتي للإخطاء حيث تظهر قيمة $DW = 1.17$.

✓ مشكل التعدد الخطي في النموذج.

ومن أجل تفادي المشاكل الإحصائية التي احتواها النموذج السابق سنحاول في خطوة الموالية استخدام النموذج الانحدار الخطي البسيط، سيتم إعادة تقديره من خلال تقسيمه إلى أربع نماذج قياسية، بحيث يسمح لنا دراسة كل نموذج وقياس أثر كل متغير من متغيرات المربع السحري لكالدور على حدى مع الإنفاق العام كما يلي:

1. تقدير أثر معدلات التضخم على الإنفاق العام في الجزائر.
2. تقدير أثر معدلات البطالة على الإنفاق العام في الجزائر.
3. تقدير أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق العام في الجزائر.
4. تقدير أثر رصيد ميزان المدفوعات على الإنفاق العام في الجزائر.

أولاً: تقدير أثر معدلات التضخم على الإنفاق العام في الجزائر

بإستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتقدير النموذج وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى تكون الصيغة الرياضية للنموذج كالتالي:

$$depende_t = B_0 + B_1 inf_t + U_t \quad \text{المعادلة رقم: (02-02)}$$

وتأخذ نتائج النموذج المقدر الشكل التالي: (أنظر الملحق رقم 03).

$$depende_t = 10541.42 - 294.8362 Inf_t$$

t- statistic = (7.853) (-2.904)
 $R^2 = 0.2450$ ، n=28 ، F-statistic= 8.43 ، DW=0.219

من خلال النتائج السابقة يمكن تقييم النموذج وفق التالي:

❖ التقييم الإحصائي:

- معامل التحديد $R^2=0.2450$ ، أعطى قوة تفسيرية ضعيفة وهو ما يؤكد على ضعف جودة النموذج التوفيق حيث أن معدلات التضخم تفسر وتشرح ما نسبته 24.50 % من تغيرات الحاصلة في الإنفاق العام في الجزائر أما النسبة الباقية تفسرها عوامل اقتصادية أخرى غير مدرجة ضمن النموذج.
- معنوية الحد الثابت عند مستوى معنوية 5%.
- أظهر إختبار فيشر قبول المعنوية الكلية للمعلومات وكانت قيمته المحسوبة والمقدرة بـ ($F= 8.437$) وهي أكبر من القيمة الجدولة عند 5 %، وبالتالي النموذج ككل له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %.
- $Prob=0.007$ ، اما ستودانت فهي أظهرت معنويتها لمعلمتين B_1, B_0 عند مستوى معنوية 5 %.

❖ التقييم الاقتصادي:

أما من الناحية الاقتصادي توجد هناك علاقة عكسية بين التضخم والإنفاق العام وهذا من الإشارة السالبة حيث قدر الميل الحدي لمتغيرة التضخم بـ -2.904، وهذا يعني أن أي زيادة في معدلات التضخم سوف يؤدي إلى تقليص الإنفاق العام، في النموذج مما يجعل هذا الأثر لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث يتفق الجميع أن التوسع في الإنفاق العام يكون مسبب لتضخم تحت ظروف خاصة ويمكن إستخلاصها في كلمة التشغيل الكامل، ترجع أسباب هذه العلاقة العكسية بين معدلات التضخم والإنفاق العام أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على 97 % من مصادر المحروقات لتمويل الإنفاق العام، كما أن الجزائر تعتمد على سياسة تدعيم أسعار السلع الأساسية كالقمح والحليب ومشتقاته، الزيوت والبنزين، خصوصا عندما تكون إيرادات المحروقات معتبرة تكون كميات السلع المدعمة أكبر وكل هاته السلع تدخل في كيفية حساب التضخم وفق للأرقام القياسية.

ثانياً- تقدير أثر معدلات البطالة على الإنفاق العام في الجزائر:

تم إستخدام نفس الأسلوب السابق وهو الانحدار الخطي البسيط وبعد تقديرنا للنموذج وجدنا بعض المشاكل الإحصائية وهذا بسبب، أن البطالة لا تؤثر في الإنفاق العام خلال نفس السنة لذا إستخدمنا نموذج التأخيرات ويمكن صياغتها وفق المعادلة التالية:

$$depende_t = B_0 + B_1 Cho_{t-1} + U_t \quad \text{المعادلة رقم: (02-03)}$$

وتأخذ نتائج النموذج المقدر الشكل التالي: (أنظر الملحق رقم 04).

$depende_t = 20614.91 - 648.0647 Cho_{t-1}$ $t\text{-statistic} = (14.044) \quad (-9.160)$ $R^2 = 0.77 \quad n = 28 \quad SSR = 1.94 \quad Fs = 83.90 \quad Dw = 0.58$
--

من خلال النتائج السابقة يمكن تقييم النموذج وفق التالي:

❖ التقييم الإحصائي:

- معامل التحديد $R^2=0.77$ وهو معامل قوي حيث أن 77 % من تغيرات البطالة لسنوات السابقة تؤثر في الإنفاق العام لسنة الحالية، وهذا ما يمنح النموذج دلالة إحصائية جيدة، فيما تظل النسبة الباقية 33 % تفسرها متغيرات اقتصادية أو عوامل أخرى لا نعلمها.
- نلاحظ كذلك المعنوية الإحصائية لجميع المعلمات حسب اختبار استودانت عند مستوى معنوية 1%، وهذا ما أكدته إختبار فيشر (F= 90، 83)، إن النموذج ككل له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

❖ التقييم الاقتصادي:

- تمارس معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة تأثيراً سلبياً على الإنفاق العام، وهذا ما لا تقره النظرية الاقتصادية، فعند أي زيادة في معدلات البطالة سيؤدي إلى تقليص الإنفاق من قبل الدولة.
 - نستخلص أن هناك علاقة عكسية بين معدلات البطالة لسنة السابقة على الإنفاق العام لسنة الحالية و هذا تبينه الإشارة السالبة لمعلمة البطالة، حيث أولت الجزائر على مكافحة البطالة وذلك بتنشيط لطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق العام خاصة الإنفاق الإستثماري، إلا أن هذه السياسة تعتبر ظرفية ومؤقتة وذلك إعتقاد الاقتصاد الجزائري على مصدر واحد ووحيد هو إيرادات المحروقات لتمويل هذا الإنفاق.
- ثالثاً- تقدير أثر معدلات النمو الاقتصادي على الإنفاق العام في الجزائر:

بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى وبتطبيق أسلوب الانحدار الخطي البسيط تكون الصياغة الرياضية للنموذج كالتالي:

$$\text{depense} = B_0 + B_1 C r_t + u_t \quad \text{المعادلة رقم: (04-02)}$$

وتأخذ نتائج النموذج المقدر الشكل التالي: (أنظر الملحق رقم 05).

$depense_t = 7124.755 + 276.5184 C r_t$			
t-statistic =	(4.04)	(0.51)	
DW=0.095	$R^2=0.0102$	n=28	F-Statistic= 0.268

من خلال النتائج السابقة يمكن تقييم النموذج وفق التالي:

❖ التقييم الإحصائي:

- نلاحظ من تقديرنا لنموذج أعلاه أن جودة التوفيق بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ضعيف جداً، وهي مقدرة بمعامل التحديد $R^2 = 0.0102$ ، معطياً قوة تفسيرية ضعيفة جداً 1، 02% للتغيرات الحاصلة في الإنفاق العام والمشروح من طرف النمو الاقتصادي، أما النسبة الباقية 99.98% تفسرها متغيرات اقتصادية أو عوامل أخرى.

- عدم معنوية معلمة النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 10% حسب اختبار t-statistic.
- دلت قيمة فيشر والتي تساوي F-Statistic= 0.26 على قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 10%، أي أن معلمات النموذج ككل ليست لها دلالة إحصائية.

❖ التقييم الاقتصادي:

فقد طابق تقديرنا مع توجه بارو حيث أن عندما يكون حجم الحكومة صغيرا فاذا توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية التحتية وهناك حدا اذا زاد عنه حجم الحكومة فإن التدخل الحكومي يصاحبه انخفاض في معدل النمو، ويرجع ذلك إلى أن التدخل الحكومي الزائد يصاحبه زيادة في التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج، كما يصاحب الزيادة في الإنفاق العام زيادة مماثلة من الضرائب وهوما يقلل من الحافز على العمل ويبطئ في زيادة الطلب الكلي وبالتالي يعيق النمو.

بما أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ضعيفة جدا، سنحاول في خطوة الموالية إيجاد العلاقة بين الإنفاق العام والنتائج المحلي الخام الحقيقي وذلك باستخدام الأسلوب السابق تكون الصياغة الرياضية لنموذج كالتالي:

$$\text{depense}_t = B_0 + B_1 \text{GDP}_t + u_t \quad \text{المعادلة رقم: (05-02)}$$

نتائج النموذج المقدر الشكل التالي: (أنظر الملحق رقم 06)

$$\text{depense}_t = -12753.62 + 66.57086 \text{GDP}_t$$

$$t\text{-statistic} = (-11.30) \quad (18.87)$$

$$R^2 = 0.93 \quad n = 28 \quad DW = 1.21 \quad F = 356.33$$

من خلال النتائج السابقة يمكن تقييم النموذج وفق التالي:

❖ التقييم الإحصائي:

من الناحية التقييم الإحصائي يظهر النموذج مقبول احصائيا ولا يعاني من أية مشاكل.

❖ التقييم الاقتصادي:

كانت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي (الحقيقي) علاقة طردية، ويعتبر الإنفاق الحكومي محرك أساسيا لنتائج الداخلي الخام والعكس صحيحا.

فالارتفاع في الناتج الخام الحقيقي كان سببه ارتفاع في الإيرادات وتوجيه الدولة لهذه الأخيرة نحو الإنفاق الاستثماري الذي يؤدي مباشرة في رفع من الدخل الوطني.

أما العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي كانت ضعيفة نظرا لأن معدلات النمو كانت في بداية الدراسة سالبة من سنة 1991 إلى غاية 1994، أما علاقة الإنفاق بالنتائج المحلي كانت قوية، بسبب ارتفاع الإيرادات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في نصف فترة الدراسة.

رابعاً: تقدير أثر ميزان المدفوعات على الإنفاق العام في الجزائر:

بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى وبتطبيق أسلوب الانحدار الخطي البسيط تكون الصياغة الرياضية للنموذج

وفق التالي:

$$\text{depense}_t = B_0 + B_1 BP_t + u_t \quad \text{المعادلة رقم: (06-02)}$$

وتأخذ نتائج النموذج المقدر الشكل التالي: (أنظر الملحق رقم 07)

$$\begin{aligned} \text{depense}_t &= 7938.039 - 30.8615 BP_t \\ t\text{-statistic} &= (6.96) \quad (-0.39) \\ R^2 &= 0.005 \quad n=28 \quad F\text{-Statistic} = 0.154 \quad DW=0.090 \end{aligned}$$

من خلال النتائج السابقة يمكن تقييم النموذج وفق التالي:

❖ التقييم الإحصائي:

- معامل جودة التوفيق ضعيفة جداً والذي قدر بـ $R^2 = 0.005$ ، أي أن ميزان المدفوعات يشرح فقط ما نسبته 0.05% من التغيرات الحاصلة في الإنفاق العام فيما تظل النسبة الباقية 99.95% تفسره عوامل أو متغيرات اقتصادية أخرى غير مدرجة في النموذج.

- عدم معنوية معلمة ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 10% وهذا حسب اختبار t-statistic.

- كما أن إحصائية فيشر والمقدرة بـ $F\text{-Statistic} = 0.154$ ترفض الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 10%،

وهذا ما يؤكد اختبار استودانت لمعلمتين B_0 ، B_1 ، أي أن النموذج ككل ليست له دلالة إحصائية.

❖ التقييم الاقتصادي:

- بالنسبة لمعلمة ميزان المدفوعات نلاحظ أن إشارته سالبة، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع الإنفاق العام والمتغير المفسر لميزان المدفوعات، أي أن كلما زاد هذا الأخير تقلص وانخفض الإنفاق العام، ويمكن أن نرجع سبب ضعف هذه العلاقة إلى أن الميزان التجاري لا يؤثر إجمالاً على مؤشر ميزان المدفوعات ولكنها لها علاقة بجزء من ميزان المدفوعات ألا وهو الميزان التجاري فآثر الواردات يمكن أن تظهر على الإنفاق كعلاقة موجبة مثل دعم الواردات الواسعة الإستهلاك والمواد الغذائية المستوردة، ويمكن أن تؤثر الصادرات على الإنفاق العام لكن لسنوات السابقة وهذا ما يسمى بنماذج التأخيرات.

المطلب الثالث: دراسة السببية والارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة

بعد تقديرنا لعلاقة المتغيرات المربع السحري لكالدور مع الإنفاق العام، نحاول في خطوة أخرى دراسة السببية والارتباطات الجزئية بين تلك المتغيرات ومن الشروط الأساسية لدراسة السببية هو اختبار استقرارية المتغيرات.

أولاً: اختبار استقرارية المتغيرات

تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور ADF بالاعتماد على معياري Akaike inf criterion و Schwarz+ criterion وهذا حسب درجة التأخير (P)* لاختبار فيما إذا كانت السلاسل الزمنية موضوع الدراسة مستقرة أم لا، وكذلك تحديد درجة تكاملها والجدول الموالي يوضح نتائج تحليل اختبار ADF عند الدرجة

* تعتمد درجة التأخير (P) على معياري AKike inf criterion و Schwarz criterion الذي يقوم بتحديد أدنى قيمة لهما (أنظر الملحق رقم 08).

الفصل الثاني: دراسة قياسية للأثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام

الصفر وعند الدرجة الأولى والثانية بوجود حد ثابت فقط، حد ثابت وقاطع، ثابت واتجاه قاطع، عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم (02-08): نتائج إختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة باستخدام Augmented Dicke–fuller

ADF

المتغيرات	النموذج	عند الدرجة الصفر (غير مستقرة)				عند الدرجة الأولى (غير مستقرة)				عند الدرجة الثانية (مستقرة)			
		القيم المحسوبة	القيم المجدولة %5	القيم الإحصائية	قيم مركبة الاتجاه العام	القيم المحسوبة	القيم المجدولة %5	القيم الإحصائية	قيم مركبة الاتجاه العام	القيم المحسوبة	القيم المجدولة %5	القيم الإحصائية	قيم مركبة الاتجاه العام
Dpense	4	1.810	-1.95	0.0827	-	-3.02	-1.95	0.0060	-	-	-	-	-
	5	-0.4166	-2.97	0.6808	-	-4.25	-2.98	0.0003	-	-	-	-	-
	6	-1.93	-3.59	0.0655	0.0352	-4.57	-3.602	0.0002	0.1425	-	-	-	-
Cho	4	-0.91	-1.95	0.36	-	-1.65	-1.95	0.112	-	-3.31	-1.95	0.003	-
	5	-1.16	-2.98	0.25	-	-1.71	-2.99	0.101	-	-3.22	-2.99	0.004	-
	6	-2.48	-3.602	0.02	0.045	-1.57	-3.61	0.131	0.836	-3.28	-3.62	0.004	0.43
INF	4	-2.772	-1.95	-0.111	-	-2.125	-1.95	0.041	-	-	-	-	-
	5	-2.2451	-2.98	-0.024	-	-2.15	-2.99	0.043	-	-	-	-	-
	6	-1.504	-3.602	-0.144	0.823	-2.33	-3.01	0.0335	0.363	-	-	-	-
CR	4	-0.62	1.95	0.53	-	-3.55	-1.95	0.0019	-	-	-	-	-
	5	-1.74	-2.98	0.095	-	-3.54	-2.99	0.002	-	-	-	-	-
	6	-1.395	-3.607	-0.178	0.536	-4.33	-3.61	0.004	0.0046	-	-	-	-
BP	4	-1.26	-1.94	0.216	-	-4.23	-1.95	0.0003	-	-	-	-	-
	5	-1.14	-0.97	-0.265	-	-4.21	-2.98	0.0004	-	-	-	-	-
	6	-0.93	-3.59	-0.358	0.336	-4.64	-3.602	0.0001	0.1206	-	-	-	-
GDP	4	5.018	-1.95	0.000	-	-0.62	-1.955	0.54	-	-	-	-	-
	5	1.649	-2.97	0.112	-	-3.196	-2.085	0.0042	-	-	-	-	-
	6	-4.20	-3.60	0.0004	0.0002	-3.69	-3.60	0.0013	0.0968	-	-	-	-
DEPG	4	2.81	-1.95	0.9980	-	-1.66	-1.95	0.0895	-	-	-	-	-
	5	0.94	-2.98	0.9946	-	-4.63	-2.98	0.0012	-	-	-	-	-
	6	-1.49	-3.59	0.8064	0.06	-5.37	-3.60	0.0011	0.0503	-	-	-	-
DEPQ	4	3.55	-1.95	0.9997	-	0.86	-1.95	0.8900	-	-	-	-	-
	5	2.93	-2.98	1	-	1.79	-2.99	0.9994	-	-	-	-	-
	6	1.46	-3.59	0.9999	0.6399	-4.34	-3.65	0.0135	0.33	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطليبين بالاعتماد على برنامج EViews و الملحق رقم: (08) و (09)

أوضحت النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن السلسلة الزمنية CHO، مستقرة عند أخذ الفرق الثاني (الدرجة الثانية)، حيث يلاحظ أن القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند الدرجة الصفر وكذلك عند الدرجة الأولى، لذا نقبل فرض عدم بوجود جذر الوحدة، لذلك تم أخذ الدرجة الثانية أين القيمة المطلقة للإحصائية (T) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي تم قبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة، وبالتالي السلسلة متكاملة من الدرجة الثانية سواء كان ذلك بوجود ثابت فقط أو ثابت وقاطع أو ثابت واتجاه قاطع.

أما السلاسل الزمنية Depense، CR، BP و INF فكانت مستقرة عند أخذ الفرق الأول، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المطلقة للإحصائية (T) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى، وعليه نرفض فرضية عدم القائلة بأن هناك جذر الوحدة ويمكن أن نستنتج أن السلاسل ليست مستقرة من نفس الدرجة وبالتالي لا يوجد إمكانية التكامل المتزامن المشترك بين هاته المتغيرات.

ثانياً: إختبار جرانجر للسببية: يستدعي القيام قبل اختبار جرنجر للسببية دراسة استقرارية متغيرات الدارسة أولاً، وبلاستعانة ببرنامج "EViews logiciel" تم اختيار درجة التأخير $P=2$ في تحديد اتجاه علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، كانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الفصل الثاني: دراسة قياسية للأثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام

الجدول رقم (02-09): نتائج إختبار أحادي بين متغيرات المربع السحري لكالدور والإنفاق العام.

العلاقة	F-statistic	Probability	القرار
Depense تسبب D (DCHO)	1,82227	0,18873	عدم وجود سببية
Depense تسبب D (cho)	0,89591	0,42480	عدم وجود سببية
Depense تسبب D (INF)	0,54265	0,58953	عدم وجود سببية
Depense تسبب D (INF)	0,28659	0,75385	عدم وجود سببية
Depense تسبب D (CR)	0,34878	0,70975	عدم وجود سببية
Depense تسبب D (CR)	0,09158	0,91287	عدم وجود سببية
Depense تسبب D (BP)	3,59400	0,04640	وجود سببية
Depense تسبب D (BP)	3,74121	0,04166	وجود سببية
Depense تسبب D (DGP)	3,25417	0,05977	وجود سببية
Depense تسبب D (DGP)	0,25768	0,77537	وجود سببية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews.

من خلال اختبار جرنجر للسببية الموضحة في الجدول السابق مع ملاحظة الملحق رقم (10)، والذي يوضح العلاقة السببية ذات أحادي الاتجاه من المتغيرات المربع السحري لكالدور إلى الإنفاق العام، حيث تبين لنا أن المتغيرتين المستقلتين والمتمثلة في CHO، INF لا تسبب ولا تؤثر في النفقات العامة في حين أظهرت النتائج وجود سببية بين ميزان المدفوعات والنفقات العامة فقد بلغت قيمة الإحتمال 0,046 عند مستوى معنوية 5% وكذلك بين النفقات العامة وميزان المدفوعات، حيث بينت الإحتمال 0,041، أما CR فأظهرت نتائج أنه لا توجد علاقة سببية بمعنى أنها لا تسبب ولا تؤثر في النفقات العامة، لذا حاولنا معرفة العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي GDP والنفقات العامة وأظهرت النتائج أنه يوجد علاقة سببية وهي تؤثر من خلال قيمة الإحتمال 0,059 فهي تسبب عند مستوى معنوية 10%.

وكأكثر تفصيل تم في الخطوة الموالية تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات المربع السحري وهيكلية الإنفاق العام بإعتبار هذا الأخير يتكون من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-10): نتائج إختبار أحادي بين متغيرات المربع السحري لكالدور وهيكلية الإنفاق العام (نفقات التسيير ونفقات التجهيز)

العلاقة	F-statistic	Probability	القرار
D (BP) تسبب DDEPG	0.23187	0.63512	عدم وجود سببية
D (CR) تسبب DDEPG	0.16237	0.69106	عدم وجود سببية
DD (cho) تسبب DDEPG	3.70773	0.06851	وجود سببية
D (inf) تسبب DDEPG	0.07992	0.7801	عدم وجود سببية
D (DGP) تسبب DDEPG	11.4531	0.0028	وجود سببية
D (BP) تسبب DDEPQ	6.06879	0.02248	وجود سببية
D (CR) تسبب DDEPQ	1.13082	0.29968	عدم وجود سببية
D D(cho) تسبب DDEPQ	5.27084	0.03263	وجود سببية
D (inf) تسبب DDEPQ	0.81463	0.37699	عدم وجود سببية
D (DGP) يسبب DDEPQ	10.4642	0.00397	وجود سببية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews بالإعتماد على الملحق رقم (11).

الفصل الثاني: دراسة قياسية للأثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام

عند قراءة معطيات نتائج الجدول السابق يتضح فيما يخص:

✓ إتجاه أحادي سببية لمتغيرات المربع السحري لكالدور على نفقات التسيير: نلاحظ أن كلا المتغيرات ميزان المدفوعات والتضخم والنمو الاقتصادي ليس لهما أي تأثير وعدم وجود سبب في نفقات التسيير عند مستوى معنوية 10%، أما متغيراتي الناتج المحلي الحقيقي والبطالة لهما تأثير وسبب على نفقات التسيير عند مستوى المعنوية 1% و 10% على الترتيب.

✓ إتجاه أحادي سببية لمتغيرات المربع السحري لكالدور على نفقات التجهيز: هناك علاقة سببية من المتغيرات المفسرة البطالة، الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات إلى المتغير التابع نفقات التجهيز عند مستوى معنوية 5%.

أما متغير المفسر التضخم فيتضح أنه لا يؤثر ولا يسبب على نفس المتغير التابع ألا وهو نفقات التجهيز وذلك عند مستوى معنوية 10%.

ثالثا: نتائج اختبار الارتباط الجزئي لمتغيرات الدراسة :

ويمكن تلخيص الارتباطات الجزئية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ضمن الجدول التالي:

جدول رقم (02-11): نتائج مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة ونوعها

	CHO	BP	INF	CR	DEP	GDP
CHO	1.000000	-0.146602 عكسية ضعيفة	0.347557 طردية متوسطة	0.007894 طردية ضعيفة	-0.848077 عكسية قوية	-0.867408 عكسية قوية
BP	-0.146602 عكسية ضعيفة	1.000000	-0.231527 عكسية ضعيفة	0.270311 طردية ضعيفة	-0.178368 عكسية ضعيفة	-0.098019 عكسية ضعيفة
INF	0.347557 طردية متوسطة	-0.231527 عكسية ضعيفة	1.000000	-0.520161 عكسية قوية	-0.451059 عكسية متوسطة	-0.588179 عكسية قوية
CR	0.007894 طردية ضعيفة	0.270311 طردية ضعيفة	-0.520161 عكسية قوية	1.000000	0.048834 طردية ضعيفة	0.191648 طردية ضعيفة
DEP	-0.848077 عكسية قوية	-0.178368 عكسية ضعيفة	-0.451059 عكسية متوسطة	0.048834 طردية ضعيفة	1.000000	0.968473 طردية قوية
GDP	-0.867408 عكسية قوية	-0.09819 عكسية ضعيفة	-0.588179 عكسية قوية	0.191648 طردية ضعيفة	0.968473 طردية قوية	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews و الملحق رقم (12).

الفصل الثاني: دراسة قياسية للأثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام

نستخلص من الجدول السابق أن أثر متغيرات الاقتصادية لفترة الدراسة 1990-2017 في الإقتصاد الكلي لها حوالي 60 % من الارتباطات العكسية، بنسبة 24 % علاقة عكسية قوية والعلاقة المتوسطة بنسبة 12 % ، بينما نسبة 24 % عكسية ضعيفة، أما باقي المتغيرات فهي ارتباطات طردية بنسبة 40 %، ويمكن تلخيص هذه الارتباطات كانت كما يلي:

- ✓ من ناحية قوة الارتباط نجد أن أقوى علاقة كانت بين الإنفاق والناتج الخام الحقيقي وقدر بـ 0.9684
- ✓ أما من ناحية الارتباطات المتوسطة سالبة فنجدها بين التضخم والإنفاق العام وقدر بـ 0.4565 -
- ✓ أما من ناحية ضعف الارتباط فنجدها بين النفقات العامة النمو وميزان المدفوعات حيث قدرت بـ 0.048834
- علاقة ضعيفة موجبة، -0.1783 علاقة ضعيفة سالبة على التوالي.
- ✓ أما من ناحية الارتباط قوي وسالب فنجده بين الإنفاق والبطالة حيث يقدر بـ: -0.8480

خلاصة الفصل:

تناولنا في خلاصة هذا الفصل إلى واقع الإستقرار الإقتصادي الجزائري ومرحلة طيلة الفترة الإنتقالية، وذلك من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية والبرامج الإصلاحية التي إعتمدتها الدولة الجزائرية، وكذا تحليل تطور النفقات العامة والتحليل الإقتصادي للمتغيرات الاقتصادية الأربعة طيلة الفترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى 2017. ثم تطرقنا إلى الأدوات الإحصائية التي تحمل في طياتها البرامج الإحصائية المستعملة في هذه الدراسة من أجل تحليل النتائج إحصائيا و إقتصاديا و مناقشتها، حيث قمنا بتحليل الإقتصادي لمتغيرات المربع السحري لكالدور بإختيار أفضل مرحلة إقتصاديا التي مرّت بها الجزائر والتي كانت تعبر عن الفترة من 2005 إلى 2009. وفي الأخير قمنا بتقدير أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام و كذلك أثر كل متغير على حدى و دراسة السببية و الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة، و ذلك من إختبار إستقرارية المتغيرات الاقتصادية و جرائم للسببية حيث شهدت جملة من التأثيرات من خلال الإنفاق العام للفترة 1990-2017 و التي تتلخص في ما يلي:

توجد علاقة عكسية بين التضخم والإنفاق العام وهذا يعني أن أي زيادة في معدلات التضخم سوف يؤدي إلى تقليص الإنفاق العام أما معدلات البطالة في الجزائر تمارس خلال فترة الدراسة تأثيراً سلبياً على الإنفاق العام، و بالتالي نستخلص وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة لسنة السابقة على الإنفاق العام لسنة الحالية وفيما يخص العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنتائج الخام (الحقيقي) علاقة طردية، حيث يعتبر الإنفاق الحكومي محرك أساسيا لنتائج الداخلي الخام والعكس صحيحا، فالارتفاع في النتائج الحقيقي كان سببه إرتفاع في الإيرادات و توجيه الدولة نحو الإنفاق الإستثماري الذي يؤدي مباشرة في رفع من الدخل الوطني و كانت العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي ضعيفة، نظرا لان معدلات النمو كانت في بداية الدراسة سالبة للفترة من 1991 إلى 1994، ووجود علاقة عكسية بين المتغير التابع الإنفاق العام والمتغير المفسر لميزان المدفوعات، ويمكن أن نرجع سبب ضعف هذه العلاقة إلى أن الميزان التجاري لا يؤثر إجمالا على مؤشر ميزان المدفوعات ولكنها لها علاقة بجزء من ميزان المدفوعات ألا وهو الميزان التجاري، فآثر الواردات يمكن أن تظهر على الإنفاق كعلاقة موجبة مثل دعم الواردات الواسعة للإستهلاك و المواد الغذائية المستورة، ويمكن أن تؤثر الصادرات على الإنفاق العام لكن للسنوات السابقة.

الخاتمة

الخاتمة:

تؤكد الدراسات الاقتصادية على أهمية ودور الدولة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي من خلال تجسيد وتطبيق سياسات اقتصادية مختلفة من بينها الإنفاق العام، الذي يعتبر كأهم أدوات السياسة المالية من أجل إنجاح الجهود التنموية المبذولة من طرف الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ويرتبط الاستقرار الاقتصادي الكلي بوضعية مربع السياسة الاقتصادية التي تشكل زواياها الأربعة المؤشرات الأساسية للاستقرار الاقتصادي الكلي، وتكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد مستقرة كلما كانت مساحة المربع أكبر كما أن هناك ارتباط كبير بين مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي سواء كان هذا الارتباط طرديا أو عكسيا، لذلك تمحورت إشكالية الدراسة إلى أي مدى يمكن لمتغيرات المربع السحري كالدور أن تؤثر في الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 1990-2017، وقد شملت دراستنا على فصلين مرتبين كما يلي:

تم التطرق في الفصل الأول إلى السياسة المالية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية، مفهومها وأهدافها وأدواتها لتتعرف بعدها على الإنفاق العام والعناصر المكونة له ومبرراته والضوابط والعوامل المؤثرة فيه، أيضا تنوعت تقسيمات الإنفاق العام بالشكل الذي ساهم في إبراز أثارها الاقتصادية كالإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل بالإضافة إلى أسباب تزايد الإنفاق العام، ثم تطرقنا إلى مبادئ المربع السحري كالدور وتعرف على متغيراته الأربعة النمو، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات وكذلك العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري نظريا، كما توقفنا عند الدراسات السابقة على مستوى الاقتصاد الجزائري والاقتصاد العالمي وبيان أوجه التشابه و الاختلاف بينهما وبين دراستنا.

أما الفصل الثاني الذي حولنا من خلاله تتبع واقع الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2017) وتحليل تطور متغيرات خلال فترة الدراسة، ولهذا استخدمت الدراسة عدة مناهج كان أهمها المنهج التحليلي وذلك لتحليل ودراسة الجداول والبيانات الإحصائية التي تم جمعها حول متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشراته الأربعة والمتمثلة في معدل النمو، معدل التضخم، معدل البطالة وميزان المدفوعات للاقتصاد الجزائري للإعطاء التطورات الحاصلة فهذا الجانب وكذلك المنهج القياسي لبناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري يحقق أثر متغيرات المربع السحري على الإنفاق العام، كما حاولنا من خلال المبحث التطبيقي تحليل الاقتصادي لمربع السحري كالدور على الإنفاق العام وتقدير أثر كل مؤشر من مؤشرات من خلال تحليل المعدلات السلوكية التي تشكل هذا النموذج واعداد تفسير إحصائي وإقتصادي لها.

1-إختبار الفرضيات:

من خلال ما تم تناوله في فصلي الدراسة، نحاول إختبار الفرضيات الموضوعة في مقدمة البحث على النحو التالي:

➤ إن متغيرات المربع السحري ليس لها نفس التأثير على الإنفاق العام، لأن المربع السحري ما هو إلا رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوى الأهداف الأربعة التي يجب أن تصلها ليكون الإقتصاد في وضع أمثل، لذلك سمي بالمربع السحري للإستحالة تحقيقه في آن واحد بسبب العلاقات التناقضية بين متغيرات المربع وهذا ما يثبت صحة الفرضية، حيث بينت الدراسة أن عندما ينخفض التضخم فإنه يدفع إلى زيادة البطالة، والعمل على تقليص العجز في ميزان المدفوعات من شأنه أن يؤثر في النمو الإقتصادي، ومن ثم بقية المتغيرات الأخرى.

➤ نظرا للتعارض الموجود بين المؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي المشكلة للمربع السياسة الإقتصادية فإن الإنفاق العام لا يعد العنصر الأساسي للتحقيق الإستقرار الإقتصادي، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية، بل لابد من تحقيق تنسيق وتفاعل بين مختلف أدوات السياسة الإقتصادية التي تسمح بتشكيل مزيج سياسات متفق عليها هدفها توسيع مربع السياسة الإقتصادية (مربع سحري لكالدور) قدر الإمكان، حيث تكون وضعية الإقتصادية لأي بلد مستقرة كلما كانت مساحة المربع أكبر.

➤ أما الفرضية القائلة إن هناك علاقة طردية وعكسية بين الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري فقد أثبتت صحتها، لأن زيادة في الإنفاق العام من طرف الدولة يساهم في رفع معدلات النمو وزيادة حجم التشغيل، مع إرتفاع في معدلات التضخم، وهذا ما يتوافق مع النظرية الكثرية المبنية على أساس سياسات الإنعاش الطلب الكلي لتحسين العرض الكلي.

➤ أما فيما يتعلق بالفرضية الرابعة حيث إتضح بعد تقدير النموذج أن معدل البطالة للسنة الحالية ليست لها تأثير على الإنفاق العام وإنما لها تأثير لسنة السابقة مع الإنفاق العام وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

2-نتائج الدراسة:

يمكن حصر النتائج الدراسة في ما يلي:

➤ تحتل السياسية المالية مكانة هامة بين السياسات الإقتصادية لأنها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة للسياسة الإقتصادية المعبر عنها بالمربع السحري التي أشار إليها كالدور في نموذجها، وتمثلة في تحقيق معدلات نمو عالية، تخفيض معدلات البطالة، تخفيض معدلات التضخم، وتحقيق الإستقرار في ميزان المدفوعات من خلال تأثير على هذه الأهداف بإستعمال عدة أدوات أهمها سياسة الإنفاق الحكومي.

➤ إن المربع السحري ما هو إلا رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي على الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الإقتصادية كلما زادت مساحته دل ذلك على الإستقرار الإقتصادي.

➤ عرف الإنفاق العام تزايد مستمر من سنة إلى أخرى وقد كان تطوره بعد سنة 2000 بوتيرة أسرع مما كان عليه من قبل، ولكن عاد بتراجع بسبب قليلة خاصة في السنوات الأخيرة وهذا نتيجة لإتباع الدولة للسياسة تقشفية (ترشيد النفقات العامة)، كما رأينا أن النفقات العامة في الجزائر تنقسم إلى صنفين هما النفقات التسيير التي

تستحوذ على الجزء الأكبر منها، ونفقات التجهيز التي عرفت تحسناً ملحوظاً بعد سنة 2000 بسبب إلتعاش إيرادات النفط مما أدى بالجزائر لتوجه إلى النفقات الإستثمارية أكثر فأكثر

➤ عرفت معدلات البطالة تزايد مستمر خلال فترة الممتدة من 1990 إلى 2000 أين بلغت ذروتها بمعدل 29.3%، وهذا نتيجة الأزمة التي مرّ بها الإقتصاد الجزائري نتيجة إنخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث مزيد من مناصب الشغل بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي إعتدتها الدولة تحت ضغط مشروطية صندوق النقد الدولي، وبعد ذلك عرفت انخفاض محسوساً بسبب التدبير والإجراءات التي إتخذتها الدولة للحد من هذه الظاهرة.

➤ عرف معدل التضخم تذبذباً في تطوره خلال فترة تطوره تارة في الزيادة وتارة أخرى في النقصان، لكن قيمه كانت دائماً موجبة، مما يعنى تزايد الأسعار من سنة إلى أخرى وقد بلغ ذروته في سنة 1992 أين حقق 31.7% ويرجع ذلك إلى تحرير الأسعار.

➤ أما بالنسبة للنمو فعرفت في بداية الدراسة معدلات نمو سالبة وذلك راجع إلى مخلفات الأزمة التي لحقت بالإقتصاد الجزائري لسنة 1986، كما أن هذه المرحلة تمثل إنتقال الإقتصاد الجزائري إلى إقتصاد السوق ثم شهدت قفزة قوية خاصة في سنة 2003 أين سجل معدل 6.9% خلال مرحلة تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي، وذلك راجع للإرتفاع العائدات النفطية، أما بقية سنوات الدراسة فكانت معدلات النمو متذبذبة بسبب تأثرها بأسعار النفط.

➤ عرف ميزان المدفوعات عجزاً مزمناً خاصة في سنوات 1990-1999 وذلك راجع إلى إرتفاع أقساط المديونية وشلل الإقتصاد الوطني بعد الخصخصة، أما بعد سنة 2000 فقد عرف تحسن مستمر وذلك لتحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، ثم تراجع خلال السنوات الأخيرة حيث حقق أكبر عجز له سنة 2015 بـ (27.54 مليار دولار) بسبب إختيار أسعار البترول.

➤ من خلال اختبار جرنجر للسببية اتضح أنه لا توجد العلاقة السببية بين المتغيرتين المستقلتين والمتمثلة في التضخم والبطالة على الإنفاق العام في حين أظهرت النتائج وجود سببية بين ميزان المدفوعات والنفقات العامة عند مستوي معنوية 5% وكذلك بين النفقات العامة وميزان المدفوعات، أما النمو الاقتصادي فأظهرت نتائج أنه لا توجد علاقة سببية بمعنى أنها لا تسبب ولا تؤثر في النفقات العامة، إلا أنه أثبتت النتائج هناك علاقة سببية بين الناتج المحلي الحقيقي والنفقات العامة وهي تؤثر وتسبب عند مستوي معنوية 10%.

➤ نستخلص أن المتغيرات ميزان المدفوعات والتضخم والنمو الاقتصادي ليس لهما أي تأثير وعدم وجود سبب في نفقات التسيير عند مستوى معنوية 10%، أما متغيراتي الناتج المحلي الحقيقي والبطالة لهما تأثير وسبب على نفقات التسيير عند مستوى المعنوية 1% و 10% على الترتيب.

➤ هناك علاقة سببية من المتغيرات المفسرة البطالة، الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات إلى المتغير التابع نفقات التجهيز عند مستوى معنوية 5%، أما المتغير المفسر للتضخم فيتضح أنه لا يؤثر ولا يسبب على نفس المتغير التابع ألا وهو نفقات التجهيز وذلك عند مستوى معنوية 10%.

➤ كما توصلنا من خلال مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة إلى أن 60 % منها لها إرتباطات عكسية، نسبة 24 % علاقة عكسية قوية وعلاقة عكسية متوسطة بنسبة 12 %، بنسبة 24% علاقة عكسية ضعيفة، أما باقي المتغيرات فهي إرتباطات طردية بنسبة 40%.

3-التوصيات:

يقتضي علينا في نهاية البحث وبناء على النتائج التي توصلنا إليها تقديم جملة من التوصيات والتي هي ضرورية ولها صلة بموضوع الدراسة وهي كما يلي:

✓ العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الإقتصاد الجزائري من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الإنتاجية كالزراعة ، الصناعة ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك من خلال العمل على تحقيق التوزيع العادل لموارد الإقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الإقتصادية.

✓ ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة من خلال تقليل النفقات الغير ضرورية.

✓ لا بد من توجيه الإنفاق نحو قطاعات المنتجة التي تلعب دورا بارزا في التنمية الإقتصادية، من خلال العمل على توجيه زيادة الإنفاق الإستثماري الموجه نحو مشاريع البنية التحتية والتي تسمح في تطوير المناخ الإستثماري الملائم لنمو القطاع الخاص وتوجيه الإستثمار الخاص نحو المشاريع كثيفة الإستخدام لعنصر العمل.

✓ بناء إقتصاد يعتمد على المعرفة والقطاع المنتج للثروة أي القطاع الفلاحي والصناعي وجعل قطاع المحروقات قطاع مكمل لها، والتنويع في الصادرات خارج المحروقات وتفعيل الإقتصاد الوطني حتى تكون له آثار إيجابية في تحريك النمو الاقتصادي وبالتالي إنشاء مناصب.

✓ ضرورة إعطاء الأهمية الكافية لدراسات القياسية والتنبؤية فيما يخص الظواهر الإقتصادية وأخذ نتائجها محمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبرا على الورق.

✓ الإهتمام بمسألة الإعلام الإقتصادي المستمر والمتواصل لتحديث المعلومات لأنها أصبحت ضرورة ملحة خاصة بالنسبة للباحث للقيام بالدراسات القياسية التي تعتبر من الصعوبات لعدم الحصول على البيانات الكافية.

✓ العمل على إستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال إدارة المال العام بما يحقق أهم الأهداف الإقتصادية وإجتماعية وفق آليات ذات فعالية عالية.

✓ العمل على إرساء الحكم الراشد، والذي يساهم في ترشيد الإنفاق العام من خلال معايير الحوكمة الجيدة والشفافية والمسألة وهذا يعمل على استقرار البيئة الإقتصادية العامة بشكل يساهم في التفاعل الإيجابي بين المؤسسات ويقلص الفساد المعيق لتحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية.

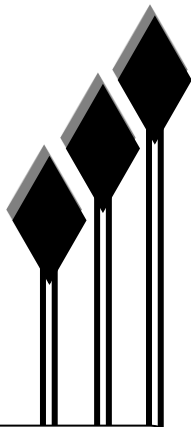
✓ خفض تكلفة الواردات عن طريق تشجيع الإستثمار المحلي وسياسة احلال الواردات.

4-آفاق الدراسة:

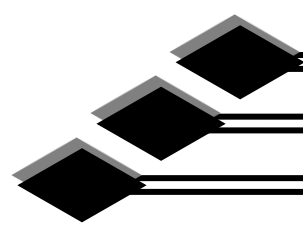
بإمكاننا القول أن هذه الدراسة ماهي إلا محاولة منا تبقى لها بعض النقائص، وهي نعتبرها محاولة بسيطة لفتح المجال لبحوث والدراسات أخرى حول موضوع هذه الدراسة ويبقى هذا المجال واسع ومفتوح للدراسة والبحث والتعمق، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبين لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديدة بالدراسة والإهتمام نذكر منها:

✓ أثر السياسة المالية والنقدية على متغيرات المربع السحري.

تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق المربع السحري لكالدور من أجل معرفة وجود إرتباطات جزئية بين المتغيرات الأربعة للمربع السحري تلزم علينا معرفة أثر المتغيرات بعضها البعض من خلال التأخيرات الزمنية بإستخدام نموذج كوبك وألمون من أجل معرفة واستخراج الأثر على المدى القصير والطويل.



المراجع والمصادر



قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع العربية

1- الكتب:

1. أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2002.
2. أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الرأية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
3. إبراهيم مشورب، **الإقتصاد السياسي (مبادئ - مدراس - أنظمة)**، دار المنهل البناني مكتبة رأس النبع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2002.
4. إبراهيم علي عبد الله، **أنوار المصارف، مبادئ المالية العامة**، دار الصفاء للطباعة عمان، الأردن، 2000.
5. الوزاني خالد والرفاعي أحمد، **مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
6. إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم إقتصاد**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.
7. بسام الحجار، **الإقتصاد النقدي والمصرفي**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006.
8. بسام الحجاز، **علم الإقتصاد التحليل الاقتصادي**، دار المنهل، بيروت، لبنان، 2010.
9. جمال حسن أحمد، عيسى السراحنة، **مشكلة البطالة وعلاجها دراسة مقارنة بين الفقه والقانون**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000.
10. جيمس جوارتي، **الإقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص**، دار المريخ السعودية، 1988.
11. جميلة الجوزي، **أسس الإقتصاد الدولي: النظرية والممارسات منشورات**، دار اسامه للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013.
12. حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الاسكندرية، مصر، 2000.
13. حسن مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
14. حسين غازي عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
15. حسين مجيد، سعيد عفاف، **الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998.
16. حسين علي بخيت، **سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
17. خالد محمد السواعي، **views والقياس الاقتصادي**، دار الكتاب الثقافي، ط 01، عمان الأردن، 2012.
18. زار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات**، طبعة الأولى، دار حامد، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
19. رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنه لنشر والتوزيع، عمان الأردن.
20. رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2007.
21. سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان 2006.
22. سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر، بيروت، لبنان 2008.
23. سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
24. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء، عمان الأردن، 1999.
25. عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للإقتصاد العام**، أساسيات المالية العامة، دار الجامعية الجديدة، للنشر الإسكندرية.
26. عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، **اقتصاديات النقود**، جامعة صنعاء، 1990.
27. عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة مصطلحات الإقتصادية الإحصائية**، دار النهضة العربية، مصر، 1980.
28. علي خليل سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
29. عبد الكريم صادق بركات، **الإقتصاد العالمي**، منشورات الدار الجامعية، دمشق، 1987.

30. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
31. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.
32. عبد المجيد قدي، المدخل السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
33. عطية عبد القادر، محمد عبد القادر، إتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
34. عادل أحمد حشيش، مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، اسكندرية مصر، 2001.
35. عمر يحاوي، مساهمة في دراسة المالية العامة وفقا لتطورات الراهنة، دار الهومة للنشر بوزريعة الجزائر، 2005.
36. كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، الأردن، 2009.
37. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
38. محمود الوادي وإبراهيم خريس وآخرون، الأساليب في علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2007.
39. محمد مدحت مصطفى وعبد الظاهر أحمد سهير، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.
40. محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2004.
41. محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
42. محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المهل، لبنان، الطبعة الأولى، 1988.
43. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.
44. محمد شيجي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار حامد، ط 01، ورقلة، الجزائر، 2011.
45. مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008.
46. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل التجارة الجزائرية، دار الحامد، الأردن، 2009.
47. مجدى شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
48. مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.
49. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
50. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، باتنة الجزائر، 2003.
51. محمد طاقة، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2010.
52. محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات تحويلية، دار الجامعة، الإسكندرية مصر، 2009.
53. موسي شقري نوري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2012.
54. نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود.
55. ناصر داددي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات، الجزائر، الجامعية، 2010.
56. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار الهومة للنشر، الجزائر، 2003.
57. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.

58. وزاد عبد الرحمان الهيبي، منجد عبد اللطيف الحشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005.
59. وليد لسماويل السينو و احمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.
60. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياس لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
61. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، مصر، 1988.
62. أحمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات تحويلية، دار الجامعة، الإسكندرية مصر، 2009.
- 2-المذكرات والأطروحات
63. أحمد نصير ، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2012.
64. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الشهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
65. صلاح الدين كروش، البحث عن مثولية المتغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016.
66. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
67. ضيف الله ،أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
68. أسماء عدة، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الشهادة الماجستير، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 الجزائر، 2015-2016.
69. أسماء ماضي، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2011، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الشهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
70. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001-2009)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر ، السنة الجامعية 2009-2010.
71. بلهادي محمد، النفقات الجبائية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
72. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي 2005-2006.
73. سليم عقون، قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2009-2010.
74. عمر بن حيمه، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011.
75. فارس شلاي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ،السنة الجامعية 2004-2005.

76. محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف-دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الشهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
 77. مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الشهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة يومرداس، الجزائر، 2014-2015.
 78. معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الشهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2014-2015.
 79. نبيل بوفليح، آثار برامج التنمية الاقتصادية على موازنات الدول النامية، دراسة حالة برنامج الإنعاش الإقتصادي، الجزائر 2001-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.
 80. وليد عبد الحميد عايب، سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الإستقرار الإقتصاد الكلي -الإقتصاد الجزائري نموجا-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية الإقتصاد، قسم الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009.
 81. صليحة بوهلال، وكالات تشغيل الشباب (النتائج و العوائق)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013.
 82. عبد الرحمن يسرى وآخرون، الإقتصاد الدولي، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
- 3-المدخلات العلمية والمجلات :**
83. أحمد ركان ورايح بلعباس، علاقة الإنفاق العام والبطالة: دراسة قياسية لحالة الجزائر من 1973-2008، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " جامعة المسيلة، الجزائر، نوفمبر 2011
 84. احمد سلامة، كرم بودخدخ، أثر التوسع في النفقات العامة على معدلات البطالة في الجزائر 2001-2009، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "، جامعة المسيلة -الجزائر-، نوفمبر 2011.
 85. حسيبة مدني، أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، جامعة برج بوعريريج الجزائر.
 86. دحماني محمد ادرويش، ناصور عبد القادر، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر -دراسة قياسية ، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر.
 87. دحماني أدريوش، ناصور عبد القادر ،النمو الإقتصادي وإتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر،مجلة الإقتصاد والمناجنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، العدد 11، تلمسان الجزائر
 88. راتول محمد، راشو عبد القادر، دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرارا لإقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف، الجزائر.
 89. سلام الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام و التضخم في الإقتصاد الليبي للسنوات 1990-2009، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد: 36، المجلد التاسع، العراق ، جامعة كربلاء، كلية الإدارة و الإقتصاد، 2014.
 90. سنوسي على، بن البار محمد، أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012 دراسة قياسية، مجلة الحقيقة، العدد: 37، جامعة المسيلة ،الجزائر، 2016.
 91. على سيف المزوعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة لسنوات 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،العدد: 1، المجلد 28، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، 2012.

92. هشام لبزة ومحمد الهادي ضيف الله، أثر السياسة النقدية على المتغيرات المربع السحر كالدور دراسة حالة الفترة 1990-2014، مجلة الباحث، العدد: 17، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2017.
93. علي نبع صايل وعمر إبراهيم عناد، مسار الإنفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2015، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 18، المجلد 9، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة و الاقتصاد، 2017.
94. عبد الكريم عبد الله محمد، فاعلية سياسة الإنفاق العام في العراق للمدة 2003-2013 دراسة تحليلية للاتجاهات والآثار، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 23، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2016.
95. ميثم لعبي إسماعيل وأحمد عامر نجف، سلطات ومسؤوليات الإنفاق العام للحكومات المركزية والمحلية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، العدد: 22، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق، 2016.
96. عامر عمران كاظم، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق والتضخم في العراق للمدة 1980-1996، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، العراق، العدد: 11، أوت، 2005.
97. طاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد: 6، جامعة جيجل، الجزائر، 2016.
98. محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للبرنامج الخماسي 2010-2014، بالمسيلة، الجزائر، مجلة الكلية للعلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، العدد 06، 2016.
99. مسعودي زكريا، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان، 2017.
100. نور الدين بوالكور، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد: 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سكيكدة، الجزائر، 2015.
101. أحمد خليلي، هاشمي بريقل، مداخلة بعنوان: واقع البطالة وأثارها على الفرد والمجتمع، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011، الجزائر.
102. بتول مطر الجبوري ودعاء محمد الزاملي، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2004، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 1: المجلد 16، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2004.
103. تسعديت بوسبعين، أسباب البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، المركز الجامعي بالبويرة، الجزائر.
104. جمال بن السعدي، زاوش رضا، البطالة في الجزائر التعريف، الأسباب، الآثار الاقتصادية، مداخلة، جامعة المسيلة، الجزائر.
105. محمد الصالح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العدد: 16، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016.
106. عبد السلام مخلوي، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية"، أبريل، 2004، جامعة بشار-الجزائر.
107. فضيلة عاقل، مداخلة بعنوان: البطالة تعريفها أسبابها وآثارها الاقتصادية (سياسية التشغيل)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
108. كمال عايشي، سليم بوهيدل، مداخلة بعنوان: الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010، جامعة باتنة، الجزائر.

109. محمد راتول و صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 22، الجزائر، 2014.
110. ماجد حسني صبيح، تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1996-2014، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان: 72 و 73، جامعة القدس المفتوحة، 2015 و 2016.
111. محمد علي موسى المعموري، قياس كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2006-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد: 96، المجلد 23، العراق، 2017.

4-المحاضرات:

112. دومينيك سلفاتور، ملخصات شوم نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعدية حافظ منتصر، مراجعة عبد العظيم أنيس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، نيويورك، 1982.
113. عقبة خضير، (سلسلة محاضرات) الاستيراد والتصدير، مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص إقتصاد وتسيير مؤسسات، معهد علوم الإقتصادية و تجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2017.
114. لبزة هشام، محاضرات في السياسات الاقتصادية، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص إقتصاد وتسيير مؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2016.

5 -التقارير و القوانين:

115. المدة 05 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 أوت 1990
116. المادة 24 من قانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقانون المالية
117. المادة 06 من القانون رقم 90-421 الموافق ل 15 أوت 1990 المتعلق بقانون المحاسبة العمومية
118. بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014
119. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، 2017.
120. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017

ثانيا:المواقع باللغة الفرنسية

1-Sources :

121. Bernard Paulre, La Causalité en éconmie, signification et portée de la modélisation structurelle, Lyon: Presse universitaire, 1985.
122. Ben Vogelvang :econometricstheroy and application s witheviews :Addison Wesley :2005
123. Bourdonnais. R.iEconometrie,Duno, Paris, 3émeedition 1998
124. Clement.E, Germain. J.M."VAR et Prévisions conjoncturelles "Annales d'economie et de statistique N.321993
125. Guy Melard,MethodesdePrevisiona court TERME, EDITION ELLIPSES, BRUXELLES , Belgique , 1990.
126. Hamilton.D.j. "time series analysis", united kingdom:Princton university press, 1994
127. Jean-Marie Dufour, Tests de causalité, Université de Montréal, 15 Avril 2002: 01
128. Joanilio Rodolpho Teixeira
129. Lubrano.M, Racine unitaire et cointegration, polycopie de cours d'économétrie, université d'Alx Marseille III , 1993
130. Madala G.S. Introduction to Econometrics. University of Florida, London cahier Mac:ilanPublshers, 1987

131. Neiécheva, Maria. Non-Keynesian effects of Government Spending: Some implications for the Stability and Growth pact September 2007.
132. Oliver Picek, The Magic Square of Economic Policy measured by a Macroeconomic Performance Index, Department of economics, the new school of social research, January 2017, working paper 02/2017.
133. Pornetantoineblunche de paiement et popolitiqueecomomique, natlon, France, 1996
134. Christian de boisseaux, principales de politique économique, paris: éconómica, 1980.
135. Programme de soutien a la relance économique
136. Régies bourbonnais : économétrie : 5 eme Edition : dunod : paris : 2004
137. René A. Medrano-B and Joanilio Rodolpho Teixeira, AKALDORIAN
MACROECONOMIC INDEX OF ECONOMIC WELFARE
138. Santiago Herrera, public expenditure and growth, policy research working paper, N° 4372, world bank, 2007
139. Services Du Premier ministre, Annexe A La Declaration De Politique Generale, 16 octobre, 2010.
140. Word bank: a puplic expenditure review, report N°36270 vol1, 2007.

ثالثا المواقع الإلكترونية

141. <http://www.bank-of-algeria.dz/>
142. <http://translation2.paralink.com/translator/default.asp>
143. <http://www.fxnewstoday.ae/forex/usd-dzd-converter>
144. <http://www.imf.org>
145. <http://www.bank-of-algeria.dz/>
146. <http://perspective.usherbrooke.ca>
147. <http://ar.com.tradiangeconomics.com/algeria/gdp>
148. <http://www.anf.org>
149. <http://www.albankaldawli.org>
150. <http://ar.com.knoema.com/artas>
151. <http://ar.actualitix.com/country/dza/ar-statistics-presentation-algeria.php>
152. <http://www.ons.org>